الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العلمي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية –مسار فلسفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في الفلسفة العامة

الموسومة بـ :

التعددية الثقافية و سبل التعايش السلمي

"ويل كيمليكا" أنموذجا.

من إعداد الطالبتين:

- عماري سميرة.

.-بلقاســـــمي هنية

تحت إشراف:

الدكتورة: حاجة بن ناصر

لجنـــة المناقشـة

الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة
بن سليمان	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
بن ناصر حاجة	أستاذة محاضرة-أ-	مشرفا و مقررا
مبارك فضيلة	أستاذة محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر

قال الرسول الله صلى الله عليه و سلم "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة "

إن الأحق بالشكر في هذه اللحظة هو الذي وهبني الحياة ,و جعل مني كائنا حيا بعد أن كنت في العدم , و هداني على هذا و ما طنت لأهتدي لولاه ,الله عز وجل أولا و أخيرا, إليه سبحانه كل الحب و الامتنان ,كل عبودية و خضع,

نتقدم بالشكر و العرفان إلى أستاذتنا و مشرفتنا "بن ناصر حاجة " , التي وقفت معنا بالرغم من صعوبة الظروف نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير مع خالص الاحترام و التقدير إلى كل من ساهم معنا في إكمال هذه المذكرة و التي كانت ثمرة جهد عامين من البحث و الاجتهاد , و إلى قسم الفلسفة جامعة ابن خلدون.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم و أشهد أن لا إله إلا الله و حده لا شريك له مانح الخيرات و النعم, و أشهد أن محمدا عبده و رسوله خير من اصطفى و بعث إلى جميع الأمم.

أتفضل بإهداء هذا العمل إلى من أحبتها في نقطة الحبر و في كل مساحة بيضاء ما بين السطر و السطر, إلى من جادت علي بالحنان و العطاء, ولم تبخل يوما

بالدعاء إلى من رعتني و ما زالت ترعاني بعين المودة إليك أمي....عرفانا و تقديرا للجميل.

إلى أحد رأيته بين الناس رجلا و بين الرجال بطلا و بين الابطال مثلا ,سيدي سأحاول أن أعطيك حقك من العطاء لأنني لو منحتك الدهر كله ما استطعت أوافي بحفك أبي ...عرفانا و تقديرا للجميل .

إلى أختي الغالية "مفيدة " التي ساندتني في مشواري هذا, والى صديقة اختي" اكرام" و إلى إخوتي الأعزاء "خالد ,كمال ,سفيان ,عزالدين" و إلى زوجات إخوتي "نصيرة ,خديجة "إلى ابنة أخي "ليال" و ابن أخي "محمد الأمير" .

إلى نور عيني و نبض قلبي إلى روحي ابني العزيز "يوسف جلال "وإلى أبو ابني الذي دعمني من بعيد بكل ما استطاع عليه, إلى "محمد" له كل الشكر و التقدير.

إلى من رافقتني في رحلة دراستي "هانية" .

عماري سميرة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى أبي وأمي العزيزين....برّا بهما و ولاء لهما فلهم مني المحبة والدعاء

أمي أنت جنتي..... ابي انت تاج فوق رأسي

إلى إخوتي عبير فتيحة إبراهيم خديجة يحي مريم ساجدة فاطمة الزهراء

لكم مني كل الحب والاحترام.

إلى كل عائلة بلقاسمي كبيرا وصغيرا مع حبي لكم .

إلى كل عائلة لغواطي مع الحب واحترام.

إلى حبيبة قلبي نصيرة بن حاجة و كل شيء جميل في حياة أحبك.

إلى كل صديقاتي شيماء عقيلة حسينة إيمان دليلة فريال حبيبة حنان

رانيا سيليا فتيحة شكرا على واقفكم بجانبي.

إلى من أنجزت معي هذا البحث عماري سميرة أحبك

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من كبير أو صغير لكم مني كل

كل التقدير و الإحترام.

بلقاسمي هـنيـة

مقدمة

مقدمة

ارتبطت سيطرة الدول على بعضها البعض في القرن التاسع عشر بالاستعمار ,و بالقوة العسكرية ,ثم تحولت في القرن العشرين إلى الهيمنة الاقتصادية , وهي الأن في القرن الحادي و العشرين تتغذى عن الثقافة .و لا تنحصر هذه الأخيرة بالفنون و الأدب فقط بل أصبحت تشير إلى الكيان الذي يجمع الأجيال على مدار التاريخ بجميع مجالات الحياة , إجتماعيا ,سياسيا ,إقتصاديا ,معرفيا ,دينيا ومن خلال موضوعنا هذا المعنون بالتعددية الثقافية و سبل التعايش عند ويل كيميلكا و هو من الموضوعات التي تشمل الإنسان ككل العربي و الغربي لأنه يناقش حقوق الأقليات على اختلاف أنواعها و من خلال الفيلسوف الكندي و أستاذ الفلسفة السياسية و من خلال مؤلفاته و أبحاثه عن التعددية الثقافية سنحاول فهم الموضوع الذي بات يشغل فكر العديد من الفلاسفة و السياسيين , المفكرين و حتى الاقتصادي و الديني و جميع المجالات التي تعددت و تنوعت .

و يتعلق هذا الموضوع بالأبعاد الاجتماعية و السياسية التي أصبحت لها علاقة مباشرة بمجموعة من المفاهيم كالهجرة و المواطنة الوطنية و حقوق الانسان و الدولة القومية و الدولة متعددة القوميات و غيرها من مفاهيم التي تنعكس في الجوهر , من التعددية الثقافية , ولكن في إطار تطوير بناء مؤسسات متعددة في جميع المجالات وفي ضوء التفاهم الدولي ,أصبح هذا المفهوم بالضافة إلى الانتماء إلى الأرض أولا و ثانيا كدليل مدني و اقتصادي و اجتماعي و سياسي و ديني و لغوي و غيرها من الحقوق التي تستنتج واجبات تجاه ما تنتمي إليه , وهذا ما فتح المجال لطرح الإشكالية التالية:

إذا كانت الدولة تعبر عن الوحدة و الواقع المجتمعي يغبر عن التعدد الثقافي فهل من الممكن جعل واقع التعدد الثقافي انعكاسا لوحدة الدولة , أم جعل الدولة انعكاسا للتعدد الثقافي و كيف نظر ويل كيميلكا للتعددية الثقافية ؟

ما هي البوادر الأولى لنشأة فكرة التعددية الثقافية؟

كيف انتقلت التعددية الثقافية من المحيط الاجتماعي الثقافي إلى التنظيم السياسي؟

هل ارتكزت التعددية الثقافية عند ويل كيمليكا على أشكال و أصول معينة لظهورها؟

هل وجدت التعددية الثقافية عند العرب ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في عدة عوامل منها حدوث ثورة حقيقة في جميع أنحاء العالم في العلاقات بين الدول و هذا ما أدى إلى تلاشي الدولة القومية القديمة ذات الثقافة الواحدة ليحل محلها التكيف الثقافي و الديني عند الجماعات المهاجرة.

حداثة الموضوع ليس بقديكم و لا بالزمن الوسيط فهو حديث و هذا ما أعطى إضافة كبيرة للفكر العالمي و العربي بالخصوص خاصة من ناحية الحقوق و الواجبات و هذا بظهور منظمة حقوق الانسان وهنا الإهتمام بالجانب الانساني و عدم التميز العنصري بين الاجناس .

كذلك فكرة الهجرة و مدى خطورتها على الأفراد خاصة الأقليات فالهجرة أصبحت من أهم العوامل لتحقيق التعددية الثقافية والتعددية الثقافية هي أساس و ضمان لحقوق المهاجرين و عدم ضياع حقوقهم.

كذلك أهمية الموضوع ظهرت في فكرة الوطن و الهوية و الانتماء و الكيان العام في الدولة و هذا ما لفتت إليه التعددية الثقافية من خلال معالجتها لعدة قوانين.

و من أهداف البحث النظرية و الإجرائية نجد عملية تنظير لقيام مجتمعات تحترم الغير و تتعامل مع ظهور مجتمعات ليبيرالية تتساوى في الحريات بين السكان الاصليين و المهاجرين.

دواعي إختيار الموضوع

نجد هذا الموضوع عند تصفحنا له فجأة تسأل نفسك عن حقوقك و عن مكانتك الاجتماعية أو حتى الاسرية و العلمية و غيرها , هنا فالموضوع يلمس جانب الروح و الفكر بشكل حقيقي.

معالجة الموضوع لعدة قضايا منها ما كانت مهمشة مثل المرأة و حقوقها و إثبات كيانها ووجودها في المجتمع .

كذلك نجد من أهم الدواعي التي وجهتها لإختيار الموضوع فهو أن الموضوع في حد ذاته جاء شارحا و مفسرا لعدة قضايا طويت مع مرور الزمن ولم تأخذ كفايتها في التاريخ .

فالموضوع يحمل أهمية كبيرة و قيمة عالية في جميع المجالات باختلافها و تنوعها .

منهجية البحث مع التعليل

وقد عالجنا موضوعنا باعتماد المنهج التحليلي بحكم ان المنهج التحليلي كان منهج علمي له قواعده التي يعتمد عليها فمثلا نجد التفكيك أو التفسير فموضوعنا كان لابد ان يتناول الاسباب و البوادر التي دفعت إلى تواجد التعددية الثقافية و لماذا ظهرت هذه النظرية .ثم اعتمدنا المنهج النقدي و الفحص لما جاءت به هاته النظرية من قوانين و عوامل كانت دافع لوجودها و تقنينها.

و أخيرا يأتي استنتاجنا وهو تركيب لمفاهيم و نتائج تناولتها خلال رحلة هذا الموضوع سواء شكل جزئي أو كلي حتى تستطيع الوصول في الأخير إلى التعميم أو التركيب .

خطة البحث:

الفصل الأول :البوادر الاولى لنشأة التعددية الثقافية .

المبحث الأول: نشأة التعددية الثقافية و تطورها .

المبحث الثاني: التعددية الثقافية من المحيط الاجتماعي الثقافي إلى التنظير السياسي.

الفصل الثاني: التعددية الثقافية عند ويل كيميليكا.

المبحث الاول: أشكال و اصول التعددية الثقافية عند ويل كيميلكا.

المبحث الثاني: الوحدة و التعددية في التنوع الثقافي طريق الى التعايش السلمي .

الفصل الثالث :الانتقادات الموجهة للتعددية الثقافية و أهم نموذج للتعددية الثقافية عند الغرب .

المبحث الاول :الانتقادات الموجهة لفكر ويل كيميلكا.

المبحث الثاني: واقع التعددية الثقافية في لبنان.

الخاتمة :حوصلة كاملة لموضوعنا بجميع جوانبه و انتقاداته و نتائجه .

أهم المصادر المعتمدة

أوديسا التعددية الثقافية .سبر سياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة . إمام عبد الفتاح إمام ج 2تأليف ويل كيمليكا

أوديسا التعددية الثقافية .سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع. ترجمة .إمام ,عبد الفتاح إمام ج1 ويل كيمليكا

مواطنة الثقافات المتعددة. نظرية ليبيرالية لحقوق الأقليات . ترجمة هيثم غالب الناهي .مراجعة عدنان عيدان ,المنظمة العربية للترجمة لبنان الطبعة الاولى بيروت 2020 ويل كيميلكا,

بالنسبة **للدراسات السابقة** اعتمدنا على أطروحة نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تحت عنوان التعددية الثقافية, سياسات الهوية: دراسة في ثنائية الوحدة و التعددية، جامعة باتنة حاج لخضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية من إعداد الطالبة سارة غربي سنة 2019.

أما بالنسبة إلا ما أضفناه هو أن التعددية الثقافية بالرغم من كونها نظرية جاءت لحفظ حقوق الانسان سواء ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية إلا أنها إتخذت و طبقت على أساس المصلحة ,سواء العامة أو الخاصة للدولة الأم وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن هاته النظرية لم تتخذ مصارها الحقيقي الذي بنيت عليه و على سبيل المثال دولة فرنسا التي جاءت رافضة لها في حين أن نجدها مؤخرا في موضوع التجنيس أخدت مصار العنصرية بالسنبة للمهاجرين الشرعيين أو الغير الشرعيين في إتخاذ قرار ترحيلهم إلى مواطنهم و لما تعارض هذا القرار مع مصالحها بالمسبة للدول التي اتخذ في حقها قرار ترحال المهاجرين تراجعت عنه و هذا بسبب الضرر الذي التمسته و نفههم من هذا كله أن نظرية التعددية الثقافية تارة نجدها واقعية حافظة لكرامة الانسان و تارة نجدها حبرا على ورق .

أهم الصعوبات

بالرغم من الأهمية الفكرية للموضوع إلا أننا واجهنا صعوبات من أهمها طريقة البحث الإلكترونية فقد كانت شاقة و متعبة و مضرة خاصة بنظر الطالب ومسرفة للوقت وهذا كله راجع لقلة الكتب الورقية .

وكذلك المصادر بالنسبة للموضوع بحكم أن هذا الأخير يحمل أفكار تتطلب الفهم و التحليل و كذلك بالنسبة للظروف التي طرأت فجأة و هذا لحكم الحياة على الانسان فكلنا بشر و لنا ظروف و عوامل تؤثر علينا و نتأثر بها.

فتح آفاق البحث

نتمنى مستقبلا أن يكون هناك عملا مكملا لما بدأنا فيه حاصة بالنسبة للقوانين التي ذكرت في موضوع التعددية الثقافية لأنها تجاري الزمن و ما يحمله من تغييرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ودينية وأن يكون هناك لمجمل الأبحاث الفلسفية صدى فعلي حقيقي في الواقع.

مدخل مفاهيمي

1- الثقافة:

أ- لغة:

يعرفها مالك بن نبي بأنها:" مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الإجتماعية التي يلقنها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل الفرد فيه طباعه وشخصيته."[1]

من هنا نفهم أن هنالك عوامل أخرى ساعدة على فهم الثقافة منها عوامل الإجتماعية و تاريخية و الإقتصادية والجغرافية والنفسية.

ب- إصطلاحا:

وعليه فالثقافة "هي مجموع السلوكات الإجتماعية و الممارسات التي تتوارثها جماعة أو مجموعة من الأجيال المتلاحقة كتقنيات الأكل والقيم الأخلاقية والعرقية والدينية والعادات اللغوية والطقوس، كما تتجلى في أشكال اللباس والمباني."[2]

ومن هذا التعريف نجد الثقافة محصورة داخل القيم والعادات والتقاليد أي أنها صفة الوراثية للثقافة.

ج- فلسفيا:

"تتعلق مسألة الثقافة أساسا بالأفكار والقيم، أي تنظيم جمعي للفكر، لذا يمكن وصف الثقافة على أنها رمزية، وتظهر هذه الرموز والقيم بشكل متباين".[3]

اي أنها دراسة وصفية للثقافات والمجتمعات المختلفة وبإتباع رموز و القيم

ويحاول محمد الخطيب أن يستلخص أهم الخصائص المشتركة للثقافة وتتمثل فيما يلي:

- " **إنسانية:** فالثقافة هي أفكار يخترعها العقل البشري، وينفذها بأعضائه، وغيرها من الأدوات.
- **مكتسبة:** يكتسب الإنسان الثقافة من مجتمعه منذ موالده عن طريق الخبرة الشخصية.

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1996، ص83.
[2] سليم دولة، ما الثقافة، منشورات المستقبل، الدار البيضاء، 1990، ص41.
[3] ادم كوبر، الثقافة والتفسير الأنثروبولوجي، تر:تراجي فتحي، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص15.

- **أفكار وأعمال:** يجب ملاحظة أن كل عمل إنساني لا يمكن أن يتم لم تسبقه فكرة وتنفيذ وهكذا تخرج الثقافة من أفكار إلى أعمال مجسدة.

- **متنوعة المضمون:** تختلف الثقافات في مضمونها بدرجة كبيرة وقد يصل إلى تناقض.

- **متشابهة الشكل:** ففي كل ثقافة نجد أنظمة ثقافية متشابهة.

- **الثقافة متغيرة:** تتغير بتغير الزمان و المكان"[1]

نفهم من هذا أن ثقافة تعبر عن تغير داخل مجتمع وتتغير بتغير الزمان والمكان وعلى حسب الأفكار التي يكتسبها الإنسان ويجب أن تكون ثقافة تخدم الدولة.

2- التنوع الثقافي:

أ_ لغة:

"التنوع (اسم) وفعله: تنوع، تنوَّعَ، يتنوَّع، ويقصد به تنوع الأشياء من حيث اختلاف أشكالها وألوانها ومناظرها، تنوع البشر من حيث إختلاف العمر والجنس والجنسية والدين واللغة والثقافة."[2]

ب_ إصطلاحا:

التنوع هو تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافاتها وأشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات وفيما بينها.

ج_ فلسفيا:

إن التنوع الثقافي ليس ظاهرة جديدة، فالتنوع كان موجودا منذ القدم في الحياة الإنسانية، ونتيجة للتوسع و الإنقسامات والهجرة التي شهدتها البشرية نجد العالم اليوم يتألف من ثقافات متنوعة و مختلفة.

[1] محمد خطيب، الأنثروبولوجيا الثقافة، دار علاء الدين، دمشق، 2005، ص24،ص25.

[2] معلومات عن التنوع ثقافي، على موقع، Vocabularies,unesco.org ، بتاريخ: 2022/06/22.

فيعود ظهور التباين الثقافي إلى هجرة الأمم والقبائل إلى مناطق أخرى، وتعد فكرة التنوع الثقافي (إختلاف أخلاقي، أو إختلاف المصالح) في بعض الأحيان يتصل بفكرة الصراع، فحينما يوجد التنوع يوجد الصراع، ويتجاوز عدد المجموعات الأثنوثقافية بشكل واضح عدد الدول،" حيث نجد ما يزيد عن 190دولة ذات السيادة في مقابل 5000مجموعة إثنية تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة، وتنتمي إلى 600مجموعة لغوية، وتقر هذه الملاحظة على الصعيد العالمي بأهمية التنوع"[1]

نفهم من هذا أن التنوع الثقافي إتصل بفكرة الصراع و الإختلاف فحيث يكون التنوع يكون الصراع على أساس إختلاف في اللغة والعادات والتقاليد، ومن أهم الإستجابات التنوع الثقافي نجد الإنعزالية و الإستعابية الإيدماجية والتميز العنصري، وهنا تكون الدولة تواجه التنوع في ظل نظام واحد داخل قومية متجانسة.

3 – التعددية الثقافية:

أ_ لغة:

"يشر (مراد وهبة) في معجمه الفلسفي، إلى أن مصطلح التعددية هو" تصور أخلاقي وسياسي وارد في المجتمعات المكونة من أفراد وجماعات حرة في عدم الانصياع لقناعات ثقافية وأخلاقية وسياسية ودينية وفلسفية ولكنها مع ذلك ترغب في الحياة معا، ومن ثم تقبل قواعد تحقيق هذه الرغبة."[2]

ب_ إصطلاحا:

"التعددية الثقافية مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة."[3]

[1] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، تر: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الرباط، د، ط، 2011، ص44.

[2] مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007، ص198.

[3] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، ج1، ص768.

ج- فلسفيا:

"قامت فكرة التعددية الثقافية كمفهوم فلسفي لمواجهة نزعة الأحادية الأخلاقية، التي تفترض المساواة والتطابق الأخلاقي بين الناس، بينما تذهب التعددية إلى إعتبار أن البشر متفقون ومختلفون في آن واحد"[1].

نفهم من هذا أن فكرة التعددية الثقافية، إرتبطت بالمساواة بين الناس رغم التعدد والتنوع.

فنجد مصطلح التعددية الثقافية إقترن من حيث المبدأ بقيم المساواة والتسامح و الإنفتاح على المهاجرين من خلفيات متباينة عرقيا... "تمثل التعددية الثقافية هنا مذهبا إجتماعيا يميز نفسه كبديل إيجابي عن سياسة الإدماج، يلتزم سياسة الإقرار بحقوق المواطنين والهويات الثقافية، لجماعات الأقليات العرقية، وبعمومية أكثر إثبات قيمة التنوع الثقافي"[2] .

ولقد ساهم هذا التمازج بين الثقافات داخل دولة ثقافية إلى إنبعاث أقليات تنادي بحقوق السياسية والإجتماعية والتمثيل الثقافي لنفسها.

وبالتالي " تعرف التعددية الثقافية بأنها نظرية وسياسة في التعامل مع التوع الثقافي، بحيث تستند إلى فكرة إقتسام السلطة بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة الثقافيتين، والإعتراف رسميا بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافيان ومن ثم تطبيق ذلك عمليا من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيا، فالتعددية الثقافية من حيث كونها نظرية سياسية، هي بمثابة إعتقاد أو ربما فرض يحاول تعديل أو تغير ما ينسجم مع طبيعة التنوع الثقافي."[3]

نفهم من ذلك أن التعددية الثقافية تسعى لإدماج والإعتراف بالأقليات القومية، داخل مواطنة متعددة الثقافات مع ضمان حرية ومساواة داخل تلك الدولة.

---

[1] عبد الله العتيبي عايض دريميج، التعددية الثقافية من منظور التربية الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2014، ص41.

[2] طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2010، ص196.

[3] حسام الدين علي مهيج ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2010،1، ص13.

الفصل الأول

البوادر الاولى لنشأة التعددية الثقافية

- ✓ **المبحث الأول**: نشأة التعددية الثقافية.
- ✓ **المبحث الثاني**: التعددية الثقافية من المحيط الاجتماعي الثقافي إلى التنظير السياسي.

المبحث الاول: نشأة التعددية الثقافية

تمهيد يعتبر سر بقاء و سبب استمرارية الحياة الانسانية هو التنوع ,و التنوع اخذ اشكالا عديدة و تعتبر التعددية الثقافية انعكاس مظهر لهذا التنوع .و تناولنا في مبحثنا فكرة التعددية الثقافية و كيف نشأت و ما هي الاسباب و العوامل و الظروف التي كانت الدافع الاول في نشأتها؟

I- نشأة التعددية الثقافية و تطورها

مر العالم الغربي بفترات مختلفة من الصراعات و الحروب و الأزمات ووصل من خلال عملية التطور الديموقراطي الحديث عن نظرية التعددية الثقافية التي تعد تطورا طبيعيا لمسيرة المطالبة بحقوق الانسان و من بين الاسباب التي كانت سبب في ظهور فكرة التعددية الثقافية و البدا في الحديث عن حقوق الانسان في وسط الكثير من العوامل:

"فكرة الثورة الفرنسية الكبرى التي بدأت أحداثها 1789م. فأبان هذه الثورة وضع ايمانويل جوزيف سيس 1748م1836م وثيقة حقوق الانسان "[1].

ونجد هذه الوثيقة التي أقرتها الجمعية التأسيسية و أصدرتها كإعلان تاريخي ووثيقة سياسية و اجتماعية و في الأخير وجدوا أن المصادر الأساسية لفكرة الوثيقة هي نظريات المفكر الفرنسي جان جاك روسو .ونجد هذه الوثيقة تنص على حقوق الانسان. وقيل في هذا "بأنها مجموعة عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة من الحقوق" [2] بمعنى انها غير قابلة لتجزئة وهي قوانين عالمية مصادق عليها. "حقوق الإنسان الطبيعية مثل حقه في الحرية و حقه في الأمن ,وعلى سيادة الشعب كمصدر للسلطات في المجتمع و على سيادة القانون كمظهر لادارة الامة "وعلى المساواة بين جميع المواطنين ,أمام الشرائع و القوانين و لقد فعلت هذه الوثيقة فعل السحر في الحركات الثورية و الاصلاحية سواء في أوروبا أو خارجها منذ ذلك التاريخ" [3]

---

[1] عبد الكريم عثمان علي، معالم الرحمة بين الاسلام و التعددية الثقافية ،مؤتمر الدولي عن الرحمة في الاسلام قسم الدراسات الاسلامية كلية التربية جامعة وادي النيل ,السودان د.ط, د.س.ص158

[2] مكتب الامم المتحدة .مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان .الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .سلسلة التدريب المهني العدد رقم 13 .2005 ص01.

[3] عبد الكريم عثمان علي, معالم الرحمة بين الاسلام والتعددية الثقافية, المرجع السابق نفسه ,ص 158

ومن خلال هذا النص نفهم أن هذه الوثيقة كانت هي البوادر التي فتحت المجال للحديث عن حقوق الانسان و المساواة بين أفراد المواطنين حسب قوانين معترف بها ولم يكن تأثيرها فقط على مستوى أوروبا وإنما دخلت تاريخ معظم الامم.

"يتكرر ذكر موضوع حقوق الانسان العالمية في القانون الدولي العرفي وفي المعاهدات ,والمبادئ عامة ,وفي مصادر اخرى للقانون الدولي" [1].هذا يبين اهمية هذا القانون من خلال الاعترافات الدولية له، بمعنى ان هذه الوثيقة اصبحت موثقة عالميا.

"تأسس مذهب التعدد الثقافي إبتداءا من الستينات في اطار الامتداد الذي عرفته الدينامكية الديمقراطية بالشكل الذي تمارس به في الدول التي تشكل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة و كندا و استراليا "[2].

و تزامن هذا مع الفرع الثاني من التعددية الثقافية التي تعنى بالأقليات الأصلية في تلك البلدان و يتأكد هذا بقراءة سريعة في تاريخ كندا الحديث. " فان الديمقراطية لا تقتصر على شكل السيادة الشعبية...ولكنها تشمل ايضا قيم المسؤولية والمساءلة [3]. يعني ان الديمقراطية لا تقتصر على امور السيادة والشعب وانما لها مسؤوليات كما لها مسائلات و « نجد أن النقاش بالعلاقات المضطربة بين الاقليمين الناطقين بالانجليزية و الفرنسية في ستينات القرن العشرين ,فأوصت لجنة ملكية معنية بثنائية اللغة و ثنائية الثقافة بضرورة اعتبار الانجليزية و الفرنسية لغتين رسميتين الا أن قانون ثنائية الثقافة و ثنائية اللغة لعام 1969م أثار ايضا مسألة الأقليات الاخرى في كندا» [4] .

من خلال ما نادوا به في الدول الغربية فنجده يعبر عن سعيهم المتواصل و صعود واضح نحو التعددية الثنائية وفق مقتضيات و ملابسات مستجدة.وفي سياق هذا الحديث نجد ويل كميليكا يقول "و كما أن التحرر من الاستعمار الهم النضال من اجل الغاء التفرقة العنصرية —كذلك فان الغاء التفرقة العنصرية الهم النضال من اجل حقوق الاقليات و التعددية الثقافية " هذه المرحلة الثالثة الهمتها ليبرالية الحقوق المدنية الخاصة بالمرحلة الثانية." [5].من خلال كل هذا نجد انه عبر معطيات البيئات السياسية و الاجتماعية , الثقافية و حسب المكون الديمغرافي نجد ان التعددية الثقافية تخضع لتطور و نمو و لاشك ان التباينات الثقافية متعددة لدرجة يصعب

[1] رياض صبح, "حقوق الانسان وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. مقال . 19افريل 2022.https://anabaa.org،ص07

[2] عبد الكريم عثمان علي المرجع السابق, ص 159

[3] الجمعية العامة، الامم المتحدة .دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في اطار جهودها الرامية الى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الانسان . تقرير مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان الدورة 22 .2012 .ص06

[4] عبد الكريم عثمان ، المرجع السابق.ص159

[5] ويل كيميليكا، اوديسا التعددية الثقافية. سير سياسيات الدولة الجديدة في التنوع، ، تر.امام عبد الفتاح امام ج 1.عالم المعرفة، 2011.ص14

التعامل معها في بعض الأحيان ,ومن خلال ما نصت عليه الامم المتحدة لحقوق الانسان نجد ان الرابطة بين المواساة و التعددية الثقافية أصبحت واضحة , ومن خلال بروز مصطلح حقوق الانسان في القرن 20 شكلت قضية المواطنة موضوعا أساسيا تتمركز حوله الدولة الحديثة ,و مفهوم المواطنة.

" لا ينفصل عن التركيبة الديمقراطية للدولة الحديثة ,حيث يشير الى العضوية الكاملة في الجماعة السياسية و الشراكة في اتخاذ القرار عبر اليات متفق عليها...وقد شهد مفهوم المواطنة تطورا ملحوظا مطردا باتجاه توسيع قاعدته و تعميق معناه و زيادة الحقوق المترتبة عليه ,فقد كانت بداية الصراع بين الملوك و النبلاء و مطالبة الاخرين بدور في اتخاذ القرار. ثم تفجر بعد ذلك الصراع بين الارستقراطية و الطبقة البرجوازية وهو صراع كان من بعض مظاهره الثورة الانجليزية 1688م ثم الفرنسية 1789م ,من ثم جاء بعد ذلك صراع الطبقة العاملة من اجل حقها في المشاركة العامة في دور المرأة ,و أخيرا الأقليات الدينية و العرقية"[1].

نفهم من هذا لا ينفصل عن الهيكل الديمقراطي للدولة الحديثة ,حيث يشير الى العضوية الكاملة في المجتمع السياسي والشراكة في صنع القرار من خلال اليات متفق عليها وشهد مفهوم المواطنة تطورات ملحوظة ومطردة نحو توسع قاعدته وتعميق معناه وزيادة الحقوق الناشئة عنه. ومن بين مظاهر الثورة بداية الصراع بين الطبقتين الارستقراطية و البرجوازية, ثم الطبقة العاملة من اجل حقوقها.

II-منظمة حقوق الانسان و دورها في تطور التعددية الثقافية

بعد الانتشار الواسع لمفهوم الناس تجاه حقوق الانسان في الفترة الاخيرة ,و أصبح وعيهم بها سمة من سمات الحداثة و التطور الذي نتحدث عنه شمل الحقوق الجماعية و الفردية و هذه الأخيرة في قضية جوهرية لابد من الاشارة اليها ,و في قضية لتطور الحقوق الفردية في المغرب و تشابكها مع الحقوق الجماعية و تأثيرها عليها . ومن هنا بدأت المطالبة تتجلى شيئا فشيئا. مثلا الحريات الشاذة التي لم تتوقف عند حد معين بقول كيميلكا " ان ظهور السياسيات العرقية مثل ظهور الحركة النسوية وحركة الشواذ هل تجل, و توطيد لعملية أوسع من التحرر الديمقراطي و ليس تهديدا لها "[2].و هنا نعني أن الغرب سار في الحريات متبعا الهوى الانساني , و هنا يعني أنهم تجاوزا جميع القواعد و المبادئ الدينية و الأخلاقية في قضايا متعددة كحرية المرأة و الحرية الجنسية و المثلية و الاستنساخ و غيرها ,

[1] عبد الكريم عثمان علي، معالم الرحمة و التعددية الثقافية، المرجع السابق.ص.160

[2] ويل كيميلكا, اوديسا التعددية الثقافية , ج1، المصدر السابق,ص71.

وهنا نجد أن الخلل موجود في المرجعية الفلسفية التي بنيت عليها الحقوق المدنية في الغرب . و هنا دخل مفهوم تحصيل الجاب المنفعي في الاتجاه المعرفي أو الحياتي كيفما كان , و هنا نجد الفيلسوف و المصلح القانوني الانجليزي جيرمي نبتام في أحد أقواله "أن أعظم السعادة لأكبر عدد هو مقياس من الصواب و الخطأ"[1].

و من خلال مبدأ المنفعة نجد أن السعادة اختلفت من فرد لآخر , و بما أن الخير و الشر عندهم يقيني , و أصبح أي عمل من الأعمال معياره هو النسبة التي يجففها من السعادة أو مدى تقليله من الشقاء بصرف النظر عن كيف تم هذا العمل أو على أي أساس أو مبدئ أو اتجاه لسلطة أو تقليد أو لأي سبب أخلاقي أو لفكرة الضمير و هنا كلما حقق العمل منفعة لا بهم كيف أو على أي أساس كان ذلك العمل .بحيث اذا نجح هذا العمل في تحقيق السعادة أصبحت السعادة هاته في مقياس الصواب و الخطأ.

و اذا تعمقنا فيما نقول نجد أن التعددية الثقافية نشأت في ظرف خاص تمثل في الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الدول الغربية ,فباختلاف ظروف الحياة و ما شكلته هاته الأخيرة من عوامل تعلقت بالإنسان كانت مجالا لنشأت التعددية الثقافية ,و هذا يختلف بطبيعة الحال باختلاف كل إنسان و تواجده من حيث البلد . و من هنا و من خلال كل هذه الظروف ساهمت في تواجد سياسيات وحدة في المنظمات العالمية والأممية عللا الأقل من ناحية التقنين النظري للحقوق الثقافية للأفراد و الأقليات.

III- التعددية الثقافية في الغرب

كما تحدثنا سابقا نقول أن التعددية الثقافية، "أداة ترتكز إليها السياسيات الحكومية في المجتمعات التعددية المعاصرة التي تقر التعايش السلمي و المساواة بين الأعراق و الثقافات ,و تثمن التنوع الثقافي , و تعتبر أن المجتمع الحديث التعددي إنما هو تجمع لطوائف مختلفة تقبل التعايش و التفاعل قيما بينهما و تحافظ كل منها على ثقافتها الخاصة ".[2] نفهم من هذا أن المجتمع الحديث التعددي يعترف بالاختلاف و التعدد و التنوع للطوائف , و قابل للتعايش فيما بينهم و الحفاظ على كل واحد لثقافته الخاصة به , هذا اعتراف صريح عللا حقيقة التعددية الثقافية . "تعتبر التعددية الثقافية الأداة الأساسية لسياسة المهاجرين خلال النصف الثاني

[1] عبد الكريم عثمان علي, معالم الرحمة بين الإسلام و التعددية الثقافية، المرجع السابق نفسه, ص162.

[2] بن جيلالي محمد أمين، التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمة في أوروبا :رؤية هابر ماسية. جامعة بومرداس.باحث بجامعة وهران2 .المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. العدد 9 جويلية 2016 .ص214

من القرن العشرين , خاصة في بريطانيا والبلاد الأنجلو-سكسونية المرتبطة بإرثها الحضاري ، بينما النموذج الفرنسي اللائيكي [1*] مقاربة اندماجية ترفض الاختلاف الثقافي , وتهدف إلى صهر المهاجرين في المجتمع الفرنسي من دون مراعاة ظروفهم الاقتصادية , الاجتماعية و النفسية في مجتمعهم الجديد , و من دون اعتبار لهويتهم و موروثهم الثقافي"[2].

نفهم من كل هذا أن التعددية الثقافية كانت سببا مهما و أساسيا لسياسة إدماج المهاجرين و خاصة بعد فكرة انتقال جماعات من المواطنين الذين عاشوا الاستعمار قديما إلى أراضي الدول المستعمرة و العيش فيها إلا أن بعض الدول الأوروبية لم تكن تصادق على فكرة التعددية الثقافية ,مثلا نجد فرنسا أو النموذج الفرنسي اللائيكي رفض الاختلاف الثقافي و كانت لهم ردود أفعال غير متوقعة بالنسبة للمهاجرين في المجتمع الفرنسي دون مراعاة جوانبهم المختلفة و دون اعتبار لهوايتهم و لا حتى موروثهم الثقافي . "إن التفكير في التعدد الثقافي كواقع اجتماعي ظهر منذ أواخر 1960 لأسباب تاريخية مختلفة و يبدو أن العديد من الدول الديمقراطية قد تبينت مواقفها و ردود أفعالها , في حين تقدر بعض الديمقراطيات أن التنوع يبرز من خلال إنشاء ما يسمى سياسيات التعددية الثقافية –كندا ,أستراليا ,السويد ,الولايات المتحدة الأمريكية ,و البعض الآخر يروا أنه تهديد لهويتهم الوطنية و دعم متطلبات التكامل ضد الحق في الاختلاف"[3].هذا يشرح لنا أن فكرة التعددية و الاختلاف الثقافي لم تكن مرحبا بها لدى جميع الدول .فقد اختلفت ردود أفعالهم في حين جاء منهم مقدرا للتنوع و البعض الآخر رآها تهديدا لهويتهم الوطنية. و هذا التحول الذي وقع في أوروبا جعلهم يرون أن التعددية هي حل و جواب لكل مشاكلهم و البعض الآخر رآها خطر على مجتمعاتهم.

إذا نظرنا إلى توسع مفهوم التعددية الثقافية أو فيما يمكن تسميته بالتحول إلى التعددية الثقافية إلى عدة أنواع من الأقليات الي أدى وجودها و نموها و مطلبها و و دعاواها إلى نشأة التعددية الثقافية في الدول القومية الغربية الحديثة .و قد تناولت إلى الأن الأقليات "المهاجرة "في المقام الأول التي تتضمن جماعات مثل الأتراك في ألمانيا ,و الجنوب آسيويين و الكاريبيين الأفارقة في المملكة

[1] بن جيلالي محمد أمين، المرجع نفسه, ص214.

* اللائيكي: اللائكية او العلمانية الفرنسية ,هي مفهوم يعبر عن فصل الدين عن شؤون الحكومة والدولة وكذلك عدم تدخل الحكومة في الشؤون الدينية. انظر "الموسوعة السياسية ".الاعداد العلمي. عبده مصطفى دسوقي .2022 .
https://politicol_encylopedia.org 16:14 .2022افريل05

[3] بن جيلالي محمد أمين، التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمة في أوروبا، المرجع نفسه,ص215.

المتحدة إضافة إلى ما يطلق عليها- أقلية قومية دون مستوى الدولة .مثل سكان مقاطعة كيبيك ,أو الكنديين الفرنسيين "و كذلك الأمريكيون الأفارقة "[1].

و في معنى الحديث أنه يوجد أقليات أي المهاجرين اللذين هم في المقام الأول اللذين يطلق عليهم أقلية قومية ,دون مستوى الدولة و هم يعتبرون فئة سكانية متفرقة تتسم بصبغة عرقية عاصرت بالفعل مولد الدولة القومية الأمريكية .فلهذا نجد أن أصولهم تختلف عن المهاجرين إلى أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية بحيث ليسوا هم وحدهم من كانت لهم صلة بالتجول إلى التعددية الثقافية , إنما نجد ثمة أنواع أخرى عن الأقليات ذات الصلة بذات الشأن.

"بدل ارتباط الشعوب الأصلية و الأقليات دون مستوى الدولة بتلك النقاشات أيضا على أن وصف التعددية الثقافية بأنها تتضمن العلاقات بين الأغلبية و الأقلية لابد من تفصيله لكي يعكس تشابكها الحقيقي "[2].

فنجد في ذلك أن التاريخ أنواع "الأقليات العرقية "المختلفة و مطالبها يتباينان إلى حد بعيد ومن خلال هذا نجد أن الأقليات تختلف مطالبهم من دولة إلى أخرى فالأقليات سابقا تختلف عن الأقليات حديثا و من هنا تختلف التسويات الوطنية التي تم التواصل إليها بشأن أقاليم الحكم الذاتي و الحقوق المتعلقة بالأراضي و النظم القانونية و التعليمية فيما يخص هاته الأقليات عن طرق ومطالب المهاجرين أو الأقليات المهاجرة حديثا لدى أوروبا الغربية و أستراليا و كندا مثلا.

و من بين كذلك أهم الاسباب التي كانت بداية ظهور التعددية الثقافية موضوع التعايش و العيش المشترك بتدبير واقع التعددية الثقافية في إطار الجماعات الفرعية أو ضمن الجماعة الوطنية الواحدة ومن بين كذلك أهم الأسباب التي كانت بداية ظهور التعددية الثقافية, موضوع التعايش و, أو في سياق دولي إقليمي و عالمي, أوسع أهمية خاصة و راهنة لا غبار عليها لجملة من الأسباب و هي :

[1] علي راتانسي .مقدمة قصيرة جدا التعددية الثقافية –تر لبنى عماد تركي, مراجعة, هاني فتحي سليمان ,مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة مدينة مصر ,الطبعة الأولى 2013 ص 21

[2] علي راتانسي، المرجع نفسه, ص 21.

فنجد أولا "أجواء التوتر وغياب الثقة الذي كرسته ايدولوجيا و صراع الحضارات, و إيديولوجيا نهاية التاريخ و الإنسان الأخير ، و ما ارتبط بذلك من اختلال عميق طال بنية النظام الدولي و العلاقات الدولية بفعل تداعيات انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي "[1].

و هنا نجد أن سياسة التعددية الثقافية نشأت في ظل صراعات و تصادمات و نزاعات شعوب و تغيير كبير لتاريخ الإنسان و الأمم فتصادم الذي وقع ما بين إيديولوجيات اختلفت من حيث الفكر و العمل التاريخي للإنسان كان من أهم العوامل التي دفعت إلى ظهور سياسة التعددية الثقافية و يعتبر هذا السبب المباشر لسبب آخر كان له أهمية كبيرة لظهور هاته السياسة أو النظام لفكرة التعددية الثقافية ألا وهي فكرة ظهور العولمة ,الامر الذي ارتبط في وعي الكثير بالأمركة والهيمنة ,وزاد الوضع سوءا بسبب انفجار الازمة المالية والاقتصادية العالمية ,أما بالنسبة لصراع التأويلات التي اشْتدت حدته حول حقيقة النص الديني قرآنا و سنة سعيا إلى امتلاكه ,بين تفسير سلفي يتضح بدوره ,بين تفسير نصي ظاهر وتفسير علمي منهجي وتفسير توافقي تتبناه الحركات الاسلامية المشاركة غي السلطة أو السعي ورائها ,و التفسير الصوفي مع الصوفية .حيث يشار إلى كل من هذا التفسيرات في الغالب في نمط ,إنه خاص بنظام اجتماعي و المجتمع السياسي غير متوافق مع الانظمة الاخرى . وهنا نفهم انه بعد إعطاء الأهمية إلى التأويلات واختلافها أصبح هذا الأمر عامل مبشر بتنوع النظام الاجتماعي وهنا يصبح يعطي صبغة جديدة للاجتماع السياسي الذي بات ينافر الأنظمة الأخرى.

"لا تعني بالضرورة التعددية السياسية ,إذا ما انطوت على هيمنة الحزب الواحد على السلطة ,و تهميش لدور الأحزاب الاخرى لأن التعددية السياسية تتضمن بالضرورة وجود تعددية حزبية ,إلا أنها لا تقتصر عليها في عالم اليوم ,إذ إن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات و الجمعيات المعنية بحقوق الانسان و المرأة ,و البيئة ,و الثقافة ,هو أساس قيام التعددية ".[2]

نفهم من هذا أن التعددية السياسية ليس بالضرورة لها أن تسيطر على هيمنة الحزب الواحد على السلطة و تهميش الأحزاب الاخرى فالتعددية السياسية تستدعي وجود تعددية حزبية فتواجد مؤسسات مدنية و منظمات معنية بحقوق الانسان ,و المرأة ,و البيئة ,و الثقافة , إذ يعتبر من أساسيات تواجد التعددية

[1] عبد السلام الطويل, من التعايش إلى العيش المشترك نظرات في تدبير التعددية الثقافية –مجلة الإحياء ,المغرب د. ن عدد ,د. ن سنة ص 295.

[2] هادي مشعان ربيع جلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية , التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية ,جامعة الأنبار ,جمهورية العراق ,العدد الاول ,ص 226

أما بالنسبة " للانشطار الإيديولوجي الإسلامي العلماني العميق على مستوى مرجعيات النخب و اختياراتها السياسية , الإصلاحية "[1]. و هنا نفهم أنه كان عليهم مقارنة ما بين الجانب العلمي و موضوعية الشأن المعرفي و جانب الديمقراطية التشاركية للشأن السياسي و تدبير الشأن العلمي للجماعة الوطنية حتى يكون هناك توافق ما بين حالة الانقسام و التشظي الاجتماعي والإيديولوجي.

و من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن موضوع "العيش المشترك "ينهض على فعل جماعي أولا و على تدابير واقع ندرة الموارد المادية و من جهة أخرى على كيفية التعامل مع واقع التنوع و الاختلاف الديني ,و الثقافي و السياسي و الطائفي و المذهبي و العرقي و الأقاليمي. و على هذا السياق نجد العيش المشترك قائم على ظروف الرخاء و الوفرة و الغنى ,نجد ان التعايش يتم الحصول عليه بشكل شبه الي لا يتطلب الكثير من الجهد ,وبين ظروف الندرة والرغبة ,حيث تتفشى الازمة ,ويسود واقع عدم الاستقرار ,وهنا يتطلب التعايش الكثير من الجهد ,و حتى يتحقق هذا التعايش فهو له أبعاد تحدده و منها ما يلي:

الوجهة المجالية "ما بين إطار وطني داخلي ضمن مكونات الجماعة الوطنية و هو البعد الذي يتحدد بنظريات العقد الاجتماعي والسياسي ,و بالطبيعة المدنية للإنسان و حاجته إلى غيره, و إطار دولي خارجي ضمن الجماعة الدولية "[2].و نفهم من هذا أن الوجهة المالية هي بداية مفهوم ظهور الدولة و تحديدها و طبيعتها و الطبيعة المدنية للإنسان من حيث أنه كائن اجتماعي لا يقدر على العيش بمعزل عن الناس و حتى من خلال فكرة الدولة و هي حاجة الجماعة إلى جماعة أخرى للتواصل و تحقيق عيش سواء عن طريق الجانب المادي أو غيره من الجوانب . و كما هو معروف أن نظرية العقد الاجتماعي جاءت كفكرة لنشأة الدولة. و حاجة الإنسان للاجتماع للجماعة. و هنا تبدأ فكرة العيش المشترك.

"فان التعايش السلمي من اهم القضايا التي تشغل العلماء المسلمين والغربيين ولقد شعر بأهميتها المسلمون وغير المسلمين ,فقامت مجامع وندوات وتعالت نداءات تطالب بمزيد من التعايش الحسن "[3]

[1] عبد السلام طويل , من التعايش الى العيش المشترك، المرجع السابق ص 296

[2] المرجع نفسه، ص296

[3] دنيا الوطن , عادل عامر ,دور الامن الانساني في تحقيق التعايش السلمي ,24 نوفمبر 2018 ,القاهرة,20:14 يوم 30 ماي 2022. https://pulpit,alwatanvoice.com.

ونفهم من خلال هذا ان المفكرون الغربيون والمسلمون وحتى العلماء شعروا بأهمية وضرورة التعايش السلمي فتعالت الاصوات من خلال الندوات و المجامع وغيرها للمطالبة بالمزيد من التعايش الحسن.

أما بالنسبة للوجهة المرجعية ," ما بين مرجعية قرآنية إسلامية تقوم على منظومة ,قيم ,التعارف ,و المساواة ,و الحرية و العدالة والكرامة الانسانية و التعاون و التدافع , ومرجعية أممية تعبر عن الإرادة الدولية للمجتمع الإنساني"[1].

و نجد أن هذه الوجهة قائمة على مجموعة من القيم و التي تخص المرجعية القرآنية ,أما المرجعية الأممية هنا نذهب إلى علاقة الدول فيما بينهم و الارادة التي تخلق أو تُبنى تحت إطار القوة الفعلية لما مرت به هاته الدول سواء من جانب تاريخي أو غيره وهذا ما جعل هاته الأخيرة بحاجة إلى جعل علاقات فيما بينهم , و حتى إن كان هناك اختلاف فيما بينهم .و من خلال تأتي المرجعية الأممية الكونية و هنا نجد الإسهامات التاريخية لهاته الدول و جميع الثقافات القائمة و الحضارة الانسانية الواحدة و المشتركة التي لا تتحقق إلا بفعل عامل تعدد الثقافات و حتى يتحقق هذا يقتضي تواجد عامل التفاهم والحوار بدل الصراع.

"لقد بات العالم في امس الحاجة الى رؤية جديدة من شانها ان تحفز الجماعة البشرية في كل مكان لتحقيق أعلى مستويات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصير المشترك ,خاصة وان تجربة الحربين العالميتين في مطلع القرن الماضي قد رسخت الوعي بسيرورة السعي الدولي الى التوازن والتوافق بدل الصراع"[2].

نفهم من هذا ان ما خلفته الحروب والصراعات قد جعل الجماعة البشرية تسعى الى تحقيق التعاون والعامل الذي يجمع بدل التفرقة والنزاعات وهذا ما دعى الى ضرورة العيش المشترك ,ان دل هذا على شيء فانه يدل على الوعي الذي و صلت اليه الجماعة البشرية.

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأت اثار الثورة تظهر من خلال الديمقراطية والمطالبة بالحرية والسعي وراء حقوق الانسان والاجتهاد في التطوير والرفع من الجانب الاقتصادي فمن هنا نلاحظ ان الثورات كان لها دور كبير في شرح معنى التضامن والتعايش واستيعاب بعضنا البعض لأجل التقدم والمضي الى الامام وتحقيق اهداف مشتركة من خلال التعددية ,ومع ازدياد الوعي الجماعي وإعطاء قيمة وأولوية للمسؤولية الجماعية اخذ الاهتمام يشمل عدة مجالات مختلفة منها كما ذكرنا تحقيق الامن بمعناه الواسع اجتماعي

[1] عبد السلام طويل , من التعايش الى العيش المشترك، المرجع السابق,ص297

[2] عبد السلام طويل , المرجع نفسه, ص 300

واقتصادي وثقافي وروحي وحتى عسكري ,وكذلك التنموية المستديمة وتعزيز الديمقراطية ومسالة حقوق الانسان وحتى الاولويات ذات الطابع الانساني.

IV- الهجرة الشرعية والغير شرعية:

1. عوامل الهجرة الغير شرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي:

من العوامل نجد ما يلي:

أ-العوامل الاقتصادية :" تقبل ظاهرة البطالة احدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الافريقي اليوم .وعلى الرغم من ان هذه المشكلة ليست افريقية فقط , بل هي اصبحت مشكلة عالمية وتسهم بقدر كبير جدا بزيادة معدلات الهجرة العالمية".[1]

ومن خلال هذا تعتبر البطالة من العوامل الاساسية التي فتحت الطريق الى الهجرة للبحث عن العمل ,وتحسين مستوى المعيشي للشخص وهاته الاخيرة اصبحت تجبر الفرد على الهجرة والهروب من الصعوبات التي فرضتها البطالة على حياته ونجد البطالة اخذت عدة انواع من خلال الممارسات اليومية فنجد البطالة الموسمية, البطالة المقنعة ,البطالة الدورية , ومن خلال هذا نفهم ان الاولى تكون في اوقات تتابع المواسم ,اما الثانية فالعامل يصبح يتقاضى اجرا بدون عمل ,اما الثالثة فالاقتصاد يصبح معيار تواجد هذه البطالة بمستوى تصاعده او نزوله.

"كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع"[2].

ب-العوامل السياسية : "وتتجلى في الاقتصاد السياسي للدول التي تتواجد فيها الحروب العالمية او الصراعات على السلطة ,ومن البديهي بان يكون فيها عدم استقرار امني ,وهذا الوضع من شانه

[1] علي الحوات, الهجرة غير الشرعية الى اوروبا ولبنان عبر بلدان المغرب العربي ، اتحاد المغرب العربي والجامعة المغاربية, طرابلس ,لبنان ,ط الاولى ومنشورات الجامعة المغاربية سنة 2007دار الكتب الوطنية ,ص42

[2] سحنون ام الخير, الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الاسباب والعوامل وجامعة بونعامة جيلالي ,خميس مليانة,31 ماي 2022, .Tt//www/univ-chf/dz

ان يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي وكذلك الزراعي ومن ثم على سوق العمل ". [1]

بمعنى ان ما تسببه الحروب من ازمات وعدم استقرار للحياة وتأثيرات سلبية على الاصعدة التجارية والصناعية والزراعية تكون من المسببات لتواجد البطالة وبالتالي الهجرة الى اماكن للبحث عن الاستقرار والعمل.

ج-العوامل الاجتماعية: للهجرة الشرعية والغير شرعية اوجه اجتماعية محفزة من اهمها ما يلي:

"صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة ,حيث يتفانى في ابراز مظاهر الغنى مثل: السيارة والهدايا وخلافه وكل هذا تغذيه وسائل الاعلام المرئية, مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع فيه الرغبة في الهجرة.

القرب الجغرافي لسواحل وشواطئ دول شمال غرب أفريقيا من شواطئ جنوب أوروبا والتي تظهر للعيان في بعض المناطق نتيجة لقربها ويمكن رؤيتها بالعين المجردة". [2]

بمعنى أن المستوى الذي يصل إليه المهاجر في الحالة الاجتماعية عند هجرته ورجوعه إلى وطنه في حالة زيارة يكون من أكبر الدوافع إلى الهجرة إضافة إلى الغرب الجغرافي الذي يسهل عملية الهجرة . و نجد أن عامل المافيا و العصابات و تجار الهجرة و جميع من يرعاها هم من العوامل الرئيسية التي تفتح الأبواب الخفية و هي التي يكون لها طريق مرسوم للهجرة الغير الشرعية و التي من خلالها تكون لهم أرباح لا تعد ولا تحصى." يعتبر الجانب البحري الاكثر تفضيلا في اوساط المهاجرين غير الشرعيين نظرا لقرب المسافة بين الدول المنشأ ودول المقصد من جهة"[3].

"ما قامت به بعض الدول مثل إسبانيا من منح المهاجرين الغير الشرعيين حق الإقامة و تصاريح للعمل تقدر ب 700 ألف مهاجر, الأمر الذي ينتظر من خلاله أن يضخ عائدا كبيرا إلى الخزانة الاسبانية و ذلك بخروج العامل من قطاع العمل الأسود الغير مدفوع الضرائب إلى العمل الشرعي الملزم بدفع الضرائب كما هو متبع في قوانين العمل , و هذا العفو الصادر من الحكومة الاسبانية

[1] علي الحوات , الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي, المرجع السابق ,ص47.

[2] علي الحوات , المرجع نفسه، ص 47.

[3] بن يوسفي القينعي , الهجرة غير الشرعية وافع وتشريع" اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم, جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس, كلية الحقوق والعلوم السياسية, سنة 2015 2016,ص47.

يثير الاهتمام لدى من يفكر بالهجرة عسى أن يظفر بعفو مماثل "[1]و من خلال هذا العامل نلاحظ أن ما قامت به الحكومة الاسبانية من إجراءات و قوانين اتجاه المهاجرين الغير شرعيين من السماح لهم بالإقامة و توفير العمل من خلال تصاريح فتح مجال إلى الهجرة بشكل كبير إلا أن هذا العامل عاد بفائدة و ربح كبير على الحكومة الاسبانية من خلال تحويل قطاع العمل الأسود غير مدفوع الضرائب إلى عمل شرعي ملزم بدفع الضرائب كما هو مصرح به في قوانين العمل.

2. الأوجه المتعددة للهجرة الغير شرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي من بينها:

أ-الهجرة في السياق العالمي:

ان التفكك الذي شهده العالم في بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتي و غيرها من الدول و حتى التغييرات الجغرافية والسياسية العالمية وخاصة دول المتعددة القوميات , مثل هاته العوامل أدت تدفق كم هائل من السكان أو اللاجئين و طالبي اللجوء المشردين الذين جعلوا الهجرة من أهم الطرق إلى الدخول إلى دول أخرى و أصبحت الهجرة من خلال هذا ذات نطاق واسع و كبير. "تشير التقديرات إلى أن رصيد المهاجرين الدوليين في العالم قد ارتفع من 75 مليون شخص في سنة 1965إلى 119 مليون شخص في سنة 1930 و هذا لأنه خلال الفترة 1965 -1990 صار المعدل السنوي لنمو مجموع المهاجرين في العالم هو 1,9 مئوية على التقديرات محل نمو في الفترات الوسيطة "[2]

بمعنى أن فترة 1965- 1990 كانت فترة شاهدة لارتفاع في نسبة المهاجرين في العالم إلى تقديرات معدل نمو وصل إلى 1,9 مئوية و لم تكتفي بل واصلت التزايد بحيث ارتفعت عبر مستويات لسنوات عديدة و تعتبر هاته الفترة هي الفترة التي انقسمت فيها معدلات التزايد في العالم.

[1] علي الحوات, الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي, المرجع السابق,ص48

[2] علي الحوات, المرجع السابق نفسه, ص85

ب: الهجرة و الهجرة الغير شرعية و الوصول إلى أوروبا:

و من خلال كل ما تطرقنا إليه من عوامل كانت سبب مباشر في غلق الهجرة سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية و حتى الأشكال التي أخذتها من ناحية تواجد الحروب و الصراعات و التي كانت داقع أساسي لغلق الهجرة و مع تزايد معدل نمو الهجرة عبر السنوات و في مختلف الدول التي كان تفكيكها سبب لوجودها و مع تزايد الهجرة بتوالي السنين "أصبحت الهجرة بما في ذلك الهجرة الغير شرعية أو السرية هاجسا أمنيا و مشكلة اقتصادية و اجتماعية حقيقة للدول الأوروبية المستقبلة لهذه الهجرة "[1]

وهكذا تحولت الهجرة إلى خطر يهدد أمن الدول المستقبلة لها على جميع الأصعدة

و من خلال ما تطرقنا إليه نلخص في الاخير أن الهجرة أنواع و تقف هاته الاخيرة المكان الذي يتم الانتقال إليه و إرادة الشخص الذي يريد الهجرة و الزمن الذي تستغرقه, بمعنى أن الهجرة اتخذت أشكال و أنواع و اختلفت حسب الوضع الزماني و المكاني لها ,فنجد ما يعرف بالهجرة الداخلية و الخارجية, بمعنى أنه يقتصر فقط داخل الدولة نفسها مثلا من المدينة غلى الريف أو من ولاية غلى ولاية أخرى, أما النوع الثاني فنقصد به اندماج نطاق الهجرة من دولة إلى دولة أخرى و نقصد بها بالرغم من أنها شارحة لنفسها ,الهجرة الارادية بمعنى بإرادة و اختيار الشخص بكل حرية أن ينتقل من مكان إلى آخر ,أما النوع الثاني فهنا نجد أن الفرد مضطر إلى الهجرة و ذلك للفرار من الظروف التي يعيشها الفرد سواء في العائلة أو أماكن إقامتهم أو إجبارية الهرب من الحروب و الظروف الصعبة و القاسية.

أما بالنسبة للنوع الثالث للهجرة على أساس الزمن و هنا كذلك نجد نوعين ,"الهجرة الدائمة و هي انتقال الافراد من مكان إقامتهم و تركه نهائيا دون عودة و الذهاب إلى مكان آخر و الاستقرار فيه و الهجرة. المؤقتة و هي انتقال الافراد من مكان إقامتهم إلى مكان آخر بشكل غير دائم ".[2]

و هذا النوع مرتبط بالزمان فهناك من يذهب إلى الابد بدون رجوع و منهم من ينتقل و لكن لفترة زمنية محددة و يعود.

[1] موقع الكتروني ,"انواع الهجرة, طلال مشعل 28اكتوبر 2020 .17 مارس 2022 ,11:19 http://mawdoo3.Com

[2] الموقع السابق نفسه, "أنواع الهجرة, 11:19 17مارس2022

المبحث الثاني: التعددية الثقافية من المحيط الاجتماعي الثقافي إلى التنظير السياسي

تمهيد

تشكل الثقافة السياسية جزء مهم من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة والسياسة وبُنيةُ النظام السياسي وبُنيةُ النظام الإجتماعي ضرورية لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد، ولقد شهدت المجتمعات الغربية أزمات كثيرة كانت سبب في حدوث صراع في مجتمع دولي واحد مشترك، تتعلق هذه الأزمات بالبنية الفكرية للحضارة الغربية المتمثلة في الليبرالية ،ظلت التعددية الثقافية محصورة بالمحيط الإجتماعي للدول لكن سرعان ما تحولت إلى تنظير سياسي وهذا ما أثار تساءل : كيف كانت للأزمات علاقة في الإنتقال من المحيط الإجتماعي الثقافي إلى التنظير االسياسي.

I- التعددية الثقافية داخل الأزمة الليبرالية:

إعتقدت القلة القليلة من المنظرين الذين ناقشوا موضوع التعددية الثقافية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أن هذا الموضوع هو في الجوهر إنعكاس للجدل الدائر ما بين الليبراليين والجماعاتيين حول الأزمة السياسية الثقافية.

1- الليبرالية الكلاسكية و إستراتيجية الإندماج:

ظهر مفهوم الإندماج للتعامل مع مسائل الهوية والأخر والتكوينات الإجتماعية التي تتفاعل داخل المجتمعات ومن هنا برزت الحاجة إلى إدماج الجميع في إطار المواطنة، و يقصد بالإندماج هو" تضمين الفئات و الجمعات الأقل حظا من الناحية الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، في العمليات السياسية و الإقتصادية بغرض تحسين أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية، ومن ثم إنتفاء الفوارق وحالات التمييز التي تقع عليهم، لأسباب تتعلق إما بوضعهم السياسي أو الديني أو الثقافي، ويتم ذلك بإزالة العوائق التشريعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية التي تمنع هؤلاء الأفراد من التمتع بحقوق مواطنية غير منقوصة" .[1]

[1] بقار سلمان النجار، واخرون،جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة و الامة في الوطن العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت د.ط،2014 ، ص59 .

يفهم من ذلك أن الإندماج هو و إستراتيجية تقوم بها الدول من أجل إدماج الجماعات المختلفة من الناحية الثقافية و الإجتماعية في حدود جغرافية، بقصد تأسيس هوية وطنية.

"لقد سيطرت النزعة الأحادية الأخلاقية على الفكر السياسي منذ العصور القديمة على رغم إختلاف أشكالها تاريخيا، وسياسيا هذه النزعة على منظومة فكرية مركزية هي أن البشير متساوون لكونهم يتشاركون طبيعة إنسانية واحدة، وعليه يجب أن يتأسس التنظير السياسي على نظرية شاملة للبشر، بهدف الوصول إلى طريقة واحدة عقلانية، لفهم الإنسان والعالم وعيش الحياة الأخلاقية الكريمة، ولقد إفترض أنصار المذهب الأحادية أن الطبيعة الإنسانية ثابتة لا تتغير ولا تتأثر بالثقافة والمجتمع، تستطيع الوصول بالإنسان إلى الحياة المثلى، فالثقافة من منظورهم ظاهرة ثانوية وليس لها تأثير يذكر على كيفية تنظيم الحياة السياسية والأخلاقية للانسان"[1].

"الليبرالية الكلاسيكية تمكنت من صياغة أحادية خاصة ومتميزة، إذا أعطى أنصارها محورية للعقل في صياغة رؤيتهم للحياة الكريمة، وتأسست على قيم محددة، كالعقلانية النقدية وحرية الإختيار، و الإستقلال الذاتي، معتبرين أن رؤيتهم للحياة هي في متناول جميع البشر."[2]

و يرى باريخ أن التنوع المقصود هنا هو التنوع الفردي لا الثقافي بمعنى تنوع وجهات النظر وطرق الحياة، ضمن ثقافة فردية مشتركة لا تنوع الثقافات، وهنا يقر جون ستيوارت ميل على أن الفرد يحدد ثقافته من خلال حياته وتكون داخل إطار تنوع فردي وتفاوت وجهات النظر داخل محيط إجتماعي ثقافي.

وهنا يؤكد على الثقافة الفردية المشتركة، وتصبح هنا التقاليد والأعراف عوائق في سبيل الفردية، فيصبح التنوع الموروث عائق يجب التخلص منه، بإعتبار أن الليبراليات التي خرجت من عباءتها ترفض في الوقت الراهن ترفض التعدد المجتمعي

"لقد إنتهج الليبراليون العديد من السياسات والطرق بهدف التأثير على البناء المادي والفكري للأقليات المتمايزة ثقافيا عن الأغلبية وتغييرها جذريا كسياسة اللغة الرسمية و الإستيعاب الثقافي والهجرة الداخلية والتوطين، وذلك لإستعابهم أن إستمرارية التنوع

[1] Will Kymlicka,Contemporary Political Philosophy : An introduction, 2rded, Oxford , Oxford University Press, 2002,p336.

[2] بيخو باريخ، اعادة النظر في التعددية الثقافية،التنوع الثقافي والنظرية الساسية، تر:مجاب الإمام، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، د.ط،2007 ، ص 33.

الثقافي داخليا، سيكون مصدر تهديد للبناء ال سياسي ولتأسيس مبادئ وأسس الليبرالية كالمساواة والحرية الفردية يتطلب المجتمع المتماسك ثقافيا والمتضامن اجتماعيا، بحيث تذوب فيه الاختلافات الثقافية".[1]

و يمكن أن نقول أن الليبرالية بالنسبة للحرية كانت له نتائج إيجابية و سلبية، فمن ناحية تم طرح نمط جديد من المجتمع والدولة يشجع كلاهما على الاستقلال الذاتي.

والمطالبة الفردية في السلطة والثورة، من ناحية أخرى وعلى الليبراليون بدرجة كافية أن حق الحرية يجب مراجعته عن طريق القدر الأعظم، إن المنطق الفردي في الليبرالية ليس دلالة على النزعة الواحدية لكنه يدل على نقطة إنطلاق محورية تتعدد نطاقاتها وتتسع لتصنع من تعدديتها حالات عقلانية تفسيرية لكيفية الإختيار البديل.

ومن هذه الزاوية تقترن الليبرالية في إطارها المجتمعي والإنساني بالتعددية حيث لا توجد فكرة واحدة يمكن التسليم بها

أو اعتناقها بوصفها قيمة مهيمنة مطلقة فالتعددية هي الإيمان بأن ثمة سبلا عديدة للحياة العقلانية، للعيش في ظل حياة كريمة، إنها تعني قدرة البشر على إختيار بديل من بين بدائل متاحة للحياة الكريمة، إنها تبدُ مضادة لتلك الرؤية الميتافيزيقية، للحياة التي ترى أن ثمة سبيلا واحدا ملائما لحياتنا المعيشية.

"يقر جون ستيوارت ميل بوجود مجتمعات لا تحترم استقلالية الفرد، ولا طموحه أو سعيه نحو التقدم، وهي المجتمعات المستعمرة التي كانت متخلفة أو لا تاريخ لها، و يجب تحضيرها من طرف أمم أرقى، وبما فيها إفريقيا السمراء والشرق، لا تتمتع بحق الإستقلال بحق الإستقلال والسيادة الإقليمية، وهذا ما يلزم عليه إحترام طريقة حياة الأخر، وعدم التدخل في شؤونه بحسب الميراث الليبرالي، يجب أن يتوفر سن الرشد والقدرة على التفكير وتسير الذات، فإنها بحاجة إلى شكل من الإستبداد الأبوي يمارسه الأخر المتحضر، مع العلم أن أفراد هذه المجتمعات، وإن كان لهم الحق في أن يتمتعوا بحقوق أخلاقية متساوية، ويهتموا بمصالحهم الفردية وبحق ممارستها و حمايتها، فإنهم من حيث هم تجمعات، ليس لهم حق الإستقلال السياسي أو حق تقرير مصيرهم بأنفسهم."[2]

ولقد منح (جون ستيوارت ميل) الفئات الأكثر حضارة داخل الأمم المتحضرة، حق إحتواء وإخضاع الفئات الأدنى، يقول "لا يمكن لأحد الافتراض، أن ليس من الأفضل للبريطاني أو الباسكي أو أحد سكان مقاطعة نافار الفرنسية، الدخول في السياق العام

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص15،ص16.

[2] بيخو باريخ، اعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص93

لتيار الأفكار السائدة لدى شعب على درجة عالية من الحضارة والثقافة ..... بدل الانزواء بين صخوره الجرداء، ليعيش حياة نصف بربرية وبدائية، من مخلفات التاريخ الغابر، يدور فيها بلا جدوى في فلكه الذهني الضيق دون الإهتمام أو المشاركة في الحراك العالمي الأشمل و الأمر ذاته ينسحب على أبناء ويلز و المرتفعات الأسكوتلندية في دخولهم عضوية الأمة البريطانية."[1]

يفهم من هذا يجب على الأقليات أن تتخلى عن خصوصياتها، من أجل المساهمة في حركة التاريخ، أو الإلتحاق بركب التطور، وذلك بهدف الإندماج في ركب الحضارات الكبرى الباعثة للتقدم.

و نجد أن عدم الإهتمام بهذه الثقافات يتجذر عميقا في التقليد الغربي، ويأخذ مكانة بارزة عند الإتجاهات المتعارضة ويسري هذا على كل الإتجهات السياسية التي تدعي أنها عالمية.

"عدم الإهتمام بثقافة الأقليات متجذر أيضا في التقليد الغربي، فقد قامت الليبرالية الكلاسيكية على إستراتيجية إقصاء ومصادرة الثقافات التقليدية، وعملت على إكراه الجماعات الثقافية على الإنصهار والإندماج في الثقافة المهيمنة إما باللجوء إلى أساليب القوة وذلك عن طريق الإستعمار والثورات السياسية، أو إنتاج سياسة التمثيل والإدماج."[2]

كما إحتقرت الشعوب الصغيرة التي تسعى للحفاظ على خصوصيتها، ولقد وصفتها بأنها مجرد شظايا أو بقايا شعوب تحاول صمود في طريق الحضارة، وينبغي العمل على إزالتها، وهي شكل من أشكال التخلف السياسي والإجتماعي والثقافي والأخلاق.

نفهم من ذلك أن ليبرالية (جون ستيوارت ميل) في طياتها السياسية برنامجا للتماثل الثقافي، ولقد دافعت عن الأحادية الثقافية ورفضت التعدد الثقافي، وغايتها تكمن في أن المجتمع يستقر في الأحادية أما في التعدد يحدث اللاإستقرارية .

"قام (جون ستيوارت ميل) بصياغة حجج وظيفية على أساس مخطط سياسي يهدف إلى تقليص التنوع، وإستخلاص سبل الإستقرار من الوحدة عوض التعدد، فالوحدة تعزز الإندماج الإقتصادي، الإقتصادي،وتدعم التنمية وتساند التضامن، ولقد إستدل (ميل) بحجة سياسية إجتماعية ساهمت في وسم مزايا الأحادية والوحدة، إنطلاقا من سببين وهما على النحو التالي:"[1]

[1] بيخو باريخ، اعادة النظر في التعددية الثقافية ، المرجع السابق ، ص 94 ص95.

[2] محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس،كلية الاداب والعلوم الانسانية، الرباط، د.ط،2011 ،ص127

أ_ إفتراض التفوق المعرفي للإبستمولوجيا:

لم تهتم الفلسفة السياسية الغربية بمسألة العلاقة بين الوحدة السياسية والتنوع الثقافي، وينطلق المنظرون السياسيون من نموذج المدينة المثالية حيث يشترك المواطنون في اللغة و التاريخ والثقافة والغريب أن المدن الأثينية أو الإسبارتية لم تخضع لمبدأ التجانس الثقافي، ولاكتساب المواطنة يجب الحديث عن الوحدة.

ب_ التنوع و الصراع:

يرجع السبب الثاني لتأخر التنظير السياسي لمفهوم التنوع الثقافي، إلى الإختلاف الأخلاقي أو إختلاف المصالح، مما أدى إلى صراع حيث يشكل الصراع شكلا من أشكال العداء البسيطة، ولكنه يأتي أساسا لخلخلة السيرورة الإجتماعية.

إذا كان معظم الفكر السياسي يشترك في الإيمان بالمبدأ القائل أن الأنظمة السياسية ينبغي أن تجسد الهوية الخاصة بالمجتمعات المتجانسة أو تعبر عنها، تقتضي ممارسة المواطنة التوافق التام بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية، ويفترض مبدأ الوطنيات، ويعتبرها (جون ستيوارت ميل) من الشروط التي تتطلبها الديمقراطية التمثيلية، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون لغة وإطار ثقافي مشترك، حيث يقول:" يكاد يكون مستحيلا وجود مؤسسات حرة في بلد يتكون من قوميات مختلفة، ولا يمكن أن يوجد فكر عمومي موحد بإعتباره الشرط الأساسي لممارسة حكومية تمثيلية، عند شعب مجرد من إحساسات التوافق وخاصة عندما نتحدث ونقرأ بلغات مختلفة".[2]

ولقد أكد (ميل) على مبدأ الإنسجام الإجتماعي والسياسي، وهو سبيل لبناء وحدة الكيان السياسي وهو ما يؤدي إلى وحدة الكيان الإجتماعي، ونموذج التعدد الثقافي في إطار إعادة تقويم الإختلافات الثقافية، وذلك بإعادة وصف الربط بين الحرية الفردية والإنتماء الثقافي.

---

[1] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق، ص43،ص 44،ص45

[2] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق ،ص44، ص45.

2-الليبرالية ما بعد الحداثة وإستراتيجية الإعتراف:

لا يمكن التعامل مع ظاهرة الإجتماعية دون أن يمثل الإطار الفلسفي مرجعيتها الأساسية، وحين نتعامل مع التعددية الثقافية فإننا بإزاء تأسيس فلسفي، لتوجه معياري يمثل قاعدة للتعامل، ويمكن التعبير عنه بمصطلح العدالة.

"إعتقد أنصار الفكر الليبرالي، أن الديمقراطية الليبرالية القائمة على أساس مبدأ الحرية و المساواة، خالية من التناقضات، كما أنها قادرة على تجسيد قيم الحداثة و وعودها، فتضمن تحقيق الحريات والتقدم والقيم الإنسانية."[1]

سرعان ما كشف الواقع السياسي داخل الديمقراطيات الغربية العرقية أوهام هذا الإعتقاد، و عدم كفاية هذا النموذج الليبرالي، سواء في التعامل مع إفرازات العصر، وما شهده العصر من تحولات إقتصادية وسياسية و إجتماعية و ثقافية، "ويشير بعض النقاد أن الليبرالية الكلاسيكية تنطوي على مفارقات تثير الحيرة والإحراج على مستوى مبادئها، وأسسها، فهي تدعو للمساواة الأخلاقية، و انعدام التساوي الأخلاقي الثقافي، وتنادي بإحترام حرية الأشخاص، وفي نفس الوقت إحتقار لطرق حياتهم، ورفض العنصرية وتقبل الهيمنة الثقافية، إهتمام بكل الأفراد، وإهمال لحقهم الجماعي في تقرير مصيرهم، بينت الليبرالية الكلاسكية البشر متساوين من منطلق وحدة الطبيعة الإنسانية، ووحدة الحياة الكريمة بين الجميع، فيتمتع كل البشر بحق الإحترام، لكونهم بشر ويجب إخضاع حياتهم لنموذج واحد، و للأخرين الحق في السيطرة عليهم وهديهم وتوجيههم بالقوة" [2] ،"إلا أن الليبراليين في الوقت الذي ينادون بإحترام متساوي للبشر، ورفض العنصرية يحرمون الأشخاص غير المرغوب فيهم شعبيا من حرياتهم." [3]

نفهم من ذلك أن الليبرالية نادت بإحترام حرية البشر، داخل إطار سياسي مختلف فلقد رفضت الحرية الشخصية للأقليات المهاجرة، و عدم إحترام تقاليد و العادات للأقليات بإعتبارها فئة مهمشة.

"ولقد عبر أنصار ما بعد الحداثة ومنهم (ويل كيمليكا) عن وصفهم لحال المجتمعات التي خيبت الأمال في تطبيق مبدأ المساواة في الحرية داخل المجتمعات ذات الثقافات المتعددة، وبالتالي دخول مبدأ المعاملة المتساوية في أزمة مع الجماعات الثقافية، لأنه موجه لضمان حرية وحقوق الأفراد والمواطنين، قبل حقوق الجماعات، فإذا كانت الغاية من مبدأ المساواة بين الموطنين هي تعميم الحق

[1] كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010، ص12.

[2] .بيخو باريخ، اعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص96

[3] .ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: منير الكشو، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010،ص63

في الحرية والعدالة على الجميع، لكن مفكري الليبرالية ما بعد الحداثية كشف عن فكرة وهي تطبيقه الحرفي الذي يؤدي إلى اللامساواة، لأنه يحرم الجماعات غير الليبرالية أو المعادية لها من حقها في ممارسة نمط حياتها، نجد الفكر الليبرالي يعطي الأولوية للحرية الفردية والمساواة، ولكنه في الوقت نفسه يرفض إعطاء حقوق للجماعات."[1]

تدافع الليبرالية ما بعد الحداثية، عن سياسة الإعتراف التي تبنى على أساس الإلتزام بحرية الإختيار و الإستقلال، و يفرض هذا الإلتزام بالإعتراف بالإنتماء الثقافي،" ويمكن أن نستلخص ثلاثة أصناف مرتبطة بالإعتراف بالحقوق الأقليات:

- المساواة : تعاني المجموعة التي تشكل أقلية ظلما ويجب تصحيح فكرة مساواة على أساس إحترام حق الأقليات في سياسة المساواة .
- التاريخ: تستند الأقلية إلى وجود بنيت على أساس الإتفاقات.
- القيمة اللازمة للتنوع الثقافي"[2].

وبهذا تكون قد تحولت من الدفاع عن التعدد إلى نبذه، وأصبحت مبادىء المساواة والحرية والعدالة أدوات للإقصاء

و التهميش، نفهم من ذلك هو ان عدم الإتساق و الإنسجام في الليبرالية الكلاسكية من وجهة (ويل كيمليكا) هو أن الليبرالية كانت داعية للحرية والمساواة وبالتالي تكون قد جمعت بين حدين لا يجتمعان لتقع فيما يسميه ويل (كيمليكا) "المفارقة القومية الليبرالية"، ولقد قدم (جورجين هبيرماس) صياغة مقنعة تدعم العلاقة بين الحرية والمساواة والثقافة، أي أن الحقوق تبرر إنطلاقا من ضمان مساواة الحريات الأخلاقية بالنسبة للجميع وتفرض هذه الحرية أن كل فرد لديه الحرية في إختيار أهدافه وأن قيمة المساواة ترتبط بضمان الوصول إلى الأصول الثقافية وبالنسبة له يقول "لايصبح الفرد شخصا إلا بالنظر إلى أنه عضو إجتماعي داخل مجموعة ثقافية."[3]

[1] محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، المرجع السابق، ص135

[2] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق، ص97

[3] المرجع نفسه، ص69

"ومن أسباب فشل الليبرالية في تجسيد المساواة هو تصورها على أن مجتمع مجموعة من الأفراد، يتميزون بالإستقلالية لكن لا تجسد في الواقع ويتمتعون بنفس المنزلة الواحدة."[1]

ذهب بعض الدارسين إلى التعارض الذي أبدته الليبرالية الكلاسكية مع مسألة الثقافية، وطريقة تعاملها مع الجماعات الأقلية، وكل هذا تعارض دفع إلى مراجعة مواقف الليبرالية الكلاسكية وبعد ممارسات متعددة لفرض سياسة التجانس الثقافي إتضحت الليبرالية عبر آليات سياسية و ديمقراطية على أساس الإعتراف بالتعدد الثقافي والتعامل معه بإيجابية وعدم إهماله.

"ظهرت الليبرالية ما بعد الحداثة، وأعلنت التعددية الثقافية شعاراً لها، بعد مراجعة و نقد ذاتي، وتحديد للأخطاء و النقائص، وعملت على مراجعتها وإصلاحها كمشروع لمعرفة وأخذ العبر من المتغيرات والمستجدات التي حدثت على الخريطة الثقافية وإعلان تخليها عن أساطير و أوهام الليبرالية الكلاسكية، وقد عملت على تجسيد الحداثة على ضوء الإعتراف بالأخطاء التي إرتكبتها، والتطور الذي مس المجتمع كان دافع فيه مركزية الإنسان في الكون، وحتمية تقدمه، و مسألة المطالبة بحقوقه، ومن هنا تنازلت الليبرالية ما بعد الحداثية عن مبدأ الإنسجام و الإنصهار الثقافي الذي كان معتمد، وقدمت حلولا توفيقية تحفظ الرؤية الشمولية للمبادىء التحريرية الليبرالية، دون تجاهل خصوصية الجماعات المختلفة بعض النظر عن قوة ثقافاتها وتماشيا مع الأليات والمؤسسات والمفاهيم التي أنتجتها الحداثة، كالإعتماد على الحق و القانون المؤسس على مبادىء الحرية والعقل والإنصاف والمساواة والعدل."[2]

ظهر إشكال التعدد الثقافي نتيجة الوعي ما بعد الحداثي بالواقع الإجتماعي والثقافي و السياسي، ولقد تعقد داخل دولة متعددة الثقافات، حيث أصبحت الحياة داخل المجتمع تقوم على أساس الصراع من أجل إثبات الوجود، أي صراع بين أساليب الحياة المتعددة وما تقدمه من الرؤى الكون المتعددة والمتناقضة.

"عملت الليبرالية على صياغة سياسة وإستراتيجية جديدة لتوفيق بين ظاهرة الإختلاف والإحتقان في المجتمعات المعقدة ثقافيا، وهناك نقطتان أساسيتان يجب على الدولة إلتزام بها، النقطة الأولى هي من واجب الدولة إحترام تنوع التقاليد الثقافية وبالتالي

[1] الزاوي بغورة، الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2012، ص101.

[2] محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، المرجع السابق،ص 136، ص137

السماح بظهور أشكال جديدة، ولكن ليس من واجبها تأسيس التقاليد أو أساليب في الجيتوهات التي تمولها الدولة بالدعم، والنقطة الثانية هي تأسيس دولة عسس، أي تصرف الدولة لتوفير المنافع العامة في كفاحهم من أجل الحصول على الفرص و الإستقلال"[1]،

نفهم أنها تجمع بين إحترام حرية الأفراد وتحقيق حقوقهم دون تجاهل مطالب الجماعات، بعد أن كانت ترتكز على مفهوم الذات للخروج من مأزق الإحتقان الثقافي.

"و الإحتقان الثقافي هو سياسة من سياسة الإعتراف التي ظهرت في سياق تجديد الخطاب الحداثي الغربي تستهدف التكيف مع سياقات التنوع و الإختلاف، وتجاوز الأحادية الليبرالية"[2].

"إن الإعتراف في المجتمعات التي تعرف تعددا ثقافيا قد أصبح حاجة ملحة وذلك للعلاقة الضرورية ما بين الإعتراف والهوية والأطروحة الأساسية التي يقدمها أنصار ما بعد الحداثية ومنهم شارل تايلور هي إن هويتنا تتشكل جزئيا بالإعتراف أو غيابه،

و كذلك بالإدراك الخاطىء أو السيء الذي يملكه الأخرون عن هويتنا، إن عدم الإعتراف المشوه يمكن أن يكون ظلما ويمكن أن يشكل نوعا من الإضطهاد"[3]،

هدفت الليبرالية ما بعد الحداثية إلى محاولة إحداث تغيرات جذرية في طريقة تفكيرها وتعاملها مع المسألة الثقافية وحقوق الأقليات، حيث تمكن من الإعتراف بالهويات ضمن إطار الليبرالية الإجتماعية و بإختلافاتها داخل المجتمع والإقرار بالحقوق الجماعية، وفي مقدمتها الحقوق الثقافية لأن الحرية تمارس صمن سياق ثقافي معين.

[1] جون جاري، مابعد الليبرالية، تر: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2005، ص409، ص410

[2] الزاوي بغورة، المرجع السابق، ص98.

[3] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعدد الثقافي في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص 99

II- التعددية الثقافية والبناء االقومي:

"إذا كانت عملية بناء الدولة تتضمن أبعاداً مادية إقتصادية تتجسد في بناء دولة الرفاه، وهناك أبعاداً معنوية غير ملموسة (الهوية، المواطنة، القيم بشكل عام) تنطوي عليها المفهوم الإجتماعي والثقافي للدولة، وعليه يلعب محدد الثقافة دوراً رئيسيا في تشكل نظام الدولة، من حيث الإستقرار و عدمه، أو القوة والإنسجام أو الهشاشة و التصدع، بمعنى الظاهرة الثقافية بإمكانها تحديد اتجاه عملية بناء وتكوين الدولة" [1]، إلا أن عملية البناء صاحبتها ظهور أزمة الدولة االقومي.

1-بناء دولة الأمه: إذا كانت الدولة في الإصطلاح "جمع من الناس مستقرون في أرض معينة، مستقرون في أرض معينة، مستقلون وفق نظام خاص، أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية، تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له، فإنها تعد الجسم السياسي والحقوقي الذي ينظم حياة جميع الأفراد."[2]

بعيد عن التعريفات الكلاسكية للدولة التي تتحدث عن مكونات أساسية هي الأرض والشعب والسيادة، "تبقى الدولة في المقاربة الجيوسياسية حاملاً لثقافة الأمة ومعبراً عن إرادتها، فهناك علاقة وطيدة بين ثقافة الأمة وطبيعة الدولة التي يمثلها، فالدولة هي جماعة إنسانية منظمة بشكل واع، هدفها الحفاظ على النظام والأمن إعتمادا على القوانين وبمساندة القوة وهي في الوقت نفسه، أدة لإقرار نوع من النظام الإجتماعي، وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع، وهي ظاهرة إجتماعية مبنية على السياسة والقانون، أو هي ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون داخل رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون لنظام سياسي"[3].

فإن مفهوم الأمة في هذا السياق كما عرفه "أرنست رينان" من خلال محاضرة ألقها سنة 1882 تحت عنوان (ماهي الأمة؟) "هي تضامن قوي يكمن محتواه في الإحساس بالتضحيات التي حققناها أو في تلك التي نحن على إستعداد لتحقيقها، فهي تفوض وجود ماض وتختزل في الحاضر من خلال واقع ملموس يتمثل في الإتفاق، والرغبة الواضحة في التعبير عن حياة مشتركة دائمة."[4]

---

[1] بن جلالي محمد أمين، التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمه في أوروبا، المرجع السابق، ص 213

[2] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج١، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1994، ص568

[3] فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1275 ص24

[4] باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي، المرجع السابق، ص38، ص39

ويضيف رنان "إن وجود الأمة عبارة عن إستفتاء يجري كل يوم تماما، كما أن وجود الفرد هو تأكيد دائم عن حياته"[1]، أي أن الأمة ظاهرة إجتماعية يمكن تلخيصها في وجود جماعة من البشر متحدين ومترابطين تجمعهم الرغبة في العيش المشترك فوق حدود إقليمية معينة.

"فلقد بينت النظرة المفهومية لكل من الدولة والأمة، أن هناك الإنفصال والتمايز بين المفهومين إلا أن تاريخ الفكر السياسي يشير إلى حدوث ترابط وتلاحم بينهما إنطلاقا من مفهوم جديد ظهر أواخر القرن الثامن عشر بعد ظهور القومية، وبداية تصنيف الأفراد والجماعات إلى قوميات و أول من إستخدام لفظ القومية، وبداية تصنيف الأفراد و الجمعات إلى قوميات و أول من إستخدم لفظ القومية هو القس الفرنسي (أوغسطين بوريل) عام 1789، ويشير مفهوم القومية على أنها الإعتقاد أن الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي، وتقوم على إفتراضين أولهما أن الجنس البشري ينقسم طبيعياً إلى أمم متمايزة، وثانيهما أن الأمة أكثر وحدة ملائمة و الوحدة الشرعية للحكم السياسي، وعملت القومية على أن تجعل حدود الدولة تتطابق مع حدود الأمة"[2]، وعلى هذا الأساس أصبح التجانس السياسي والثقافي ركيزة جوهرية، و الربط بين الدولة بإعتبارها وحدة سياسية، و الأمة بإعتبارها وحدة ثقافية.

ظهرت الدولة الأمه في القرون الوسطى كرد فعل على الأنظمة المتواجدة هي النظام الإقطاعي، والنظام البابوي، والنظام الإمبراطوري، ومع نهاية القرن السادس عشر ظهرت تفكير في ربط الكيان السياسي بالأمة وتثبت الدولة الأمة أكثر فأكثر يمكن تلخيص المسار الذي مرت به الدولة الأمه، أولاً أن مفهوم الدولة الأمه يجد أساسه في العلاقة بين الدولة بإعتبارها بناء سياسي والأمه من حيث هي شعور بالإنتماء العرقي والثقافي، ثانيا لولا التحولات التي حدث في القرون التي نلت إرتباط الدولة بالأمه لما قام بتصحيح لنمط تنظيم السياسي.

[1] باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي المرجع السابق نفسه، ص 38،ص39

[2] اندرو هيود،مدخل الي الايديولوجيات السياسية، تر: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، عدد،2012 ،1830، ص177

"وعلى هذا الأساس يرى البعض أن الدولة الأمه تكونت نتيجة تضافر عوامل هامة أبرزها: تصدع وسقوط الإقطاع نتيجة النهضة وظهور الطبقة البرجوازية، تصدع نفوذ الكنيسة نتيجة حركة الإصلاح الديني، و إنتشار الطباعة باللغات المحلية و إزدياد التجارة والصناعة و الإتصالات بين الدول و الشعوب، وتطلعها إلى التحرر وبناء كياناتها السياسية."[1]

" عرفت دولة الأمه إنتقالا نحو دولة القانون وتبني للنظام الديمقراطي، هو الذي أدى إلى إستمرارية دولة الأمه، وهذا النظام يضمن الحقوق السياسية لكل فعل سياسي، ولم تكن هذه الحقوق وحدها كافية لتحقيق صفة المواطنة على أعضاء جماعة سياسية، حيث حقق هذا الشكل السياسي على أرض الواقع الذي يضمن في نفس الوقت الحرية والمساواة والعدالة، ولقد عرف هذا النظام إنتشار واسع عبر العالم، فهو الشكل الذي إختارته الديمقراطيات الغربية الحديثة في بلدان مابعد الشيوعية، وكذلك مابعد الإستعمار على أنه الشكل الطبيعي للدولة"[2].

فقد بلورت النزعة القومية فكرة جماعة قومية، تعمل على إحتواء مختلف الجماعات،" وتسعى إلى نحت معالم هوية قومية مشتركة بين جميع من يقيمون داخل الدولة، مسألة الوحدة الإجتماعية داخل الدولة القومية، كانت الليبرالية سندها الأساسي وخلفيتها الفكرية، فهي "الليبرالية قومية" في نظر (ويل كيمليكا) وتعتبر المقاربة التي إعتمدتها كل الديمقراطيات الليبرالية في معظم أنحاء العالم"[3]، وعلى هذا الأساس فقد إنتهج الليبراليون عموما مشروع بناء الدولة الأمه، أي تسليم بفكرة أن كل مجتمع بحاجة إلى قيام دولة موحدة قوية ومترابطة إقليميا تتمتع بالسيادة.

2-أزمة دولة أمه:

"لقد تكونت الدول الحديثة، عبر طرق متباينة على غرار تكوين باقي الدول، وقد تطلعت معظم الدول في شتى أنحاء العالم إلى أنموذج الدولة القومية المتجانسة، ولقد رفضت الدول النموذج الأقدم للدولة القومية المتجانسة، معتبرة أن النموذج الجديد لدولة القومية المتجانسة هو المثل الأعلى، وكانت الدولة ترى على أنها ملكية الجماعة القومية المسيطرة، والتي تستعمل الدولة لإبراز وإظهار هويتها ولغتها وتاريخها وثقافتها وأدابها، وأي أن فرد لا ينتمي إلى مجموعة المسيطرة، لابد أن يخضع إما للإستيعاب وإما للإقصاء، ولما كانت

[1] امين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، مصر، د.ط، 2012،ص56

[2] وريك موراي، جغرافيات العولمة، تر:سعيد منتاق، عالم المعرفة،الكويت،العدد2013،397،ص201

[3] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص337

معظم البلدان موطنا لقوميات متعددة، عملت الدولة القومية على تجسيد المثل الأعلى بالإستناد إلى سياسات بناء القومية، التي تشجع القومية المفضلة وتقهر القوميات الأخرى"[1]، يدعون إلى نموذج جديد من الإتصال بين الفرد ومجتمعه ونظامه السياسي.

ويحاول إقامة دولة قانون الديمقراطية قائمة على معايير الرضى والإجماع، ولاحظ هابرماس ضعف الدولة الأمه وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

إن طابع السياسي الدقيق لبناء الدولة القومية، قد تنوع من بلد إلى أخر ومن إقليم إلى أخر، وقد كان هناك مجموعة القومية عرقية واحدة مسيطرة، وإستخدمت هذه السياسة لفرض لغة والثقافة المجموعة المسيطرة على بقية السكان، "وكانت هذه السياسة من أجل تحقيق أهداف في نظر ويل كيمليكا تشمل:

- "تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة، على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة المستعملة.
- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي.
- مركزية القوة السياسية، وإستبعاد أشكال السيادة التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخيا.
- نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية.
- تبني رموز الدولة والإحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.
- إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني.
- تبني سياسات إستيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة.
- تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة و التاريخ القوميين، كشرط للحصول على المواطنة.
- الإستيلاء على الحيز العام الذي كان يملكه السكان الأصليون."[2] تظهر هذه السياسات بوضوح في تلك المحاولات التي قامت بها الديمقراطيات الغربية لمحو القوميات الأقلية من الوجود في فترات تاريخية متعددة."[3]

[1] ويل كيمليمكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1،المصدر السابق، ص82

[2] المصدر نفسه، ص83،ص84

[3] مصطفى كحيل، موضوعية الوطن في فكر محمد اركون: من نقد ايديولوجيا الكفاح الى رفض الدولة اليعقوبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد،365،2009،ص129

"فقد عمدت فرنسا إلى منع استعمال لغة الأقليات من التداول في المدارس وفي مختلف المنشورات، وكذلك منع الجمعيات السياسية التي تخدم النزعة القومية لهذه الأقليات، والأمر نفسه قام به البريطانيون في كندا حينما عمدوا إلى منع الكيبيكيين من تشكيل الأغلبية على أي إقليم، عملت سياسات البناء القومي على تكوين ثقافة قومية متجانسة من جهة، وتجريد الأقليات القومية من نفوذهم، و القضاء على الشعور بالإمتلاك هوية قومية مغايرة من جهة أخرى، وذلك إستنادا إلى جملة من المبررات منها: الدولة يمكنها الدفاع عن وجودها وكيانها داخليا وخارجيا عن طريق التجانس القومي، أو تحقيق التضامن المدني بين أفرادها".[1]

إن وجود الإنقسامات داخل الدولة قد يؤدي إلى العنف الذي يهدد وجود الدولة ذاته، والدول ذات الجماعات الثقافية المتمايزة، قد يتعمق انقسامها بالإنفصال الذي قد يحدث عندما تكون هناك مجموعة تمثل الأغلبية،" وتعتبر الدولة أداتها السياسية وتعمل على جعل لغتها ودينها ورموزها، هي لغة ودين ورموز الدولة"[2]، وغياب مفهوم المواطنة سوف يؤدي إلى فقدان الدولة لشرعيتها مما يؤدي إلى فقدان المجتمع المدني لكينونته كمجتمع يساهم في التعبير عن سلطة الدولة.

كانت الأقليات القومية تمثل المستهدف الأول في عملية البناء القومي، بإعتبارها أكبر عقبة أمام هدف أو وهم وأسطورة الدولة القومية كما يصفها ويل كيمليكا فإن نتائج ذلك البناء هو تضاعف أشكال الأقليات المستبعدة والمقصية التي عاشت التهميش السياسي.

إن سياسات البناء القومي المرتكزة على مقاربة الإندماج والتجانس، وإكراه الأقليات بهدف الإنصهار في الثقافة المسيطرة، خشية من فكرة إنقسام الدولة، والحاجة إلى الوحدة وإلتماس الداخلي، ذلك أن السياسات المنتهجة لبناء الأمة أفضت بصورة أساسية إلى إستمرارية شعور الأقليات بالتهديد، والخوف من فقدان ثقافاتها، الأمر الذي دفعها إلى زيادة فاعليتها السياسية ضد عملية البناء وذلك بالقيام بعمليات مضادة، بهدف تحقيق مشروع قومي بديل، يعبر (ويل كيمليكا) عن ما لاحظه فالدولة الأمه تنطوي على تناقض داخلي واضح، ناتج عن سياسات البناء القومي، "تأسس على ركيزتين هما عمليتي البناء والهدم، ففي الوقت الذي تستهدف فيه الدولة بناء امه ما، فإنها في الوقت نفسه تستهدف هدم أمة، أو أمما أخرى، ومعنى هذا أن الدولة الأمه أمام توجهان متعاكسان هما: التوجه نحو الإدماج، والتوجه نحو التفكيك، من طرف نزعتين قوميتين متناقضتين، النزعة القومية للدولة من جهة، والنزعة القومية

[1] ويل كيمليكا، مدخل الى فلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص436،ص437

[2] صامويل هنتجون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، تر: طلعت الشايب، ط2، 1999، ص224

للأقليات من جهة أخرى، وهذا ما يكشف عن أزمة للدولة الأمه، كما يري (ويل كيمليكا) أنها تغذيها سياسات البناء القومي ذاتها".[1]

يشير (ويل كيمليكا) إلى تشكل علاقة جدلية معقدة بين البناء القومي الذي تقوم به الدولة أي مطالب الدولة تجاه الأقليات، وبين حقوق الأقليات، أي مطالب الأقليات تجاه الدولة.

"يمكن القول إذن أن نموذج الدولة الأمه المتجانسة، ومشروعها في التعامل مع الواقع المتنوع ثقافيا اتسم بالفشل، وذلك المشروع السياسي الذي ظلت الدول من خلاله متمسكة بصيرورات الإدماج الإجتماعي، أي أن الدولة الأمة واقعة بين النزعات الإقليمية التي تزلزل أساس بنائها والمشكلات السياسية التي يطرحها الواقع، وهذا ما أكده (هابرماس) في إشارته إلى ضعف الدولة الأمه حيث أن زياد على صعوبات النظام الإندماج، أصبحت غير قادرة على مواجهة المشاكل الإقتصادية والإيكولوجية التي تشهدها المرحلة المعاشة، وعاجزة عن التحكم فيها وطنيا، بالنظر إلى حجمها وشدتها".[2]

III- التعددية الثقافية و حيادية الدولة الليبرالية:

كثير ما يتم طرح حياد الدولة اتجاه ثقافة مواطنيها، بمعنى تجاه تنوعها الثقافي كسياسة بديلة للإعتراف والإندماج في التعددية الثقافية، التي تنتهجها الدولة في إدارتها لقضاياها ومسائلها الثقافية.

تفهم الحيادية السياسية بمعان شتى، حيث أن هناك من يعتقد أن على الليبراليين التمييز بين الحيادية في النتيجة والتي يعتبرها غير عملية، وبين الحيادية في العمل والتي تعني من وجهة (ويليام غالستون) هي القرار الحكومي الذي يمكن أن يبرر بدون الإستعانة بأي إفتراض مسبق للتفوق الذاتي، لأي مفهوم خاص قائم على الخير، ويضيف تفسيرين أخرين للحيادية هما: أولا الحيادية في الهدف والتي لا ينبغي

[1] حسام الدين علي مجيد،إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص119

[2] Jürgen Habrmas,Apres l'etet'nation, une nouvelle constellation politique,Trod,Rainer Rocrlitiz,paris,Edit,fayard,2000,p58.

على أساسها أن ترسم السياسات الحكومية، بهدف ارتقاء أيةِ طريقة حيادية مجازة، أو مفهوم من مفاهيم الخير في مقابل الطرق والمفاهيم الأخرى، وثانية هي الحيادية في الفرص التي تقول بأن الليبرالية قادرة بمفردها للسماح بوجود شتى أنواع الحياة."[1]

ويمكن تبيان فحوى حيادية الدولة، والمواقف المتخذة تجاهها على النحو التالي:

1- موقف اليسار الليبرالي:

"إن من دعاة سياسة الحياد في التعددية الثقافية هو التوجه اليسار الليبرالي، وتحديد الإتجاه المساواتي و في مقدمتهم (راز، دوركين) وكان (جوزيف راز) صاحب فكرة حيادية الدولة وهو أول من طرح هذه الفكرة، ويتحدث عن ثلاث وجهات نظر بشأن فكرة حيادية الدولة:

- وجهة النظر الأولى ترى أن الأفعال السياسية لا ينبغي أن تسعى لرقي مفهوم خاص للخير، ولا أن تكون بالشكل الذي يجعل الأفراد قادرين على تحقيق نمط معين من الخير.
- وجه النظر الثانية ترفض القيام بأي عمل سياسي يؤثر على انتخاب الفرد بحيث يلاحق مفهوما خاصا للخير دون المفاهيم الأخرى، ما لم تبطل الأعمال الأخرى مفعول هذا التأثير.
- وجهة النظر الثالثة ترى أن على الحكومة توفير الفرصة للجميع من أجل تحقيق الخير الذي ينشدونه"[2].

نفهم من ذلك أن اليسار الليبرالي عندما طرح فكرة حيادية الدولة كان على مبدأ أو أساس الخير في الأفعال السياسية لأن مبدأ الخير يؤدي بالأعمال إلى تحقيق المساواة والعدالة لأنها خيرة في ذاتها.

يرى راز أن التفسير الذي إقترحه (روبرت نوزيك) "لا يعد تفسيرا للحيادية لأن نوزيك يقول أن فرض تلك الممنوعات، التي تعكس فوائد متفاوتة على الناس، لا تخرج الدولة من الحيادية، فمنع الإغتصاب مثلا لا يمكن إعتباره أمرا منحازا لأنه يقوم على السياسية استدلال مستقل، رغم أنه يؤثر على الأشخاص بشكل متفاوت ويطلق راز على التفسير الثاني إسم "المبدأ المحدود للحيادية

[1] William Galstom,liberal Purposes:Goods,Virtues,and Diversity in the liberalstate,combridge,cambridge university Press,1991,p100.

[2] joseph Roz, Multiculturalism: aliberalperspevtive,Dissent,vol,41,n°1,1994,p69.

ليميزه عن التفسير الثالث الذي يكشف عن الحيادية السياسية الشاملة للدولة، أما التفسير الثاني فقد دعم الجانبين أو مخالفتهما بدرجة متساوية في تلك الفئة من النشاطات"[1].

نفهم كن ذلك أن التفسير الثالث عبارة عن دعم لطرفين أو مخالفتهما في جميع القضايا ذات الصلة بالنزاع فيما بينهما.

إن الحيادية الدولية التي يدعو إليها اليسار الليبرالي هي في الأصل إمتداد لفكرة العلمانية التي تنتهجها الأنظمة السياسية الغربية، بحيث صار التطور الجديد متمثلا في عدم الإكتفاء بالفصل ما بين الدين و الدولة، وإضافة الثقافة إلى خانة الدين، ثم تعامل مع الثقافة والدين بصورة حيادية، وبالتالي لا تعبر الدولة عن معتقدات الأكثرية أو الأقلية، بل تتعامل الدولة على أساس إحترام كافة المكونات الثقافية والدينية للمجتمع."[2]

ولهذا لابد من فهم مبدأ الحيادية الدولة بمعناه الواسع، والنتيجة هي أن الدولة ليس بإستطاعتها أن تكون حيادية إلا إذا كانت الفرص متساوية لتحديد أي مفهوم من مفاهيم الخير تحققه بشكل متساوي.

2- موقف اليمين الليبرالي:

"لا يختلف أنصار اليمين الليبرالي في مواقفهم عن حيادية الدولة عن أنصار اليسار الليبرالي، ومن بينهم (جون جراي) الذي يؤكد في مناقشته لهذه الفكرة، في ظل فسيفساء التقاليد المعقدة التي تمثل المجتمع الحديث، تبدو أي حكومة غير مهيأة بالقدر الكافي للقيام بدور الحارس الحامي لأي من التقاليد التي تتولى حمايتها، وليس بوسعها أن تدعي التعبير عن أية جماعة أخلاقية لها دعامات عميقة في المجتع، لأنه لا وجود لمثل هذه الجماعة، وفي سياق كهذا تنحصر مهمة الدولة في الإبقاء على الإرتباط المدني في حالة جيدة، وهذا هو البناء القانوني الذي يتعايش فيه بسلام مما رسموا التقاليد المختلفة الذين لا يجمعهم غرض مشترك."[3]

هذا يعني أن الدولة إذا ما انسحبت من المجال الثقافي وجعلته شأنا خاصا بالأفراد، فإن ذلك سيقود إلى جعل نمط حياة الفرد الليبرالي مجرد أسلوب حياة، دون الإحتفاظ بأسلوب الحياة الليبرالية.

---

[1] Robert Nozick,Anarchy, stste,and utopia, New York, Basic Books, 1974,p272,p273.

[2] يوبا اشر، التعددية الثقافية: مقاربة نقدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد8،العدد2، 2021،ص154

[3] جون جاري، مابعد الليبرالية، المرجع السابق، ص408

"ونجد اليمين الليبرالي يربط فكرة حيادية الدولة بالبناء الفكري لليبرالية، حيث يعتقد (شاندران كوكتاس) أن الليبرالية لا تعادي التمايز والإختلاف بين الجماعات، وذلك بحكم كون الليبرالية تتجاوب أصلا مع التنوع الثقافي من خلال تبنيها مبدأ التسامح مع مختلف الثقافات داخل المجتمع، وبذلك فإن الليبرالية تتسم بالحيادية في تعاملها مع التنوع إذا إنها لا تمايز بشكل صريح ما بين مختلف الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد، ولا تفترض بشأنها أية أحكام مسبقة سواء بخصوص جدوى الإنتماء إليها أو منزلتها الإجتماعية"[1].

وبذلك فإن الليبرالية تتسم بالحيادية في تعاملها مع الجماعات وذلك بحكم كون الليبرالية تتجاوب أصلا مع التنوع الثقافي من خلال مبدأ التسامح وتبعا لهذا التصور يصبح الناس أحرار في ممارسة أنماط حياتهم الثقافية أو التخلي عليها كليا وإعتماد غيرها، وعدم قدرتها على البقاء ومقاومة ارتداد أعضاءها عنها، لكون الأفراد لا يتمتعون بحق تلقي مساندة الدولة ودعمها.

وعليه من واجب الحكومة إحترام تنوع التقاليد الثقافية وبالتالي السماح بظهور أشكال متنافسة، وربما لا متكافئة من الإزدهار البشري ولكن ليس من واجبها محاولة تأسيس التقاليد أو أساليب حياة ثقافية المعينة وحسب هذا المنظور فالناس أحرار في ممارسة أنماط حياتهم الثقافية ما دامت الثقافة تعبر عن شيء خاص فيجب على الدولة أن تبنى على الحيادية من أجل تحقيق حرية الأفراد.

"الهدف من الحياد الثقافي حسب المنظور الليبرالي، في مبدأ المساوة الليبرالية المتمثلة في تمتع كل مواطن بحق المشاركة التامة والمتساوية في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية داخل الدولة التي يقطنها دون الأخذ في الحسبان لأي إعتبار ذي صلة مثلا بالعرق والدين والجنس واللغة ..... وغيرها"[2].

3- الموقف المضادة للحياد الثقافي:

إختلف المواقف المضادة لسياسة الحيادية الدولية في التعددية الثقافية، وتعددت وهناك من يذهب لوصفها بالوهم، وتأكيدهم على إستحالة إنتهاج السياسة وتطبيقها من طرف الدولة إتجاه القضايا والمسائل الثقافية، وهذا ما طرحه باتريك سافيدان

[1] chandran Kukatras,liberalism,Multiculturalism and oppression,in Andrew Vincent|ed|,Political theory:Tradition and Diversity,cambridge,cambridge university Press,1997,p142.

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص205

عندما طرح سؤالين رئيسين في نقده لسياسة الحياد الثقافي ، هل للحياد طبيعة تمكننا من الإلتزام بالخط الساسي للإعتراف، وتمكننا من تجنب مخاطر الطائفية ؟ وهل يشكل الحياد الإثني ثقافي للدولة جواب مقنعا لتطلعات و حجيات الأقليات الثقافية؟

يجيب معظم المنظرين سلب على هاذين السؤالين، ويضيف " وإذا كان الحياد غير ممكن بل ومستحيلا ونحن نعترف بذلك فهذا يزيح عائق الإعتراف بالقيم السياسية للهوية الثقافية ومع ذلك فلا ينبغي الخلاص إلا ان هذا يكفي لإثبات شرعية الإعتراف بالتعدد الثقافي كنموذج من نماذج الإدماج"[1]، ولمعرفة مبدأ الحيادية الدولية للثقافة كما يري سافيدان موقفين متعارضين كليا، الأول يدافع عن منطق الحياد وذلك يتجلى بإعادة هيكلة للإجراءات المؤسساتية ويجب أن نكون متيقضين تجاه آثار السياسات العامة، في إطار سياسة تروم التمييز المباشر أو غير المباشر، ويتعلق الأمر هنا بإقتلاع جذور الخاصة التي تتواجد في الساحة الثقافية للدولة، وفي الجهة المقابلة يرى الموقف الثاني أن مشروع الحياد التام يستحيل تطبيقه مبدئيا وهم يرون أنه يستحيل إخفاء آثار الهيمنة الرمزية للأغلبية بسبب التدخل الذي لا يمكن تحاشيه للثقافة و السياسة.

ويقدم إضاح حول نقده لفكرة الحياد الدولي بأن" المعاينة التجريبية لمختلف حالات الضعف التي تعتري مبدأ الحياد، توضح أنه إذا كانت الدول الأمم الليبرالية، قد تمسكت بمحاربة المجموعات التي تبحث عن فضاء شرعي وسياسي يمكنها من التعبير عن هويتها الخاصة، فهذا لم يمنعها من بناء كيان يحدد هويتها الثقافية الخاصة، وبمعنى أخر لا تطبق الدول الأمم الليبرالية على نفسها المبادىء التي تسخرها لمحاربة أشكال الإثنوثقافية والدينية".[2]

يستند أنصار الإعتراف في التعددية الثقافية على نموذج الإقصاء الذي يقدمه النظامين الليبرالي والجمهوري، وهو يقوم على تفوق الثقافات القومية على ثقافات الأقليات.

وإذا قام بالأخذ على الأساس الفكري الذي تقوم عليه فكرة حيادية الدولية، فإنه ينزع حينئذ إلى خلق ثقافة أحادية، وذلك بإستعاب كافة الأقليات الثقافية لتصبح أقليات مهددة بالإنقراض.

يؤكدون على فكرة مفادها أن قولبة الأفراد في مواطنة متجانسة تتبنى الثقافة الأكثرية هي في حقيقتها إدماج للأقليات ضمن ثقافة، تندرج في الميراث الليبرالي الغربي، وهذا الإدماج غير صحي، بل هو سلوك قهري خفي، وإن طبق بإسم المواطنة .

[1] باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي، المرجع السابق،ص63

[2] باتريك سافيدان المرجع نفسه،ص60

"يعتقد كيمليكا أن البناء الفكري لليبرالية وهو عبارة عن حيز يسع لتنوع الثقافي والحقوق الجماعية، وفي هذا السياق يقر أن الجماعة لاتعد بذاتها مصدر توليد للمطالب الشرعية بخلاف حال الفرد، إذا يعامل الأفراد بالتساوي ويحظون بالقدر نفسه من الإحترام

و الإهتمام بإعتبارهم كائنات أخلاقية، لكن ليس هناك داعي للتعامل مع الجماعات بالمساواة على أساس إنتماءاتها، لأن الجماعة لا تتمتع أصلا بوجود الأخلاقي أو بمطالب خاصة بالفكر الليبرالي."[1]

نفهم من ذلك أن فكرة الحيادة الدولية بنسبة لكيمليكا أنها سوى أسطورة، كما يصفها لأن الديمقرطيات الليبرالية سعت جاهدة منذ بداية نشأتها إلى نشر و تعزيز الثقافة واحدة داخل بلدنها.

"يتفق تايلور مع منظور كيمليكا بفكرة لا حيادية الدولة الليبرالية، حيث يتفقان أنه بمقدور المجتمع المتعدد الثقافات أن يكون مجتمعا ليبراليا، يحترم التنوع ويضمن حماية حقوق الأقليات."[2]

تؤكد الليبرالية السياسية المعاصرة أن الحيادية السياسية ليس ضرورة فحسب، بل يفترض أن يصدق بها جميع العقلاء، لأنها تصب في مصلحة الجميع دون إستثناء، لذا يمكن القول أن أهداف المؤسسات الأساسية والخطة العمومية لا يجوزفيها إلا أن تكون حيادية بالنسبة إلى العقائد الشمولية.

بالإضافة لكل ما سبق فإن الليبرالية ليست بحيادية فهي قامت أصلا على فكرة دمج المكونات الثقافية الأكثرية المهيمنة على مركز الدولة وأن أسس الليبرالية بنيت على الفردية، لا تنوع الثقافي لأنها تصب في مصالح الفرد وحيادية في مصالح الجماعة وحرياتهم وحقوقهم.

[1] will Kymilika, Liberalism, Community and Culture, Oxford, Oxford University Press, 1989,p140

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص206

الفصل الثاني

التعددية الثقافية عند ويل كميليكا.

- ✓ **المبحث الأول**: أشكال و أصول التعددية الثقافية الليبيرالية عند ويل كميليكا.
- ✓ **المبحث الثاني**: الوحدة و التعددية في التنوع الثقافي طريق الى التعايش السلمي.

تمهيد

تثر التعددية الثقافية بأشكال و أنواع و أصول و مظاهر متنوعة ,فهي التي تختلف من مجتمع لآخر و من دولة لأخرى و كل هذا على أساس نشأة الدواة و المجتمعات و تطورها و طبيعة التنوع الثقافي داخلها و سياسيات إداراته و من خلال هذا سوف نتطرق إلى هاته الاشكال و الاصول التي تطرق اليها ويل كميليكا.

المبحث الاول :أشكال و أصول التعددية الثقافية الليبيرالية عند ويل كميليكا

أشكال التعددية الثقافية الليبيرالية "إن التعددية الثقافية الليبيرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول التي لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية , السياسية و المدنية للمواطنة التي تحميها كل الديموقراطيات الليبيرالية الدستورية ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الهويات و التطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية "[1]

إذا نظرنا إلى هذا التعريف نجده تعريف عادل لكنه لا يقدم لنا الكثير فهو ينص على التعددية الثقافية الليبيرالية التي احتوت كل الحقوق الاجتماعية و غيرها للمواطنة تحت حماية الديموقراطيات الليبيرالية الدستورية .و إذا تعمقنا في هذا التعريف من ناحية تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو من ناحية السياسات التي تهدف إلى الاعتراف و التكيف مع الهويات و الجماعات العرقية و من خلال ما تطرقنا إليه من ناحية تشكي الدولة القومية المتوحدة المتجانسة فنجد أن التعددية الثقافية الليبيرالية بالرغم من الصراعات التي كانت تشترك في رفض الديموقراطية الليبيرالية ذات الثقافات المتعددة فنجد هذا يقرض علينا فهم الدولة القومية المتجانسة ولماذا رفضت.

"إن كانت معظم الدولة في جميع أنحاء العالم حتى وقت قريب ,تتطلع غلى هذه الدولة القومية و لقد كانت الدولة في هذا النموذج ترى ضمنيا على أنها ملكية الجماعة القومية السائدة والتي تستخدم الدولة لإبراز هويتها و لغتها و تاريخها و ثقافتها و أدبها و أساطيرها و ما غلى ذلك و التي تعرف الدولة بانها تعبير عن القومية "[2]

[1] ويل كميليكا ،أوديسا التعددية الثقافية ج 1، المرجع السابق ، ص 81.
[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه، ص 82.

بمعنى أن الجماعة السائدة هي عادة الجماعة الاغلبية والتي تتخذ من الدولة لإبراز هويتها و لغتها و ثقافتها و تاريخها و غيره .بالرغم كذلك من أن تكون الاقلية أحيانا قادرة على رفض السيادة .

"قد يكون دمج قوميات مختلفة في دولة واحدة موضوع غير طوعي ,كما يحدث عندما يتم تجاوز مجتمع ثقافي واحتلاله من قبل اخر, او تنازل عن قوة امبراطورية ما ادى الى اخرى, او عندما يتم تجاوز الوطن من خلال استعمار المستوطنين." [1]

كما تطرقنا سابقا الى ان مصادر التنوع الثقافي هو التعايش داخل دولة معينة ومفهوم الدولة مرتبط بالضرورة بالأمة وبالتالي فالشعب وثقافته ولغته تتقاسم جزء كبير في اثبات هذا الاخير وتعدد القوميات لا يظهر لنا تعدد دول قومية وانما دولة ذات قوميات متعددة وطوعية لنشأة دولة متعددة القوميات من خلال ما تتعرض اليه من احتلال وهنا تتعدد وتتنوع القوميات ولكن قد تجتمع في اطار منفعة متبادلة.

يعتبر الطابع الدقيق لسياسات بناء الدولة القومية يعتمد على المجموعة سواء كانت الاغلبية او الاقلية بمعنى من سيطرت على بقية السكان وهنا تقوم بفرض لغتها وهويتها وعرقها وقد تختلف من بلد الى اخر.

وبالتالي نستنتج من خلال هذا الاختلاف الذي تقوم عليه قيام الدولة القومية الذي يمكن ان يكون على اساس الاغلبية او لقلة فقد كانت بعض هذه السياسات المتبناة لتحقيق هذا الهدف يشمل على قوانين منها:

" تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على انها اللغة القومية الرسمية المسيطرة, بناء نظام قومي للتعليم الالزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة (ادب) تاريخ الجماعة المسيطرة, مركزية القوة السياسية ,واستبعاد أشكال سيادة الحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الاقليات تاريخيا ,بحيث تتخذ كل القرارات المهمة في منتدى تشكل المجموعة المسيطرة ." [2]

من خلال هاته القوانين والتي اعتبرت قوانين اساسية يجب على كل دولة تبنيها لتحقيق مفهوم التعددية الليبرالية تحت مفهوم ما عرف بالدولة القومية وقد وضعت هذه القوانين حسب العناصر والاساسيات المهمة في هذا ,ومن غير هذه القوانين تبعت قوانين اخرى .

[1] ويل كميليكا, مواطنة الثقافات المتعددة ,نظرية ليبرالية لحقوق الاقليات, تر, هيثم غالب الناهي مراجعة عدنان غيدان, المنظمة العربية للترجمة بنيابة شاتيلا وقهوجي ,الحمراء بيروت 1103,2090 لبنان الطبعة الاولى بيروت ,2020 ص38.

[2] ويل كميليكا, اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق ، ص83.

"نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية ,بما في ذللك وسائل الاعلام القومية والمتاحف العامة.

تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة وابطالها وثقافتها ,وينعكس ذللك في اختيار الاجازات القومية وتسمية الشوارع والابنية.

انشاء نظام قانوني وقضائي موجد ,يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة ويستخدم تراثها القانوني ,مع الغاء اي نظام سالق استخدمته جماعات الاقلية" [1].

جاءت هذه القوانين الابراز قوة الجماعة المسيطرة ,وهنا تطبق هذه القوانين الابراز ثقافتها ورموزها وتراثها وغيرها مع الغاء اي نظام سابق للجماعة الاقلية.

ينشأ التنوع الثقافي من تكامل الحكم الذاتي والثقافي الاقليمية المتمركزة في الدولة الاكبر, وربما يمكننا هنا تسمية هذه الثقافة المتكاملة للأقليات القزمية واذا عادت تللك الاقليات للحفاظ على وجودها كمجتمعات متميزة جنبا الى جنب مع الثقافة للأغلبية, و يطالبون بأشكال مختلفة من الحكم الذاتي , او الحكم الذاتي لضمان بقائهم كمجتمعات متميزة.

"لكي يمكننا القول ان هذه الدولة "متعددة القوميات" ,فهي لا تنكر ايضا ان المواطنين يعتبرون انفسهم لبعض الاغراض ,انهم شعب واحد. على سبيل المثال السويسري شعور قوي بالولاء المشترك, على الرغم من الانقسامات الثقافية واللغوية ,والاقع ان الدول المتعددة القوميات لا تستطيع البقاء على قيد الحياة مالم تكن الجماعات الوطنية المختلقة ,لها ولاء للمجتمع السياسي الاكبر الذي تتعايش معه" [2].

بمعنى ان الولاء المشترك يعتبر شكل من اشكال التنوع الثقافي ومن أشكال الهوية الوطنية التي هي بالضرورة لها ولاء الى المجتمع السياسي الأكبر الذي هو يعيش فيه.

اما بالنسبة للقوانين المتبقية تمثلت في " تبني سياسات الاستيطان التي تشجع اعضاء الجماعة القومية المسيطرة على الاستقرار في مناطق أقامت فيها تاريخيا مجموعات من الاقليات, وذلك لكي ينقلبوا على الاقليات حتى في ارضهم الاصلية.

[1] ويل كيميليكا, اوديسا التعددية الثقافية ج1 المصدر السابق، ص84.

[2] ويل كيميليكا, مواطنة الثقافات المتعددة, الصدر السابق، ص41.

تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القوميين كشرط للحصول على المواطنة والتي تعطي أفضلية للمهاجرين الذين يشتركون في اللغة والدين ,او الثقافة مع الجماعة السائدة.

"الاستلاء على الاراضي والغابات واماكن صيد الاسماك التي كانت تملكها مجموعات الاقلية والسكان الاصليون." [1]

ومن خلال هاته القوانين جميعها التي ذكرناها نستنتج ان هذه السياسات ترتكز كل قوانينها سواء السياسية او الشرعية حتى تسيطر عليها جماعات الاغلبية ليرتفع صوت الاغلبية وتتميز لغة المجموعة وثقافتها في جميع مؤسسات الدولة وهنا نستنتج ان لغة الاقلية تصبح مطموسة وغير واضحة في المحيط العام.

لهذا وصفت هذه القوانين من خلال سياسات مختلفة تصمت مؤسسات الدولة .وبالتالي استبعاد اللغة السابقة وتتمركز لغة جديدة تصبح المستعمرة والمسيطرة وتصبح هنا سياسة جديدة تختار حتى تكون هي الاساس بناءا على لغة قومية رسمية وهنا يظهر مفهوم جديد للاستعمار القومي الجديد واستبعاد السكان الاصلين وتراثهم الشرعي .

الا اذا تعمقنا في القوانين التي وصفت فنجد ان الدولة القومية تعمل على انشاء ثقافة قومية متجانسة من خلال السياسات التي توغلت في المؤسسات الحكومية للدولة.

ومن هنا نفهم ان الاقليات كانت عائق بالنسبة للدولة القومية المتجانسة فقد وجدو انها الاكثر حاجة الى التأميم ومع الوقت وجدوا ان يضعوا الاليات مجموعة تابعة لها. ونتيجة لهذا التعارض الذي وقع فيما بعد من طرف جماعات ثانوية متنوعة لهذه القومية المتجانسة وتبنت بالمقابل نموذج اكثر تعددية للدولة .وهنا يطرح الاشكال الحقيقي منن كل هذا ما هو شكل الدولة متعددة الثقافات؟

مثال :"تختلف انواع الاصلاحات التي يحتاج اليها الامريكيون من اصل افريقي في الولايات المتحدة بشكل هائل عن الاصلاحات التي يحتاج اليها السكان الاصليون ,الناريون في نيوزيلندا او التي يحتاج اليها المهاجرون الصينيون في كندا" [2]

بمعنى اختلفت الاجناس والالوان من اجل الدولة متعددة الثقافات فكل دولة اتخذت الاصلاحات الازمة وتبنت القوانين المناسبة لها والتي ذكرناها سابقا لأجل تحقيق التعددية الثقافية ,ومع هذا تجلت مبادئ جديدة في هذا الاطار.

بمعنى ان الدولة يجب ان تنتمي الى جميع المواطنين وهي مللك لجماعة قومية مفردة, ترفض الدولة المتعددة الثقافات اي سياسة لبناء الدولة القومية ,بحيث تشمل او تستبعد أعضاء الاقليات او الجماعات غير المهيمنة ,وانكار هويتهم الثقافية العرقية.

[1] ويل كيميليكا , اوديسا التعددية الثقافية ج1,المصدر السابق,ص84.

[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه ص87.

"تمثل التعددية وجهة النظر القائلة بأنه من الجيد للمجتمع ان هناك قيما وهويات ثقافية مختلفة يمكن للمواطنين التعبير عنها في حياتهم الخاصة"[1].

ومعنى هذا ان التعددية تسمح للمجتمع ان يعبر عن هويته وثقافته في حياتهم الخاصة مهما اختلفت.

I- أنواع من التعددية الثقافية الليبيرالية

من خلال ما تطرقنا اليه نستنتج ان التعددية الثقافية الليبيرالية اتخذت أشكال مختلفة ولكن سنركز على ثلاث اتجاهات عامة داخل الديمقراطيات الغربية.

أ- السكان الاصليون:" لناخذ بعين الاعتبار لحقوق السكان الاصليون في الدستور الكندي في العام 1982 .بالاضافة الى تاسيس في نيوزيلندا ,والاعتراف بحقوق الارض [*]لجنة لحقوق الارض والتوقيع على معاهدات جديدة ,وكذلك احياء حقوق المعاهدة وايتانغي لسكان الاصليين في استراليا في قرار مابو وانشاء برلمانات لساميين في اسكندنافيا ,وتكوين "الحكم المحلي" للانويت في جزيرة "غرين ,غرينلاند" [2]بعد مجيء القرار في الدستور لضمان الحقوق الارض للسكان الاصلين من خلال دستور الكندي عام 1982 وكذلك لأجل ضمان حقوق الارض بواسطة المعاهدة الجديدة, وكذللك نفهم من هذا ضمان قوانين المحاكم التي تؤكد تقرير المصير بالنسبة للقبائل وهكذا يستعيد السكان الاصلين حقوقهم بارضهم ومعاييرهم الشرعية وحكمهم الذاتي ,وهنا نلاحظ التحول الى منظور اقرب للتعددية الثقافية.

---

[1] حسن العاصي , المجتمع متعدد الثقافات.. مفارقات دنماركية كندية, النبأ المعلومات ,2021 , 27افريل 2022, 19:17 https://annabaa.org.

[*] معاهدة وايتانغي, انظر,يونيونبيديا, الشبكة الدلالية ,وهي معاهدة وقعها ممثلون عن التاج البريطاني وزعماء الماوي من الجزيوة الشمالية لنيوزيلندا لاول مرة بتاريخ 06 فبراير 1840 ,28, افريل ,2022

https //www.unionpedia.org

[2] ويل كيميليكا , اوديسا التعددية الثقافية,ج1، المصدر السابق، ص88.

ب– قوميات الاقليات والجماعات الثانوية : " يتعلق الاتجاه الثاني بمعاملة "القوميات" الثانوية مثل الكيوبيك في كندا و الاسكتلندين و الولزيين في بريطانيا و الكاتالونين والباسيك في اسبانيا و الفلمنكين في بلجيكا والاقليات التي تتحدث الالمانية في جنوب تيرول في ايطاليا و والبورتريكو في الولايات المتحدة" [1].

تعتبر كل من التي ذكرناها جماعات مثلت الاقليات القومية والجماعات الثانوية وتعتبر أهم الاتجاهات في تأسيس التعددية الثقافية و ومعنى هذا انه توجد اقلية متميزة تتصور نفسها أمة بمعنى ذات سيطرة داخل دولة كبرى ولها أحزاب سياسية لتحقيق كيانها كأمة اما دولة مستقلة واما من خلال حكم ذاتي اقليمي داخل الدولة الام.

وبالتالي فان وجدت جماعة اقليمية لديها الاحساس بان لها قومية متميزة فان ذللك يصبح تهديد للدولة وبالتالي تفقد السلطة والسيطرة على الارض والسكان .

كما ذكرنا في السابق في بداية القرن 20تبنت سويسرا وكندا وجدها ,هذا المزيج عن الحكم الذاتي الاقليمي وحالة اللغة الرسمية للجماعات الثانوية ,ومن ذلك الوقت ذهبت كل الانظمة الديمقراطية الغربية التي تشتمل على حركات قزمية للجماعات الثانوية في هذا الاتجاه.

نفهم من هذا ان سويسرا وكندا كانتا من الدول السباقة لتبني الحكم الذاتي الاقليمي وحالة اللغة بالنسبة للجماعات القومية الثانوية.

كما يقول "و تشمل القائمة تبني الحكم الذاتي لسكان مجموعة جزر الند ,الذين يتحدثون اللغة السويدية في بعد الحرب العالمية الاولى ,و الحكم الذاتي لجنوب تيرول و بورتيكو ,بعد الحرب العالمية الثانية و الحكم الذاتي لإتحاد مقاطعات كاتالونيا و الباسيك و ثمانينيات القرن الماضي و حديثا جدا التحول الذي حدث في اسكتلندا و ويلز في تسعينيات القرن الماضي " [2].

و من خلال هذا نفهم أن التحول من كبت القوميات الثانوية إلى إحتوائها من خلال الحكم الذاتي الاقليمي و حقوق اللغة الرسمية فنجد توسع فكرة الحكم الذاتي من مرحلة إلى أخرى عبر التاريخ أي من خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى إلى الحرب العالمية الثانية إلى غاية توسع الحكم الذاتي لإتحاد المقاطعات ,كاتالونيا و الباسيك إلى التحول الحديث في اسكتلندا وويلز في تسعينيات القرن الماضي ,

[1] ويل كيميليكا , اوديسا التعددية الثقافية,ج1، االمصدر السابق ص90.

[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه، ص 91.

"إن حق المجموعات الوطنية في تقرير مصير يعترف ب محدود في القانون الدولي ووفق لميثاق الامم المتحدة لكل شعوب الحق في تقرير المصير و مع ذلك فإن الامم المتحدة لم تحدد ماهية مفهوم الشعوب ,إذ طبق عموما مبدأ تقرير المصير فقط على المستعمرات الخارجية وليس الاقليات القومية الداخلية " [1]

و نفهم من هذا أن وفق ميثاق الامم المتحدة فقد تم الاعتراف بالنسبة للمجموعات الوطنية أن لهم الحق في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي و قد طبق هذا المبدأ على المستعمرات الخارجية و ليس الاقليات القومية الداخلية .

"و هذا القيد على تقرير المصير بالسنبة إلى المستعمرات في الخارج و المعروفة باسم "أطروحة المياه المالحة " ينظر إليه على نطاق واسع على أنه أمر تعسفي حيث تصر العديد من الاقليات القومية على أنهم أيضا "شعوب " أو "امم" و لهذا يحق لهم تقرير المصير " [2]

و نفهم من هذا أن العديد من الاقليات القومية على أنهم ايضا شعوب و أمم و لهم الحق في تقرير مصيرهم و قد كان هذا القانون المعترف به طريقا لإثبات ذلك و بالتالي فهم يطالبون بسلطات معينة للحكم الذاتي .

"من بين دول الغرب ,ربما كانت اليونان هي الدولة الوحيدة التي ظلت تعارض و بقوة و بشكل إديولوجي الاعتراف الرسمي بالجماعات القومية الثانوية ,حيث نجد الاقلية المقدونية الكبيرة الحجم نسيبا تملأ أرضها التقليدية" [3]

و من خلال هذا نجد التحول إلى منظور "التعددية الثقافية " للجماعات القومية الثانوية و من خلال هذا أيضا حددت سياسيات لتبين مدى هذا التحول مع بانتينغ السياسيات الست التي ترمز إلى منظور "التعددية الثقافية "للجماعات القومية الثانوية و هي كالتالي:

- "الحكم الذاتي الاقليمي الاتحادي أو شبه الاتحادي .
- مكانة اللغة الرسمية , سواء إقليميا أو قوميا.
- ضمانات التمثيل في الحكومة المركزية أو المحاكم الدستورية.
- لتمويل العام للجماعات و المدارس ووسائل الإعلام التي تعتمد لغة الأقلية .
- التأييد الدستوري أو البرلماني للتعددية الثقافية .

[1] ويل كيميليكا ,مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق ص 59.

[2] المصدر نفسه، ص59.

[3] ويل كيميليكا , اوديسا التعددية الثقافية ، ج1, المصدر السابق,ص93.

- ممح الشخص الدولية (مثلا سماح للمناطق الثانوية بالإشتراك في الهيئات الدواية أو التوقيع على المعاهدات أو أنه يكون لها فريق أولي." [1]

و من خلال هذه السياسات نفهم أن التعددية الثقافية بدأت ترسم طريقها للجماعات القومية الثانوية و تؤسس لوجودها من خلال الحكم الذاتي الإقليمي ولغة التمويل العام للجماعات و مدارس التأييد الدستوري عليها و حتى الشخصية الدولية لها .

ج–الجماعات المهاجرة :"قد تعتبر الهجرة مصدرا مصدر ثانيا للتعددية الثقافية ,فأي بلد ما سيعرض تعددية ثقافية ,إذ تقبل أعدادا كبيرة من الافراد و الأسر المتسللين من ثقافات أخرى بإعتباهم مهاجريين شرط أن يسمح لهم بالحفاظ على بعض خصوصياتهم العرقية " [2]

و بالتالي فتعتبر الهجرة من أحد أهم عوامل لخلق التعددية الثقافية , بشرط السماح لهم ببعض الخصوصية العرقية و بالتالي فالعدد الكبير منهم يشكل ثقافات متعددة و مختلفة "هناك توجه ثالث يتعلق بالتعامل مع الجماعات المهاجرة و أهم بلدان الهجرة من الناحية التاريخية (أستراليا , وكندا , و نيوزيلندا , و الولايات المتحدة الامريكية) إتخذت منهج الاستيعاب بالنسبة إلى الهجرة . كما كان هناك تشجيع للمهاجرين , و توقع أن يستوعبهم المجتمع القائم بالفعل , على أمل أنه بمرور الوقت سوف يصعب تمييزيهم عن المواطنين الأصليين في ملبسهم و حديثهم و تسليتهم " [3]

تعتبر الدول التي ذكرت من أهم بلدان الهجرة من الناحية التاريخية أو انتهجت منهج الاستيعاب بالنسبة للهجرة على أمل أن هؤلاء المهاجرون سوف يصبحون هم و السكان الأصليون في نفس المستوى و هذا إن دل على شيء و هو أن المهاجرون الذين يدحلون إلى البلدان المهاجر إليها تحت منهج الاستيعاب لا يمكن لهم أن يقارنوا مع المهاجرون الذين خرجوا عن هذا المنهج و بالتالي يصبحون عاجزين عن تحقيق التمثيل الحقيقي للاستيعاب الثقافي و بالتالي تحرم من الهجرة في المقام الاول .

و مع القرن الماضي مع اواخر الستينات كما ذكرنا نجد تغيير قوي في المنهج بمعنى لم يبقى المنهج على حاله في عملية الهجرة و تجنسيهم .

اعتماد مفهوم التكامل الذي يميل نحو التعددية الثقافية , وهو تصور نتوقع فيه أن العديد من المهاجرين سيعبرون بوضوح و فخر عن هويتهم العرقية و التزامات الدولة من جانب المؤسسات العامة مثل :الشرطة و المدارس ووسائل الإعلام للتكيف مع هذه العرقية.

---

[1] ويل كيميليكا , اوديسا التعددية الثقافية، ج1، ,المصدر السابق,ص 93.

[2] ويل كيميليكا, المواطنة الثقافات المتعددة ,المصدر السابق، ص 41.

[3] ويل كيميليكا , أوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق ،ص94.

نجد أن الدول السابقة قد قبلت بهذا التغيير و تبني سياسة التجنيس و المحايدة العرقية و بالتالي إجبارية التنوع الثقافي العرقي و بالرغم من اختلاف درجة الاعتراف بهذا التنوع من بلد لآخر .

و قد جاء هذا التنوع في المنهج بظهور سياسات عرفت بالسياسات الثمانية و التي حددت مع بانتنغ و التي اعتبرت معبرة على التنوع الثقافي بالمهجر:

- " التأكيد الدستوري و الشرعي و البرلماني للتعددية الثقافية , على المستوى المركزي و المستويين الإقليمي و المحلي.
- تبني التعددية الثقافية في المقررات الدراسية.
- اشتمال التمثيل على الحساسية العرقية في السياسات الرسمية لوسائل الإعلام أو الترخيص لأجهزة الإعلام.
- الإعفاء من ارداء الزي رسمي ,أو التشريع بالإغلاق يوم الأحد سواء بالقانون أو بحكم المحكمة," [1]

و معنى هذا أن هذه السياسات الأربعة جاءت كشارحة لبعض الأمور و التي منها الاعتراف البرلماني و الدستوري على التعددية الثقافية و تبني هاته الأخيرة (المقررات الدراسية و توظيف وسائل الإعلام لتخفيف من الأقوال التي شملت سياسة العرقية و حتى أنها شملت يوم العطل و الملابس الرسمية بعدم إجباريتها .

"أثبتت الدراسات بأن نجاح الطالب و فشله يفسر في ضوء محددات يعينها ,و تعد الثقافة العرقية الإثنية للطالب(ة) أحد أهم هذه المحددات " [2]

و هذا يعنى أن اللغة و التعليم أمران مهمان في الثقافة التعددية بخلاف الثقافات العرقية فالطالب (ة) هو أحد رموز هذه المحددات في تفسير فشلها أو نجاحها.

- السماح بالجنسية المزدوجة .
- تمويل منظمات الجماعة العرقية لتدعيم الأنشطة الثقافية .
- تمويل نظم التعليم ثنائية اللغة أو التعليم اللغة الأم.

[1] ويل كيميليكا , أوديسا التعددية الثقافية، ج1 ، المصدر السابق، ص 96.

[2] خديجة محمد كمال سعد الشاذلي, مجلة كلية التربية ,التنوع و آليات تعزيزه بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر،العدد يناير الجزء الثاني 2020. جامعة بني يوسف، ص 350 .

- السلوك الإيجابي تجاه المجموعات المهاجرة المتضررة.

أما بالنسبة لبقية السياسات فنجدها جاءت تنص على التأكيد على إزدواجية الجنسية و تعدد اللغة و دعم جماعات العرقية على مختلف الأنشطة و هذا كل حتى يصبحون منخرطين داخل الدولة الام و بالتالي كل جولة من الدول التي ذكرنا سابقا يكون لها دور في إثبات التعددية الثقافية من خلال تبنييها المجموعة من هاته السياسات أو جزء منها .

" لا ينبغي أن تندهش من فكرة التعددية الثقافية بالنسبة إلى جماعات الهجرة ليس لها جذور خارج البلاد التي هي موطن تقليدي للهجرة. بعد كل شيء فإن فكرة تبني مفهوم التعددية الثقافية بالنسبة إلى المواطنة تفترض مقدما أن القادمين الجدد هم في الواقع ,مواطنون بدلا من أن يكونوا "ضيوفا" أو "زوارا" أو "لأجانب" مع ذلك فقد كانت هذه المسألة موضع نزاع في كثير من الدول القارة الأوروبية حتى وقت قريب". [1]

و نفهم من هذا أن المهاجرين إلى أوروبا بعد الحرب لم يكن ينظر إليهم كمقيمون دائمون أو حتى أنهم مواطنون ,لكنهم إتخذوا أشكالا أخرى ,فبعضهم دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية و آخرين عمال و طلبة و غيرهم فقد جاءت التعددية الثقافية بالنسبة إلى فكرة المواطنة بغرض مسألة الاعتراف بهم كمواطنين بدلا من أن يتخذوا أشكال مثل الزوار و الضيوف و الأجانب و هذا ما سمح للمهاجرين العادين بغرض حقوقهم عن طريق هذا المجال إلا أننا نفهم من خلال هذا أن بعض المهاجرين أصيحوا تحت تهديد الترحيل إذا ما علمت السلطات بأمرهم لأنهم يعتبرون غير شرعيين بالرغم من أنهم يشكلون مجموعة كبيرة .

فنجد أن المهاجرون الغير الشرعيين لم يكن لهم معترف بهم و ليس لهم الحقوق و يعتبرون مجهولون إلا إذا ارتكبوا أعمال غير شرعية يعاقب عليها القانون يعرف مكانهم و يصبحون مجبرون على الرحيل لبلدانهم ,و ينظر إليهم على أنهم خطر على البلاد يعتبرون خونة ولا ولاء لهم .

"لم تكن السياسة الرسمية للدولة تحاول أن تجعل الغرباء (metics), متكاملين أو مندمجين مع المجتمع القومي ,بل تعمل على أن يغادروا البلاد و أن يعودوا إلى وطنهم إما بطردهم أو بإرادتهم الحرة ,باختصار , كان الامل أنه إذا حرم هؤلاء الغرباء من الحصول على حق المواطنة فلن يكون أمامهم سوى الإقامة الشرعية المحفوفة بالمخاطر في البلاد ".[2]

[1] ويل كمليكا , أوديسا التعددية الثقافية ج1 المصدر السابق ,ص 97.

[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه ،ص97.

و من هذا نفهم أن السياسة الرسمية للدولة لم تعترف بهؤلاء الغرباء و نادت برجوعهم إلى بلدانهم و إن عاشوا يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر و بالتالي ليس لهم حق المواطنة.و هكذا نجد أن هاته السياسة لم تنجح لأن هؤلاء الغرباء هم مجموعة كبيرة و نجد منهم من تزوجوا و أنجبوا و هنا اختلطت الأعراف و الثقافات و بالتالي يصبحون منتمين للدولة رغم كل هذا .

II- أصول التعددية الثقافية الليبيرالية:

أ- ثورة حقوق الانسان بوصفها الهاما :كما تطرقنا سابقا بالنسبة لفكرة العنصرية التي سادت أنحاء العالم خاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ,و كانت مقبولة و معترف بها و حتى مدعومة سياسيا و ثقافيا و حتى قانونيا .

يقول ويل كيميلكا " منذ عام 1948أصبحنا نعيش في عالم لا جدال فيه حول فكرة المساواة البشرية , على الاقل رسميا , ولقد ولد ذلك سلسلة من الحركات السياسية التي استهدفت نقض الحضور الباقي و الآثار الثابتة للهيراركلية العنصرية و العرقية القديمة "[1].

بمعنى أن فكرة العنصرية بدأت تختفي خاصة بعد أن أصبحنا نعيش فكرة المساواة البشرية و هذا من خلال فترة عام 1948و هذا بعد أن أصبحت هناك حركات سياسية ترفض مبدأ العنصرية و تناشد بالمساواة بين الأفراد.

و بعد ظهور فكرة التحرر من الاستعمار فتح هذا المجال من الخروج من فكرة الهيرراكلية العنصرية و الدخول في تحقيق مبدأ المساواة بحيث الأفراد و بدأت فكرة تقنينها قانونيا و عالميا و لم يكن معروفا أن هذا الاخير سيطلب من الدول المستعمرة التخلي عن مستعمراتها .

و كما هو موضح لمعنى الاستعمار "هو تسلط دولة ما على بلاد غير بلادها الاصلية بالقوة و تكون القوة المستعملة لتحقيق تلك السيطرة ذات مظهر عسكري أو معنوي , هذا الاخير قد يكون ممثلا في الاقتصاد أوو الغزو الفكري من خلال نشر لغة و فكر الدولة الاستعمارية , أو إتفاقيات سياسية أو غير ذلك من وسائل الهيمنة ". [2]

و هذا يوضح لنا معنى كبت وقمع الدولة المستعمرة من حقوق للأفراد المستعمرة من طرفهم و فرض قوانينهم و فكرهم و حتى لغتهم و هذا يشرح معنى فكرة طمس الحقوق و المساواة بين الشعوب من خلال الاستعمار هذا هو مفهوم الاستعمار و حتى الاخير يكون سبب في السيطرة على ثروات و خيرات البلدان المستعمرة .

[1] ويل كميليكا , اوديسا التعددية الثقافية,ج1, المصدر السابق ،ص114.

[2] عمر عبد الناصر ,محاضرات في مقياس الاستعمار وحركات التحرر في افريقيا واسيا في القرنين 19,20قسم التاريخ جامعة قالمة ,سنة2019,2020, ص14.

"أما المؤرخ الأمريكي فيليب كورتن , المتخصص في تاريخ إفريقيا فقد عرف الاستعمار على أنه خضوع لسيطرة شعب من ثقافة أخرى"[1].

و نفهم من هذا التعريف أمران أساسيان هما موضوع السيطرة المفروض من خلال الدولة المستعمرة و كذلك فرض ثقافتها عليها بفعل القوة.

أما بالنسبة لفكرة التحرر فيقول "أن التحرر عامة هو عملية رفع الاضطهاد و التحكم و القيعة المفروضة من قبل الأخرين على فرد أو جماعة أو شعب ,أصلا لاعني انتزاع حرية الشعوب المختلفة من القراءة و التخلص من نير الاستعمار " [2]

و من خلال هدا نفهم أن التحرر هو عكس الاستعمار أو بالأخرى هو نتيجة لذوبانه و نهايته ,فكان القرن 19قرن الاستعمار والقرن 20هو قررن التحرير و مع إنتشار هاته الفكرة , إنتشر الوعي الكافي لهذا الفكر الذي خلص الشعوب من الظلم و السيطرة إلى حياة صحية كلها حقوق و تعبير لكل ما هو في خواطر الشعوب .

"و كانت المرحلة الثانية إلغاء التفرقة العنصرية , منذ نحو العام1955حتى عام 1965التي بدأت بنضال الأمريكيين الأفارقة من أجل الحقوق المدنية كما ألهمها إلى حد ما النضال من أجل التحرر من الاستعمار" [3].

ومن خلال نفهم أن الانتفاضة لأجل التحرر بدأت منذ عام 1955 حتى عام 1956 و الفترة التي انطلق من خلالها فكرة التحرر مع الأمريكيين الأفارقة من أجل الحقوق المدنية و من هنا بدأت قوانين التخلص عن قانون التفرقة العنصرية و من هنا بدأت أساليب الخاصة للكفاح ضد الهيراركليات العرقية و العنصرية .

و كانت هذه المرحلة بوابة لتعزيز فكرة التعددية الثقافية و من أجل الأقليات لإثبات حقوقهم و كانت هذه المرحلة مشتركة مع المرحلة الثانية في نفس النقطة و هي أنهما ضد الهيراركلية العرقية و العنصرية .

ب–ثورة حقوق الانسان بوصفها قيدا :يقول ويل كيميلكا ," و ثورة حقوق الانسان مهمة من ناحية أخرى فهي تقيد, كما أنها تلهم السعي إلى التعددية الثقافية ,ووظيفة التقييد تلك تساعد في تفسير السبب الذي جعل الدول و الجماعات المسيطرة على

[1] عمر عبد الناصر ,محاضرات في مقياس الاستعمار وحركات التحرر قي افريقيا واسيا، المرجع السابق، ص16.

[2] نوال صوالح، حركات التحرر في امريكا اللاتينيا, الثورة الكوبية 1959نموذج مذكرة ماستر ,تاريخ معاصر ,جامعة محمد خيصر ,بسكرة سنة 2018,2019,ص30

[3] ويل كيمليكا,اوديسا التعددية الثقافية ج1, المصدر السابق وص115.

استعداد أكثر لقبول قضايا و مطالب الأقلية , إذ ليس من المتوقع أن تقبل الدول الاشكال القوية من حقوق الأقلية مادامت تخشى أن يؤدي هذا القبول ،إلى جزر من الطغيان المحلي داخل حدود الدولة الديموقراطية " [1]

من خلال هذا نفهم و خاصة بعد أن تطرقنا إلى ثورة حقوق الانسان من ناحية أنها إلهاما و كانت سبب في محاربة الهيراركلية العرقية و المطالبة بحقوق الشعوب في ظل الدولة الأم تحت شعار الديموقراطية الليبيرالية و التي من خلالها ظهر مفهوم ثورة حقوق الانسان بوصفها قيدا بحيث هذا القيد جعل الدول و الجماعات المسيطرة على استعداد لقبول مطالب الأقلية و دلك سعيا كذلك حماية الوضع داخل الدولة الديموقراطية ,فكان هذا النوع من الثورة لحقوق الانسان قد ألهم و بشكل واضح إلى التعددية الثقافية في ظل حماية و المطالبة في شكا ديموقراطي أي دستوري و قانوني بحقوق الافراد أو الأقليات ووضع حدود لجماعات المسيطرة لطغيانهم و حثهم للحروب و القمع و الظلم لهؤلاء الافراد .ومن خلال هذا نفهم أ عملية إثبات و المطالبة بالحقوق وعملية التحرر من الدول المسيطرة قد خلق قيم و قوانين تسير عليها هاته الدول و حتى الجماعات الاقلية للمطالبة بحقوقهم.

التعددية الثقافية تريد أن تظهر في إطار دستوري ليبيرالي حتى يكون للأقليات نفس المعايير العامة لاحترام حقوق الانسان و الحريات المدنية .

"غير أن تبني التعددية الثقافية الليبيرالية يعتمد على ما اطلقت عليه نانسي روز نبلم "التوقع الليبيرالي" أعني توقع وانتظار أن تنموا القيم الديموقراطية الليبيرالية مع الوقت و تضرب بجذورها بقوة عبر الخطوط العنصرية و العرقية و الدينية داخل الجماعات و الاقليات و جماعات الأغلبية في آن معا ,و لكن في نفس الوقت تكون هناك آليات قوية و متينة لتأمين و ضمان ألا يتم الاستيلاء على سياسيات التعددية الثقافية و مؤسساتها و استغلالها لأغراض ليبيرالية " [2]

و نقهم من هذا خلال أنه كان هناك تخوف من ناحية سياسة الليبيرالية و توجيه السياسة التعددية الثقافية بمؤسساتها و قوانينها لأغراض ليبيرالية بحتة لذلك كان هناك طلب بحماية القيم .

و نفهم من هذا خلال أنه كان هناك تخوف من ناحية سياسة الليبيرالية و توجيه السياسة التعددية الثقافية بمؤسساتها و قوانينها لأغراض ليبيرالية بحتة لذلك كان هناك طلب بحماية القيم المتبناة من طرف التعددية الثقافية من خلال ممارستها من طرف الاقليات

[1] ويل كيميلكا ,أوديسا التعددية الثقافية ج 1 المصدرالسابق، ص 118.
[2] ويل كميليكا، المصدر نفسه، ص 121.

و خاصة بوصفها إلهاما أو قيدا جاءت حتى تجعل من التعددية الثقافية أجد أن الأبعاد لهذا النضال الواسع المدى . لتحرير المجتمع و تنفيذ المثل العليا لثورة الحقوق الانسانية و لتحرير الحقوق .

ج–التعددية الثقافية و التحرر: "إن فكرة التعددية الثقافية نفسها تعارض منطق الليبيرالية , و أن التحول نحو الإعتراف بحقوق الجماعات المختلفة يمثل رد فعل ضد التحرر و حقوق الانسان , ومن هذا المنظور , فإن المرحلتين الأوليتين من صراع ما بعد الحرب الهيراركلية العرقية و العنصرية التحرر من الاستعمار و إلغاء التفرقة العنصرية , قد ألهمنا بليبرالية عصر التنوير غير أن المرحلة الثالثة تمثل انحرافا و رد فعل ضد ليبيرالية الحقوق المدنية ". [1]

و من خلال ما سارت عليه التعددية الثقافية من فكرة التحرر و الصراع ضد الهيراركلية العرقية و العنصرية فقدد وجدت نفسها قد ألهمت من الليبيرالية بعصر التنوير و بعد كل هذا وجدت نفسها في مرحلة جديدة و هي مرحلة انحراف ورد فعل ضد الليبيرالية الحقوق المدنية و لكن ما هو هذا الانحراف .

و نفهم من خلال هذا أن التعددية الثقافية قد أخذت مسارا آخر وهو ضد الليبيرالية و هذا يفتح مجال إلى أن هناك اتجاهات أخرى قد ذهبت نحو التيار الليبيرالي كرد فعل سواء مباشر أو غير مباشر.

"بينما آخرون إلى أن التعددية الثقافية تقوم على رفض ما بعد العدالة و التفكيكية لليبيرالية , وهو رفض يضرب بجذوره في المذهب الشكي عند نيتشه ويرى ريتشارد على سبيل المثال أن انصار التعددية الثقافية اتجهوا إلى قبول رفض نيتشه للعقلانية مع فكرتها عن الحقيقة الكلية و العدالة الشاملة ". [2]

ولكم رغم كل هذه التأويلات و التعليقات يقول ويل كيمليكا أنها ,"لا أعتقد أن هناك دليل عليها يمكن تصديقه على الأقل داخل الديموقراطيات الغربية, لقد قرأت حرفيا المئات و البحوث والوثائق السياسية التي كتبها مشاركون مختلفون في شبكات السياسة حول التعددية الثقافية , و الحكومات الدفاع المحترفة , و المنظمات الخيرية و كذلك القوانين.

و من خلال هذا فنفهم أن فكرة التعددية الثقافية قد نظر إليها العديد من المعلقون و المفكرون بعدة إتجاهات و لكن نحن إذ نظرنا إلى الفكرة في ملذاتها و هي التعددية الثقافية .

[1] ويل كيميلكا، أوديسا التعددية الثقافية ج 1،المصدر السابق، ص 124.
[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه، ص 125.

إن الثقافة مرتبطة بالأمور التقليدية المتعلقة بالموروث و فكرة الأصالة و بالتالي وضعت نظرية التعددية الثقافية لحماية هذا الموروث الممارس من خلال أو من طرف الافراد أو الجماعة و هو بالتالي تعبير عن هويتهم .

يقول ويل كيميلكا أن المنظور التقليدي يتباين مع المنظور الليبيرالي وهذا من خلال أسباب مختلفة و منها ما يلي :

"يفترض التصور التقليدي أن الممارسات التقليدية التي تعترف بها الدولة "أزلية " و "أصلية " في الواقع , وقد أوضحت الدراسات مرارا أن ما تسمى الممارسات التقليدية هي حديثة إلى حدها ,و كثيرا ما تكون هي نفسها نتاج تغيرات ثقافية متبادلة مبكرة و بل إنها في بعض الأحيان مختلفة من "الصفوة " لجعل موقفها مشروعا " [1]

و نفهم من هذا أن التصورات التقليدية للممارسات التقليدية كان يثال و معترف أنها أزلية أي أصلية في الواقع المعاش للأفراد بإختلاف أجناسهم و تقاليدهم في حين أن التسمية هي حديثة و ليست معبرة عن أزليتها و و يثول انها نتاج لتغيرات ثقافية متبادلة اخذت وقت ماضي طويل و بل إنها تأخذ مجال الإختلاف و التغير و هذا الأخير هو الصفوة التي تجعل موقفها شروعا .

إن التصور التقليدي الذي أخذ مجال الصفوة و التي أعطت صفة القداسة لجميع الممارسات الجماعة ,في حين أنها غير متغيرة و لكن نجد أن الممارسات أخذت محرى التاريخ فهي متطورة و متغيرة فلهذا نجد أن الصفوة أعطتها صفة الثبات و الإلتزام الديني و الثقافي .

"دعوى أنصار التراث بأن هناك حقا للمرء في محافظة على تراثه ,فسرها البعض أكثرهم شهرة الجمعية الأمريكية للأنثرولوجيا بأنها تحول دون فكرة عالمية حقوق الانسان نفسها , إذ وفقا للتقرير الذي أرسلته الجمعية الأمريكية للأنثرولوجيا إلى الأمم المتحدة في العام 1947, فإن هويات الناس و شخصياتهم إنها تدرك من خلال ثقافتهم , وعليه فلكل فرد الحق في ان يعيش وفقا لتقاليده الخاصة "[2].

و هذا جاء شارحا لنفسه بمعنى أن الجمعية الامريكية للانثرولوجيا أكدت من خلال تقريرها أن هويات الناس و شخصياتهم تدرك من خلال ثقافتهم و لكل فرد الحق في ممارسة تقاليده الخاصة . و بالتالي فهم جاؤوا في محاولة توقيف بيم ممارسة الحقوق في المحافظة على الثقافة و كذا الحفاظ على الحقوق العالمية للإنسان.

وهذا يوضح بشكل كبير غلى مدى أهمية منظمة حقوق الانسان في المحافظة على الحقوق دون التعرض للظلم أو القمع من خلال ثقافات قد تشكل خطر على الانسانية فلا بد من خلق توازن ما بين الحقوق العالمية و العادات والتقاليد الثقافية المعتمدة و التي قد تكون في بعض الأمور خطر لحياة الانسان .

---

[1] ويل كيمليكا, اوديسا التعددية الثقافية,ج1,المصدر السابق,ص128.

[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه، ص129.

وهاته من بين بعض الأسباب التي تطرقنا إليها اليت وضحت التباين و التطور التقليدي و التطور الليبيرالي للتعددية الثقافية.

"لنتأمل ديباجة قانون التعددية الثقافية في كندا للعام 1988, فهي تبدأ بالقول أنه سبب التزام حكومة كندا بالحريات المدنية , لاسيما حرية الأفراد في صنع الحياة التي يريد ان يعيشها المرء و يقدر عليها , و بسبب التزامها بالمساواة الانسان المساواة العرقية و المساواة بين الجنسين (الرجل و المرأة) و بسبب التزامها بحقوق الانسان العالمية , لاسيما الثقافية الدولية ضد التفرقة العنصرية , لهذا سياسة التعددية الثقافية "[1].

و هنا نجد أن عامل الحرية و المساواة في الحقوق من أهم العوامل التي دعت إليها التعددية الثقافية و وقد كانت الحرية بين الافراد خاصة الجنسيين بين المرأة و الرجل و بسبب الالتزام بالحقوق العالمية للإنسان , خاصة بعد أن قامت التعددية الثقافية ضد التفرقة العنصرية , وبمناسبة المساواة بين الرجل و المرأة نجد ان ويل كيميلكا قد تتناول هذا في كتابه مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة و هنا تحدث عن حركة النسوة . و نجد ويل كيميلكا ذكر ثلاث نظريات سياسية نسوية معاصرة و هي النسوية الليبيرالية , النسوية الاشتراكية , النسوية ليبرتارينية.

من بين هذه النظريات تتناول نظرية نسوية الليبيرالية ," ترى أن حل مشكلة المرأة المتعلقة باضطهاد المرأة و هضم حقوقها السياسية و المدنية و الاجتماعية و الإقتصادية دون احداث أي تغيير جذري في المجتمع , فكل ما نحتاجه هو تغيير إصلاحيته , وعلى هذا فإنها تؤمن بأن كل امرأة قادرة على النضال بمفردها من أجل انتزاع حقوقها و حتى و إن كانت تعيش ضمن مجتمع ذكوري ". [2]

و نفهم من خلال هذا أن عملية الإصلاح للقوانين و السياسيات يمكن أن يكون حلا لمشاكل متعلقة بالمرأة و يفتح المجال لحماية حقوقها السياسية و المدنية و الاجتماعية و الاقتصادية دون إحداث أي تغيير في المجتمع و إذا نظرنا في الحياة نجد أن المرأة لها كفاحات عديدة خاصة على المجال السياسي و الاجتماعي و خاصة عندما نجد المرأة تحارب من أجل حق الوطن و الشعب و هذا أكبر دليل على قوة المرأة في تغيير الأحداث و خلق الجديد و فرض القوة بشكل مختلف لذلك نجد المرأة تسير جنبا لجنب مع الرجل و هذا دليل آخر على قوة المرأة و ليس عجزها و قيلة حيلتها فالمرأة هي المربية و المعلمة هي الأم هي المسؤولة و هي العالمة و المزارعة

[1] ويل كيمليكا, مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والابحاث "مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة "ترجمة ,د,منيرالكشو, بتونس, https//www.mouminoun.com، 20:11,يوم,05ماي2022.

[2] الموقع نفسه, يوم 05ماي 2022 غلى الساعة 20:25.

وغيرها فما اختلف فيه الرجل عن المرأة في هذه المجالات لا شيء ,بالعكس نجد بصمة المرأة أكبر بحكم أنها امرأة داخل مجتمع ذكوري . ففكرة الحرية و المساواة أظهرت جوانب عديدة بهذا الخصوص لها دور فعال في التغيير و التطوير.

"و الواقع أنه تم توضيح هذه النقطة في البيان البرلماني الأصلي للعام 1971 حول التعددية الثقافية في كندا, الذي أعلن أن سياسة التعددية الثقافية داخل إطار ثنائي اللغة هي أساس الدعم الواعي لحرية الاختيار عند الفرد, فنحن أحرار في أن نكون أنفسنا "[1].

و هنا إثبات آخر لأن الحرية و التغيير الصحيح هو إثبات حقيقي لاختيارات الفرد و أن التعددية الثقافية الليبيرالية اعتمدت هذا العامل الذي هو أساسي و يعتبر قانون من القوانين السياسية التي وضعت لتبني نظرية التعددية الثقافية لأي دولة.

د–التراجع عن التعددية الثقافية :" ذهب بعض المعلقين إلى أننا نشهد تراجعا عاما عن التعددية الثقافية في الغرب و عودة أفكار تقليدية أكثر عن التجانس و المواطنة في الجمهورية الواحدية , حيث يستبعد تنوع الثقافة العرقية من المجال العام و يحول إلى المجال الخاصة, و لقد أدى ذلك ببعض النقاد إلى أن يعبروا عن أمالهم في أن يثبت ذلك أن التعددية الثقافية كانت نزوة طارئة أو بدعة مؤقتة"[2].

و معنى هذا التعددية الثقافية شهدت تراجعا في الغرب ة وهذا لسبب عودة الافكار التقليدية و فكرة المواطنة و استبعاد التنوع الثقافي العرقي و حده و هذا ما جعل النقاد يعتبرون أن فكرة التعددية الثقافية كانت مجرد نزة طارئة أو بدعة لا صحة لها في الواقع .

"الواقع أننا شاهدنا تراجعا ليس جزئيا كما زعم و إنما تراجعا واضحت ضد التعددية الثقافية الليبيرالية لا سيما في البلاد التي يشكل فيها المسلمون أغلبية واضحة من السكان المهاجرين ". [3]

و نفهم أن عامل الهجرة الخاصة المهاجرين الذين يمثلون نسبة كبيرة و واضحة من السكان و ذلك ارتفاع عددهم و قد شكلوا محور النقاشات حول التعددية الثقافية و بما أن النسبة الأكبر للمسلمين فقد اعتبروهم هم المستفيدون الأساسيون من هذه السياسة و هنا اعتبروا أن الاسلام فتل التعددية الثقافية , و اعتبروه عامل التراجع التعددية الثقافية و خوفهم من الاسلام مجعل فكرة التراجع عن التعددية الثقافية يزداد .

[1] ويل كيميلكا أوديسا التعددية الثقافية ح 1 المصدر السابق ص 134.

[2] ويل كميليكا ، المصدر نفسه، ص 152.

[3] المملكة المغربية و الرابطة للعلماء ,الأمة و الجماعات الفرعية تعددية في كنف الوحدة ,قراءة في كتاب ,"التعددية الثقافية "لباتريك سافيدون –,عبد السلام طويل 28 –02–2013 Https://www.arrabita.ma.8mai2022,08:50.

"ووجه المفارقة هنا أن هولندا بينما تمعن في تراجع عن التعددية الثقافية بالسنبة إلى المهاجرين ,تدعن حقوق أقلياتها التاريخية الغريزية ,وفي حين تتراجع ألمانيا عن التعددية الثقافية للمهاجرين , نجدها تحتفل بالذكرى الخمسين لأقليتها الدنماركية و في الوقت التي تراجعت في بريطانيا عن التعددية الثقافية للمهاجرين , نجدها لا تتردد في منح القوميات التاريخية في اسكتلندا وويلز حق الحكم الذاتي". [1]

و نفهم من هذا أن النظام العام لهذه التجربة أنها شهدت تراجعا في معظم الدول الغربية و هجوما شديدا لها ,وهذا كله خوفا من فكرة المواطنة و الهجرة التي كانت بوابة الدخول إلى التعددية الثقافية و تجديدها و لا سيما المسلمين.

و هنا تظهر أهمية الدولة و مدى قوتها في الحفاظ على تفاعلها بين مختلف القوى و هنا يتحلى مدى قدرة الدولة على إدارة مختلف النزاعات المادية و الرمزية و هدا كلها كان للتعددية الثقافية دولا و أهمية و حتى أنه أصبح لا يمكن فصلها عن الدولة , وحتى هذا ولد تخوفات عن مدى قوتها و تجاوزها بقوانينها و سياستها التي تبنتها .

المبحث الثاني: الوحدة و التعددية في التنوع الثقافي طريق إلى التعايش السلمي

يمثل متغير الثقافي ركن أساسي في تشكيل هوية المواطن، وترسيخ البناء الثقافي للدولة، على اعتبار أن التنوع الثقافي ذو قيمة سواء بالمعنى شبه الجمالي لأنه يخلق عالما أكثر إثارة للاهتمام، وبمعنى أخر يكون مفيد لتكيف مع الظروف الجديدة على ساحة السجالات العالمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، خصوصا على ما تشهده اليوم الثقافات من عملية ارتحال وتنقل وتلاقح فيها بينها، وهذا التنوع الثقافي داخل التعددية الثقافية الليبرالية ادى إلى تحول. من هنا نتساءل كيف أصبح التعايش السلمي داخل دولة متعددة الثقافة؟ وماهي أهم الأسباب التي أدت إلى تحويل دولة متجانسة قومية إلى مواطنة متعددة الثقافات؟

أولا: مشكلات التنوع الثقافي بين العدالة و الحرية و الحقوق و المساواة:

I- التعددية الثقافية ومشكلات التنوع الثقافي

نعيش جميعا في مجتمعات لا يوجدها أي تراث ثقافي، بل تتنوع فيه أساليب الحياة والتقاليد داخل مجتمع واحد مشترك بين الأفراد، وترتكز التعددية الثقافية القومية، على فكرة تمكين الأقليات الثقافية من الحفاظ على هويتها وتقاليدها المختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز التنوع الثقافي ودعمه، بالإضافة إلى التركيز على دراسة التعددية الثقافية التي تعبر سياسة أو نظرية لإدارة التنوع الثقافي.

[1] المملكة المغربية ,"الرابطة المحمدية للعلماء "الموقع السابق نفسه ,08 ماي ,09:03.

1- ظاهرة التنوع الثقافي:

"إن التنوع الثقافي ليس ظاهرة جديدة، فالتنوع موجود منذ القدم ونتيجة للتوسع و الإنقسامات والهجرة التي شهدتها البشرية، نجد العالم اليوم يتألف من ثقافات متنوعة، وقبل التطرق إلى التنوع الثقافي نشير إلى مفهوم الثقافة، ولتحديده بشكل عام هناك إتجاهان: الإتجاه الأول هو الإتجاه الواقعي الذي يري أن الثقافة تتكون من أشكال السلوك المكتسب والخاص بمجتمع إنساني معين

أو بجماعة معينة من البشر، و الإتجاه الثاني هو التجريدي للواقع المحسوس، الذي يشمل أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع معين أو بجماعة معينة"[1].

أما في ما يخص التنوع الثقافي ومسألة ظهوره، فالعالم الأن ليس مؤلف من مجتمع واحد وإنما هو عالم مؤلف من مجتمعات ذات ثقافات مختلفة، غير أن التنوع الثقافي هو ظاهرة قديمة كقدم الإنسان، وهناك مصادر مختلفة لظهور التباين الثقافي.

"تعود بعض المصادر إلى هجرة الأمم والقبائل إلى مناطق أخرى كما هو حال عند الأسيويين و البريطانيين، و البعض الأخر ذو صلة بالمجموعات التي لديها أقاليم منفصلة، كما هو حال بالنسبة لسكان كندا الأصلين، كما أن هناك مطالب بالإعتراف السياسي الرسمي ببعض الفرق الدينية كالأميش في الولايات المتحدة، الذين يرفعون الدفاع عن مجتمعاتهم في المقابل ما يسمونه بالثقافة المنحطة للمجتمع الأصلي، والتباين الأول المشار إليه يحدق بفعل الهجرة الفردية أو االجماعية"[2]

فإذا كان إختلاف وتعارض بين تقاليد المهاجر وتقاليد البلد المستضيف، فعلى المهاجر أن يتخلى عن ثقافته ويندمج في ثقافة الأغلبية.

قد تختلف وتتباعد أسباب الهجرة فالبعض يبحث عن محل أفصل للعيش، والبعض يهرب من الظلم المهيمن على الوطن الأصلي والبعض الأخر قد يفرض عليه ترك بلده والهجرة إلى بلد أخر، أو وجود نزعات داخلية مثل عدم الاستقرار وعدم توفير الأمن.

لكن مهما تنوعت أسباب الهجرة تبقى الهجرة محصورة داخل جماعة أقلية محصورة بين تهميش والاستيعاب أحيانا.

[1] كمال التابعي، علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الالكترونية، القاهرة، د.ط،2007 ص 175.

[2] علي رضا الحسني البهشتقي، الاسس السياسية في المجتمعات التعددية، ت:عبد الرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت، د.ط،2006، ص11.

"مع نهاية القرن العشرين، شهدت المجتمعات في سائر أنحاء العالم، تغيرات مهمة، وعد المطالبة بالإعتراف رسميا بالتنوع الثقافي، وصياغة سياسات الهوية التي تضمن وتحفظ الهويات الثقافية المختلفة، في المجتمع جزءا من هذه التغيرات، إن فكرة التنوع الثقافي في بعض الأحيان يتصل بفكرة الصراع، فحينما يوجد تنوع وجد تنوع"[1].

فإذا أحدث الصراع والتنازع بين الثقافات المختلفة داخل مجتمع واحد متعدد الثقافات تغيرات ثقافية فماهي الأسس التعامل مع ظاهرة التنوع الثقافي؟

"يرتكز كيمليكا في تعامله مع التنوع الثقافي إلى تحديد المبادىء العامة لتقييم مطالب الفئات الثقافية المتباينة، وتنظيم العلاقات بينها داخل المجتمع، ويبدأ في بناء نظريته بتحديد ما إعتبره مبادىء الليبرالية الأساسية، مركزا على مقولات جوهرية، إذا يرى أنه إذا كان للبشر اهتمام بالعيش الحياة الكريمة، فذلك يتطلب تحقيق أمرين: يتمثل الأول في وجوب أن يعيش الناس حياتهم من الداخل، وفقا لمعتقداتهم وتصوراتهم عن الحياة الكريمة وذلك يتطلب وسط ملائما تغيب فيه مظاهر الخوف والاضطهاد، وتوفير لهم حرياتهم والفرص المتكافئة، أما الثاني فيتمثل في وجوب أن يتمتع الناس بحرية مساءلة تلك المعتقدات وتعديلها، وتمكينهم من إكتساب الوعي والقدرة على التمييز بين مختلف التصورات حول الحياة الكريمة"[2].

إن تحقيق الإستقلال الذاتي للفرد يعد أساسا لنظريته السياسية الليبرالية، ولتحقيق الإستقلال الذاتي يجب تركيز على قاعدة إحترام حريات الفرد في تسير حياته.

يقدم كيمليكا تبرير لتحقيق الإستقلال يجب أن يرتكز الإستقلال على مفهوم الثقافة، فينظر إلى البشر على أنهم مخلوقات ثقافية بحكم أن الثقافات تعد أمر جوهريا في تطورهم بوصفهم بشرا، ويرجع ذلك في رأيه لسببين: يتمثل الأول في أن الثقافة تعمل على تحديد وبناء عالمهم، فتساعدهم على التقييم والتقرير واتخاذ مختلف الأحكام الصحيحة.

[1] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق،ص44.

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية(التنوع الثقافي والنظرية السياسية)،المرجع السابق،ص183.

ولتبني خيار من الخيارات المتاحة، يقول كيمليكا "فإن القرار المتخذ لتحديد كيفية عيشنا للحياة، يجب أن يكون قرارا خاصا بنا وحدنا في نهاية المطاف، ولكن هذا القرار دائما ما يكون بمثابة مسألة إختيار خيار، نؤمن بأنه الأكثر قيمة وأهمية من بين شتى الخيارات المتاحة أمامنا بحيث يتم ذلك، داخل بيئة الإختيار التي تطرح أمامانا طرق عيش مختلفة." [1]

نفهم من ذلك أن الفرد عندما يمارس حريته واستقلاله الذاتي لا يتم إلا داخل وسط ثقافي.

أما الثاني فيتمثل في أن الثقافة تمنح أبناءها الشعور بالهوية، وتوفر لهم مصدر غير مشروط للإنتماء والتماثل، كما تسهل التواصل بين الأفراد وتمكنهم من التفاهم، فتساهم في تعزيز التضامن الإجتماعي وخلق الثقة، بما يفضي إلى مصلحة الإنسانية.

"إن الإنتماء إلى ثقافة ما، هو الأساس اللازم لتحقيق الإستقلالية الذاتية، أو كما يقول كيمليكا:" أن عضوية الأمة أو المجتمع القومي، تشكل أساسا لازما للإستقلالية ومصلحة إنسانية جوهرية، ولهذا السبب يفضل الناس إغلاق حدودهم والتخلي عن حرية الحركة الأوسع، كي يضمنوا استمرارية أمتهم في الوجود، والتمتع بفرصة العيش ضمن ثقافتهم القومية" [2]

وهذا يعني أن الثقافة مسؤولة على توفير طرق حياة، تشمل مختلف جوانب النشاط الإنساني والإجتماعي والإقتصادي والتربوي والديني وترفيهي.

"ويتفق كيمليكا مع هابرماس في تأكيده على أن الانتماء لجماعة معينة تمكنهم من اختيار هويتهم، وعلى هذا الأساس يقر كيمليكا على ضرورة تفعيل الحوار والتواصل بين الجماعات والهويات حتى يتمكن الفرد من بناء هويته الثقافية والإنفتاح على الثقافات المغاير"[3].

2- الحقوق الفردية والجماعية:

"التعددية الثقافية الليبرالية بجميع أنواعها تهدف إلى الجمع بين الحقوق الفردية والجماعية وطبيعة العلاقة التي تجمع بينهم وكيفية التعامل مع الأقليات الثقافية، ويمكن تعريف الحقوق على أنها إستحقاقنا أن نعمل أو نعامل بطريقة معينة، ويؤكد الأفراد

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص 236.

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق نفسه، ص 186.

[3] يورغن هابرماس اتيقا المناقشة ومسالة الحقيقة، تر:عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط1،2010، ص45.

حقوقهم والتي غالبا ما يعبر عنها بالحريات أو الحقوق الطبيعة" [1]، من هنا نتساءل ماهي أهم أشكال الحقوق الجماعية؟ وماهي العلاقة التي ربطت بينهما؟ وكيف كان تعامل مع الأقليات الثقافية؟

• أشكال الحقوق الجماعية:

تتعلق مطالب معظم المجموعات بتضمين لغتها أو عادتها الثقافية أو معتقداتها الدينية، أو تاريخها وتطالب أيضا بممارسة معتقداتها وكذلك مطالبة بحق تقرير المصير والحكم الذاتي.

"يرى البعض أن تطور التعددية الثقافية صاحب الاعتراف بحقوق الأقليات التي تسمى أحيانا بحقوق التعددية الثقافية، وتتميز هذه الحقوق بأنها تخص جماعات وليس أفراد وبالتالي فهي حقوق خاصة بمجموعة معينة."[2]

يميز كيمليكا المجموعة الكبيرة وغير المتجانسة من الحقوق الجماعية، عما يعني بالمواطنة المتباينة بين المجموعات حيث تمارس الحقوق الجماعية من قبل الجماعاتيين، وقد تتعارض مع حقوق الأفراد.

ويحدد كيمليكا ثلاثة أنوع من الحقوق الجماعية:

أ_ حقوق الحكم الذاتي:

"تكتسب هذه الحقوق صفة المطالبة بمطالب الأقليات القومية، وبالتحديد مطلب الإستقلال الذاتي ، وهي تتخذ بصورة عامة شكل تفويض السلطة السياسية إلى وحدات فرعية يهيمن عليها أعضاء الأقليات القومية، بحيث تتطابق تلك الوحدات الفرعية مع المواطن أو الإقليم التاريخي لكل أقلية منها على حدة" [3].

"يرى كيمليكا أنها حقوق يتعين أن تتمتع بها الأقليات القومية، ويتعلق الحكم الذاتي بتفويض السلطة السياسية من خلال الفيدرالية إلى الوحدات السياسية التي تقع تحت سيطرة أبناء الأقلية القومية" [1].

---

[1] كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية ،قضايا ونقاشات، تر:احمد محمود، المركز القومي للترجمة،القاهرة،ط،20131،ص27.

[2] اندرو هيود، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، تر:محمد صفار، المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية،القاهرة،عدد،20121830،ص386،ص378.

[3]Will kymilica, Multicultural odysseys: Navigating the new international politics of diversity, Oxford, Oxford University Press, 2007,p7.

وذلك على أساس أن الأقليات القومية في أغلب الدول المتعددة القوميات، تطالب بنوع من الإستقلال الذاتي.

"يعتقد أن الفيدرالية كفيلة بتوفير الإستقلال الذاتي للأقلية القومية، بحيث تتمكن من اتخاذ القرارات في ميادين معينة، دون أن تتمكن الأغلبية من تحقيق السيطرة العددية في الإقليم الذي تتمركز فيه الأقلية، وحتى في حالة تشكيل أكثرية عددية للأقلية القومية في منطقة ما، فإنه بالإمكان تحقيق الإستقلال الذاتي من خلال مؤسسات سياسية تقع داخل مجال الولايات، أو حتى خارج إطار النظام الفدرالي، كما يمكن للأقليات القومية أن تمارس حقها في الإنفصال الكلي عن الدولة إذا كانت ترغب في ذلك "[2].

ومن هنا تكون المطالبة بالحكم الذاتي أو الإستقلال الذاتي من أهم الحقوق الجماعية على إعتبارها أنها حق يتمتع به الأقليات القومية.

ب_ حقوق التعددية الإثنية:

"ويقصد بها تلك الحقوق التي تساعد الجماعات الإثنية والأقليات الدينية التي نشأت عن طريق الهجرة على التعبير عن تمايزها الثقافي، ويقدم هذا أساسا للإعفاء القانوني، مثل إعفاء اليهود والمسلمين من قوانين ذبح الحيوانات، واعفاء الفتيات المسلمات من الالتزام بالزي المدرسي" [3].

ومن هنا تهدف هذه الحقوق على تشجيع المهاجرين على الاندماج في الثقافة السائدة، وليس الحصول على الإستقلال الذاتي، وتساعد هذه الحقوق الجماعات العرقية والأقليات الدينية لتعبير عن خصوصيتهم الثقافية دون عرقلة نجاحهم في المؤسسات الإقتصادية والسياسية في المجتمع المهيمن.

"وبالتالي مساعدة الجماعات الإثنية والأقليات الدينية في التعبير عن خصوصيتها الثقافية، والإعتزاز بها، حتى لا تعيق الأخيرة نجاحها، في المؤسسات الإقتصادية و السياسية للمجتمع السائد ومثال ذلك التمويل الحكومي للممارسات والأنشطة الثقافية، كتقديم

[1] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق،ص386.
[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص265.
[3] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق ،ص386.

الدعم المالي للفنون، والأداب و المتحاف و المهرجانات، والتعليم بلغة المهاجرين في المدارس الحكومية، وكذلك استثناء الجماعات الإثنية والدينية من القوانين التي تلحق بها الحرمان، نتيجة ممارساتها الدينية، ومثال ذلك العطل الرسمية وطريقة ذبح الأضحية" [1].

وتبعا لذلك فإن حقوق التعددية الإثنية عادة ما يكون الهدف منها متمثلا في تشجيع المهاجرين تحديدا على الإندماج في الثقافة السائدة لا الحصول على الإستقلال الذاتي.

ج_ حقوق التمثيل السياسي الخاص:

يرى كيمليكا أن العملية السياسية في الديمقراطيات الغربية ماتزال عملية غير تمثيلية، وذلك بإعتبارها غير ممثلة لطابع العام للمجتمع بكل عناصره ومكوناته الفردية والجماعية، على اعتبار أن هذه العملية تخفق في التعبير عن تنوع المجتمع.

"فهيئات التشريعية في غالبية هذه الدول واقعة تحت سيطرة الطبقة الوسطى والبيض، ولكي تكون عملية أكثر تمثيلا، لابد أن تشمل كذلك أعضاء الأقليات الإثنية والعرقية، ولابد أيضا من إعادة بناء العملية السياسية، وذلك يجعل الأحزاب السياسية أكثر سعة وشمولا، عن طريق تقليل من القيود التي تمنع النساء أو الأقليات الإثنية أو الفقراء من أن يصبحوا مرشحي أحزاب أو قائد أحزاب" [2].

نفهم من ذلك أن العملية السياسية لم تمثل بعد بل لم تنجح في التعبير عن تنوع المجتمع، إذا أنها فشلت في تمثيل السياسي داخل مجتمع متعدد الثقافات.

"وعليه لابد من إعادة بناء العملية السياسية بحيث تتم معالجة التمثيل غير الكافي للأقليات أو الجماعات المحرومة من التعليم والمناصب القيادية، سواء كان ذلك في الحياة السياسية أو العامة بالاستناد إلى التمييز الإيجابي، باعتباره السبيل الوحيد، لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للجميع، والتعبير عن مصالح كل الجماعات دون الإكتفاء بمصالح الجماعة المهيمنة"[3].

"إن الحقوق الثقافية، لا تقتصر على حماية شعوب معينة أو ممارسات ثقافية بل تجبر على الإعتراف بها، بإعتبارها مرحلة من مراحل نيل الحقوق فقد أدى الإنتقال من الحقوق السياسية إلى الحقوق الإجتماعية ثم الوصول إلى الحقوق الثقافية في نظر ألان تورين إلى توسيع المطالبة الديمقراطية، لتشمل مظاهر الحياة الإجتماعية "[1].

---

[1] Will kimlicaka, Multicultural odysseys, of.cit.p30,p31.

[2] Will kimlicaka, Multicultural odysseys, of.cit,.p32.

[3] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق،ص386.

من هنا تكون الحقوق التمثيل السياسي مجرد تمثيل للعملية السياسية في الديمقراطيات الغربية.

II- علاقة الحقوق الفردية بالحقوق الجماعية:

يميز كيمليكا بين نوعين من الحقوق الجماعية التي قد تطالب بها جماعة ما، ويتمثل في حق الجماعة إتجاه أعضائها، والثاني يتجسد في حق الجماعة تجاه المجتمع الأكبر، ومن أجل التمييز بين هذين النوعين من الحقوق الجماعية.

"عمد كيمليكا إلى تسمية الأولى القيود الداخلية وتسمية الثانية الحمايات الخارجية فالقيود الداخلية معينة بتنظيم العلاقات داخل نطاق الجماعة، في حين تركز الحمايات الخارجية على تنظيم العلاقات بين الجماعات"[2].

إذا تمثل التدابير الأولى حقوق الجماعية تجاه أعضائها وتمثل الثانية حقوق الجماعة تجاه المجتمع، ويستهدف كلا النوعين الحفاظ على إستقرار مختلف الجماعات، رغم إختلافهما.

"ينظر كيمليكا إلى القيود الداخلية، التي تفرضها الجماعة على أنها تشكل مصدر تهديد للحقوق الفردية، بحجة الحفاظ على التضامن الإجتماعي والنقاء الثقافي، تسعى الكثير من الجماعات إلى تقييد حرية أعضائها وهذا ما يؤدي إلى التعارض مع الأسس الليبرالية للديمقراطيات الغربية مادامت تقيد الحرية الفردية".[3]

يمكن لليبراليين تأكيد بعض أشكال الحماية الخارجية حيث يشجعون النزاهة بين الجماعات، لكن عليهم رفض القيود الداخلية التي تحد من حق أعضاء المجموعة في التشكيل في السلطات والممارسات التقليدية ومراجعتها، ويلاحظ بأن معظم المطالب بالحقوق الخاصة بالمجموعات التي تطالب بها الأقليات القومية هي لحماية خارجية وليس لقيود داخلية.

ومنها نفهم أن رفض القيود الداخلية بمثابة حماية لتشكيل السلطات، فإذا كانت الجماعة تتمتع بالحق في فرض قيود محددة بإعتبار أن هذه القيود تعد شرط الإنتماء إليها.

---

[1] الان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، تر: جورج سليمان، العربية للترجمة،بيروت،ط،20111، ص254

[2] Will kymlicka, Multicultural,op,cit, p62

[3] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص424،ص225.

وعلى غرار ذلك يشخص كيمليكا مصدر تهديد الحقوق الفردية بقوله "إن القيود الداخلية هي التي تشكل في جوهرها مصدر تهديد للحقوق الفردية، إذ يسعى الكثير من الجماعات إلى نيل الحق في تقيد حرية أعضائها بصورة قانونية، وذلك بذريعة الحفاظ على التضامن الجماعي والنقاء الثقافي، ويتم السعي إلى نيل مثل هذا الحق من قبل الثقافات التيوقراطية و الأبوية" [1]

يسعى كيمليكا من خلال منح حقوق جماعية للأقليات إلى جانب حقوقهم الفردية إلى إقامة العدالة الإثنية الثقافية داخل الجماعات الثقافية.

فهو يرى أن "العدالة داخل الجماعات الإثنية الثقافية مهمة بقدر أهمية العدالة ما بين شتى الجماعات الإثنية الثقافية، فالحقوق الجماعية يمكن أن تساعد في تعزيز العدالة إذا ما تمكنت من معالجة التفاوتات بين هذه المجموعات، ولكنها ستغدو حقوقا غير عادلة إذا عملت مثلا على خلق التفاوتات ما بين الجنسين، أو فاقمت منها داخل الجماعة الإثنية الثقافية نفسها."[2]

وعليه يمكن القول أنه إذا كانت الحماية الخارجية تساهم في تحقيق العدالة بين مختلف الجماعات الإثنية، فيمكن إعتبارها منسجمة مع الديمقراطية الليبرالية، لأنها توفر المساواة بين الجماعات.

يؤكد على أن كل شكل من أشكال الثلاثة للحقوق الجماعية يعمل تحديدا على حماية الأقلية من الهيمنة الإقتصادية والسياسية للأكثرية المسيطرة، وكل شكل منها يعالج الأمر بطريقة معينة وهي كالأتي:

- "تعمل حقوق الحكم الذاتي على تفويض السلطة إلى الوحدات السياسية الفرعية الصغيرة، حماية للأقلية القومية من الغلبة العددية أو المساومة من طرف الأكثرية بخصوص الشؤون والقرارات المرتبطة بثقافة الأقلية، كالتعليم والهجرة وتنمية الموارد الاقتصادية الداخلية" [3].

- "أما حقوق التعددية الإثنية، فهي تتمثل في حماية الممارسات الدينية والثقافة الخاصة، التي قد لا تكون مدعومة رسميا، بصورة كافية، رغم عدم تعارضها مع أسس الليبرالية.

- تعمل حقوق التمثيل السياسي الخاص في المؤسسات السياسية التي تهيمن عليها الأكثرية تقلل من إحتمالية تهميش الأقلية القومية أو الإثنية وتجاهلها حين إتخاذ قرارات تشمل إقليم الدولة ككل، دون تمييز مناطق توطن الأقليات من غيرها من المناطق" [1].

---

[1] Will Kymlicka,Multiculurl odysseys,op,cit,p42

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر الساسي المعاصر، المرجع السابق،ص270.

[3] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع نفسه،ص272

نفهم من ذلك أن كيمليكا يبين أشكال الحقوق الجماعية، ويشدد على الحقوق التي تنسجم مع الليبرالية، و يؤكد أن القيود الداخلية التي تتعرض لها المجموعات الثقافية، ويجب على جميع الحقوق أن تكون ضمن القيم والمبادئ الليبرابية. ج_ التعامل مع الأقليات غير الليبرالية:

الحقوق المتمايزة للجماعة للأقليات القومية يناشد قيمة التنوع الثقافي، فلقد بين كيمليكا حقوق لهذه الأقليات بإعتبارها تشكل جماعة خاصة داخل مجتمع ما، فكيف تعاملت هذه الدول من الأقليات غير الليبرالية؟

يشير كيمليكا "قد ترغب بعض الأقليات في أن تحوز تحديدا القدرة على رفض التقيد بالليبرالية، ومن ثم تنظيم مجتمعا بناء على أسس تقليدية غير ليبرالية، فإذن ألا يعد ذلك سببا لإعتبار مثل هذه الأقليات متميزة ثقافيا؟ ثم إذا فقد أعضاء أقلية ما القدرة على فرض تقاليدهم الدينية أو ممارساتهم التقليدية، ألا يعني ذلك فقدانهم سبب وجودهم الذي يدفعهم إلى المحافظة على أنفسهم بوصفهم مجتمعا مميزا؟" [2].

يفهم من ذلك أن التعامل مع الأقليات غير الليبرالية، يثير إحراجا حقيقيا يعبر عن إشكالية قائمة في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

"بحث كيمليكا عن حل ملائم لمشكلة الأقليات غير الليبرالية، في إطار إلتزامه الليبرالي معتقدا بالأساس أن الإنتماء الثقافي قضية إختيار، هدفا إلى تحقيق العدالة الإثنوثقافية، ويشير أن الأقليات عموما داخل المجتمعات الغربية ليست أقل ليبرالية من الأغلبية إذ لا ينبغي نسيان حقيقة واقعية وهي أن المجتمعات الليبرالية تبقى ناقصة بالنظر إلى المبادىء التي تتبناها او حتى التي توصف بأنها أكثر ليبرالية من غيرها، تكرس النسق الأبوي في بعض من أبعادها" [3].

نفهم من هذا أن البحث عن حل مبدئي ، وتهدف نظريته عن حقوق الأقليات إلى تقديم إطار يمكننا من تجاوز هذه الصعوبات.

---

[1] Will Kymlicka, Multicultural cizenship,op,cit,p37,p38

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،272،273.

[3] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق،ص78

"يقترح كيمليكا في البداية التمييز بين مختلف أنواع الدول والأقليات، فمن جهة الدول المتعددة القوميات التي يكون التنوع الثقافي فيها ناتجا عن وجود مجموعات ثقافية ويسميها الأقليات القومية، ومن جهة أخرى الدول المتعددة الأثنيات وينتج التنوع الثقافي في هذه الحالة عن الهجرة الفردية، وتم الاتفاق على تسميتها بالمجموعات الإثنية "[1].

أما بالنسبة لنظرية الليبرالية لحقوق الأقليات عنده تعد نظرية مبنية على أساس إستقلال الفرد، وأن كل أشكال الحقوق الخاصة بمجموعة ثقافية ما التي تقيد الحقوق المدنية لأعضائها تتعارض مع المبادىء الليبرالية للحرية والمساواة.

"وعليه يرفض كيمليكا فكرة فرض المبادىء الليبرالية على مختلف الأصعدة سواء كان ذلك على الصعيد الخارجي اتجاه الدول غير الليبرالية أو على الصعيد الداخلي من حيث توجه الأكثرية إلى استيعاب الأقليات"[2].

ويوازي هذا إيجاد حل لمشكل حدود الاستيعاب الليبرالي الثقافي للفرد في إطار المس باستقلاليته، وأن كل مطلب ثقافي يهدف إلى تقيد الحق في استقلال الفرد يكون منسجم مع النظرية الليبرالية لحقوق الأقليات.

"ويعتقد أن العلاقة بين الأقليات في مسألة شرعية التدخل، شبيه بعلاقة الدول ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس لا يقر بالتدخل في شؤون أقلية قومية ما، إلا إذا كان هناك انتهاك صارخ ومنظم للحقوق الأساسية كالعبودية، والتطهير العرقي.....وغيرها"[3].

نفهم من هذا أنه إذا مارست أقلية القومية السلطة بطريقة غير ليبرالية، فلن تتمكن الأكثرية المسيطرة من حماية حقوقها داخل الأقلية.

III- العدالة الإثنية الثقافية بين الحرية والمساواة

[1] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق،، ص79

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسية المعاصر، المرجع السابق، ص275.

[3] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية(التنوع الثقافي والنظرية السياسية)، المرجع السابق،ص188.

"من المؤكد أن المفكرين الليبراليين مستعدون للإعتراف بالليبرالية كمنهج فرداني، مساوتي، وشمولي، وقد ظهرت الليبرالية بإعتبارها إطارا نظريا للأفكار في أواخر القرن السابع عشر ردا على التعددية الدينية وتطور الرأسمالية والدولة الحديثة وفكرة الفرد، وفي السياسة الحديثة يمكن ربط الليبرالية بتنظيم الدولة والمجتمع من أجل تحقيق المساواة، وهو ما يعرف بسياسات السوق الحرة الخاصة بحرية العمل "[1].

تعد العدالة من المعاني التي تدرك بأضدادها، لذلك فإن الظلم هو ضدها والقول أن شخصا ما ظلما معناه أنه ظالم بالنسبة لشخص أخر.

فقيام الظلم يؤكد وجود من تلقاه و وقع عليه، ومن ثم تعرف بشكل عام " بأنها الإحترام الدقيق للشخص وحقوقه."[2] قد يحدث الظلم بصورة أخرى كالتمييز بين الأفراد والمحاباة، و الاهتمام بأفراد دون غيرهم.

"برر كيمليكا فشل وعدم كفاية تلك التصورات التي قدمت حول العدالة، ويصدق هذا الحكم على النظريات الليبرالية وغير الليبرالية، وكل تلك النظريات تستند إلى مبدأ أو قيمة واحدة، فقد دعى إلى تخلي عن مشروع صياغة العدالة، تكون أحادية المبدأ"[3].

فلقد بين كيمليكا فشل التصورات التي قدمت من أجل العدالة لأنها لا تجسد المساواة والحرية.

"و إذا كانت النفعية، بإعتبارها المظهر الفكري الأكثر رواجا، في الفلسفة الأخلاقية الأمريكية، فتقاس العدالة بمدى فائدة ونفع عمل ما، فإذا أنتجت مفاهيم متناقضة للعدالة في نظر كيمليكا حيث أن المنظور الذي قدمه لا يهتم إلى بالمصلحة والمنفعة."[4]

نفهم من هذا كيمليكا ينطلق من فكرة المنفعية بإعتبارها نظرية أخلاقية شاملة.

"ذهب كيمليكا، إلى أن الليبراليون المعاصرون، أكدوا أن الدولة تقتضي مؤسسات وقوانين عمياء اتجاه مظاهر الاختلاف وهذا يجعل الحقوق متمايزة من الناحية الأخلاقية وهذا ما يؤدي إلى تقسيم المواطنين إلى طبقتين، إحداهما عليا والأخرى دنيا، وعلى

[1] كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات، تر: احمد محمود، المركز القومي للترجمة،القاهرة،ط،20131، ص24.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ص18

[3] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص19.

[4] جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، تر: ابراهيم صحراوي، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط،20091،ص206.

هذا الأساس لا ينظر إلى حقوق الجماعية على أنها تمثل امتيازات غير عادلة ، أو أنها صورة من صور التمييز، أو أنها كتعويض عن أشكال الظلم، فالعدالة تقتضي منح الحقوق على أساس الإنتماء الثقافي، ولا تعارض العدالة والإعتراف بحقوق الأقليات"[1].

كما ينظر كيمليكا إلى الحقوق الجامعية، على أنها تتميز بخصائص أساسية هي كالأتي:

- " تتجاوز المجموعة المعهودة من الحقوق المدنية و الساسية للمواطنة.
- يستند إليها بهدف الإعتراف والتكيف مع المجموعات الإثنوثقافية وحاجاتها وهويتها.
- ضرورية لتحقيق العدالة"[2].

يعرف كيمليكا، العدالة الإثنية الثقافية، بأنها "غياب علاقات الإضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الثقافية، بحيث يتحقق التكامل ما بين، إنصاف شتى الجماعات الإثنية الثقافية عن طريق حقوق الأقلية، والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية، عن طريق حقوق الإنسان التقليدية."[3]

ولتحقيق ذلك يستند إلى فكرتين أساسيتين يرى أنهما مصدر لمبادئ التعددية الثقافية الليبرالية هما الحرية داخل الجماعات والمساواة بين الجماعات ولترسيخ فكرة المساواة وحماية الحريات داخل الجماعات يجب العمل على حقوق الأقليات، بإعتبارها عدالة إثنوثقافية.

1- الحرية الثقافية داخل الجماعات:

"يعد الإلتزام بالحرية هدفا مركزيا لليبرالية، رغم أن مفهوم الحرية من أكثر المفاهيم الليبرالية، إثارة للنقاش فقد أكدا المفكرون بأن مفهوم الحرية يمكن أن يعبر عن الحرية السلبية ومعنى يعبر عن الحرية الإيجابية، وتعني الحرية السلبية عدم وجود تهديدا ما يحول دون قيام الفرد بما يرغب فيه من ممارسات، أما الحرية الإيجابية فتعني الوضع الذي يتحرر منه الفرد من القوى الإجتماعية و الثقافية."[4]

---

[1] جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، ص254

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص218.

[3] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق نفسه ، ص 241.

[4] علي رضا الحسيني البهشتقي، الأسس السياسية في المجتمعات التعددية، المرجع السابق،ص178.

تشمل الحرية في نظر كيمليكا، على تبني خيارات من بين الخيارات المتاحة بحيث تستدعي حرية الإختيار، بحيث يكون الفرد قادر على إتخاذ قرار بشأن طريقة عيشه، ويكون قادر على تغير إختياراته، بقول: "فمن الأهمية بإمكان أن نكون قادرين بصورة عقلانية على تقييم معتقداتنا بشأن الخير، في ضوء ما يستجد من معلومات وتجارب وأن نستطيع تعديل هذه التصورات، إذا غدت لا تستحق الإعتقاد بقيمتها وجدواها."[1]

نفهم من ذلك أن الحرية تقوم على الاختيار، فنجد من يفسر الحرية على أنها قوانين كقيد، ومن يفسرها على أساس أنها الطريقة التي تسمح للدولة بممارسة استقلالهم وحرياتهم.

2- المساواة الثقافية بين الجماعات:

تنطوي المساواة الليبرالية في أبسط تفسيراتها على المكانة الأخلاقية، المتساوية لكل فرد و الإهتمام به، وإن كان ينظر إليها بدرجة متزايدة على أنها تمثل المثل الأعلى.

"يعتقد كيمليكا، بوجود إختلاف في مدار الجدل بين النظرة التقليدية والنظرة المعاصرة، حول قيمة المساواة، فطرح التقليدي يتعلق بالسؤال حول قبول المساواة أو رفضها كقيمة، أما الطرح المعاصر، هو تحديد الفهم الأفضل لها، وعليه فالنظريات المعاصرة التي إتخذت من قيمة المساواة أرضية لها، تجادل لمعرفة شكل المساواة، أي أن النظرة الليبرالية للمساواة العادلة تقوم على فكرة أنه، إذا أراد فرد يعيش في مجتمع يقوم على المساواة في الحظوظ، تحقيق طموح ما، فإن نجاحه أو فشله في تحقيقه يتحدد وفقا للاختيارات والجهود الخاصة، ولا يحدد عرقة أو جنسه أو طبقية."[2]

نفهم من هذا أن تحقيق المساواة في نظر كيمليكا متعلق بإستحقاق الفرد بالنجاح ولتحقيق هذا النجاح يجب على الفرد معرفة العوامل الإعتباطية التي تكون ضد نجاحه في المساواة الأخلاقية لأن هناك تفاوت بين الأفراد.

حيث أن التفاوتات الناتجة عن تباين الظروف الإجتماعية والمواهب الطبيعية فلا أحد يستحق أن يولد معاقا، أو يحظى بمعدل ذكاء أقل، أو في طبقة أو عرق أو جنس يعاني الحرمان الإقتصادي يقول: " يكتسي الظلم في كلتا الحالتين، نفس الطابع، ولا يجب لذلك أن تتأثر نسبة القسط من الموارد التي تعود لكل شخص بعوامل، هي اعتباطية من الوجهة الأخلاقية، فالمواهب الطبيبة،

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص243.
[2] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص 87.

كما هو الأمر بالنسبة للظروف الإجتماعية، هي من آثار الصدف، ولا يجب أن تكون الحقوق الأخلاقية للأفراد رهينة عامل الصدفة."[1]

ثانيا: من دولة قومية متجانسة إلى مواطنة متعددة الثقافات سبيلا لتعايش السلمي:

تمهيد:

"تواجه المجتمعات الحديثة، المجموعات الأقليات التي تطالب بالإعتراف بهويتها، و المتمثلة في التعددية الثقافية، ولكن مصطلح متعدد الثقافات قد يطفي العديد من أشكال التعددية الثقافية"[2]، وينطلق كيمليكا من الإختلاف بين الهويات المختلفة للمجموعات الثقافية، من خلال مناهج تعليم المواطنة متعددة داخل هوية ليبرالية أحادية، فكيف كان الإنتقال من دولة قومية متجانسة إلى مواطنة متعددة الثقافات؟ هل الإندماج داخل الدولة سبيلا لتعايش السلمي؟ ماهي حدود التسامح داخل المواطنة متعددة؟

I- من الدولة القومية المتجانسة إلى مواطنة متعددة الثقافات

لقد أصبحت الدولة التنظيم السياسي المقبول إجتماعيا، والمبرر فلسفيا، لما تؤديه من وظائف سامية في الحياة الإنسانية، وهي بإعتبارها كذلك تنشأ لتحقيق أهداف لها.

وإذا كانت مسألة الوحدة الإجتماعية و الإستقرار السياسي من وظائف الدولة الأساسية كما هو المعلوم، فإنها أيضا تعد من المشكلات العويصة المطروحة في الفلسفة السياسية، حيث تباينت المقاربات المقدمة لمقارعة المشكلة ومحاولة البحث عن حل لها، من طرف عديد الإتجاهات الفلسفية، وفي هذا الإطار تبرز المقاربة القومية الليبرالية التي تشدد على الإنتماء القومي المشترك.

"لقد إستندت العديد من الدول الغربية على هذا النموذج المهين على الساحة السياسية الحديثة عرفت "بالدولة _الأمه".

[1] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق ،ص88.

[2] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، نظرية ليبرالية لحقوق الاقليات، تر:هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،ط،20201،ص37.

يرى بيخو باريخ، أن الدولة الحديثة أثبتت فعاليتها و وجدت معنى دلاليا في المجتمع المتجانس ثقافيا أو المستبعد ليكون كذلك، أما في المجتمعات التي تحتوي تنوعا ثقافيا من خلال تعدد الإثنيات والقوميات، المتمايزة في طبيعتها وحاجاتها ومطالبها، فإنها قد تتسبب في حالات عدم الإستقرار."[1]

"وهو ما يشير إليه بعض الدارسين أيضا، حيث أن إنتهاج نمط إندماج قهري للشعوب يتجاهل الفوارق العرقية والدينية، أنتج صراعات و نزاعات داخلية حادة عانت منها عديد الدول، وصلت أحيانا إلى حروب أهلية دموية ففي (نيجيريا) و(الكنغو)".[2]

من هنا تكون الثقافة تطالب بمواجهة الظلم والتهميش، الذي تعاني منه من طرف نظام السياسي الذي يوصف بأنه كثير التميز.

لعل من الواضح أن دولة قد تكون متعددة القوميات نتيجة الإستعمار والغزو، ومتعددة العرقية نتيجة الهجرة[3].

"يعتقد كيمليكا أن التعددية الثقافية الليبرالية بأشكالها المختلفة، رغم أنها تتضمن رفض النماذج القديمة للدولة القومية المتجانسة إلا أنها تعمل على تحويل شكل بناء الدولة القومية بما يحقق التكيف مع التنوع، دون أن تحل محلها، ويذكر أنه لم يحدث أن تخلت ديمقراطية غربية عن سياسات بناء الدولة القومية، و إنما تم تأهيلها و تحويلها بمستويات متباينة، بواسطة سياسات التعددية الثقافية"[4]

من هذا يكون كيمليكا يسعى لتحقيق وحدة الدولة دون الإبقاء على شكلها المهيمن، وبذلك تحويلها إلى دولة متعددة الثقافات.

"يتحدث كيمليكا عن شكل للدولة متعددة الثقافات، تحوي مكونات متباينة من الأقليات يمكنها أن تنسجم، ورغم إختلاف تفصيلات هذه البنية السياسية، من بلد لأخر، إلا أنها ترتكز على ثلاث مبادىء عامة مشتركة:

- النظر إلى الدولة على أنها ملك للجميع، تنتمي بالتساوي لجميع المواطنين.

[1] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية (التنوع الثقافي والنظرية السياسية)،المرجع السابق،ص324.
[2] كينيشي اوهمي،الاقتصاد العالمي المرحلة التالية،مركز التعريب والبرمجة،الدار العربية للعلوم،بيروت،ط،20061،ص121.
[3] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق، ص46.
[4] ويل كيمليكا،اوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق، ص108.

• تنبذ الدولة المتعددة الثقافات تلك السياسات القائمة على الإستيعاب أو الإقصاء أفراد جماعة الأقليات أو الفئات غير المسيطرة لبناء الأمة، وتقبل بدلا عن ذلك بأن الأفراد يجب أن يتمكنوا من الوصول إلى مؤسسات الدولة، وأن يمارسوا نشاطهم السياسي بالتساوي دون أن يتوجب عليهم أن يخفوا أو يرفضوا هويتهم الثقافية العرقية، وتتقبل الدولة إلتزاما يمنح إعترافا بتاريخ ولغة وثقافة الفئات غير المسيطرة.

• تقر الدولة المتعددة الثقافات بما وقع من ظلم على جماعة الأقليات غير مسيطرة بسبب السياسات الإستيعابية والإقصائية، وتبدي رغبتها في إصلاح الأوضاع أو علاج المظالم."[1]

يتضح مما سبق، أن الدولة المتعددة الثقافات هي الشكل السياسي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق التكيف مع التنوع و الإعتراف بحقوق الجماعات الأقلية والمطالبة بها.

وعليه يمكن القول أن التحولات التي حدثت في معظم المجتمعات الغربية أدت إلى تغير التصور الكلاسيكي، وتغير النظرة إلى الشكل الطبيعي للدولة في المجتمع الدولي، تغيرت علاقة الدول بالأقليات، وظهرت بيئة دولية جديدة مشجعة لحقوق الأقليات ورفضت الإيديولوجيات و المقاربات القديمة للدولة الواحدة، والقومية الواحدة، واللغة الواحدة، وأصبحت تشمل الأقليات القومية دولا متعددة القوميات.

يمكن أن نفهم من هذا أن الأقليات الإثنوثقافية، ناضلت من أجل المشاركة في العالم الحديث و إثبات وجودها وتميزها.

II- التعددية الثقافية الليبرالية والنظام الفيدرالي

يرى كيمليكا "أن التعددية الثقافية التي تطورت في الغرب لم تقتصر على مشكلات الإعتراف الرمزي أو سياسية الهوية، فالتعددية الثقافية الليبرالية عالجت كذلك قضايا السلطة و الموارد، ويتضح ذلك جاليا فيما يتعلق بالأقليات القومية و السكان الأصليين، حيث يعاد بناء الدول لكي تبتكر وحدات سياسية جديدة تمكن الأقلية من الحكم الذاتي."[2]

[1] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق ،ص87.

[2] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق، ص 104.

نفهم أن قضية إنقسام الأقليات الثقافية، موضوعا مركزيا للتعددية الثقافية، والسؤال المطروح: هل يمكن المحافظة على وحدة الدولة في وجود أقليات قومية داخلها؟

"يرى البعض أن النظام الفيدرالي يشكل صيغة تنظيم يتحقق من خلاله التوفيق بين التعددية و الوحدة ضمن مفهوم إحترام أحدهما للأخر."[1]

أي أن النظام الفيدرالي يحقق المساواة داخل دولة متعددة الثقافات وبتالي يضمن حقوق وحريات الأقليات.

يري كيمليكا أن "هناك حاجة ماسة إلى إعمال الفكر في إيجاد دول تتخذ شكل فدراليات مكونة من شعوب يتمتع كل منها بإستقلاله الذاتي، بحيث يتم فيها رسم حدود و توزيع السلطة على النحو يمكن الجماعات القومية من ممارسة درجة معينة من الإستقلال الذاتي، وهو يطلق على هذه الأقلية تسمية (الفيدرالية المتعددة القوميات)"[2].

نفهم من هذا أن الفيدرالية المتعددة القوميات تدعو إلى ممارسة الإستقلال الذاتي و الحاجة إلى إعمال الفكر.

ويعني هذا أن الفيدرالية تنظيم سياسي تتوزع فيه أنشطة الحكومية، بين الحكومة المركزية وحكومات محلية، وعلى النحو الذي يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بأنشطة تتخذ على أساسها قرارات نهائية.

و الواقع أن هذا النموذج يمنح الأقلية القومية من التعبير عن اللغة والثقافة نفسها.

"بحسب رأي كيمليكا، فإن الأنظمة الفدرالية توزع على صنفين رئيسين: الأول هو الفدرالية الإقليمية، وهي ألية التي تعمل بواسطتها قومية واحدة على تقسيم السلطة ونشرها داخل إقليم الدولة، دون أخذ التنوع في عين الإعتبار، وبالثاني هي الفدرالية المتعددة القوميات، وهي الألية الوحيدة التي بإمكانها الإعتراف بمطالب الأقليات في الإستقلال الذاتي، فحينها تتمركز الأقليات القومية إقليميا، ويمكن رسم حدود الوحدات الفرعية على النحو الذي تشكل الأقلية القومية أكثرية في إحدى الوحدات الفرعية."[3]

[1] جاك باغنار، الدولة مغامرة غير اكيدة، تر: نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي،القاهرة،ط،20021،ص128.

[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص299.

[3] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق، ص176.

غير أن الفدرالية متعددة الثقافات ليست مجرد إعتراف بالوجود، بل تتضمن إعادة توزيع للسلطة السياسية، وبالتالي توفر هذه الفدرالية إستقلالا ذاتيا يضمن لها القدرة على صنع القرارات.

"و حينها تتمركز الأقليات القومية في إقليم معين، يمكن رسم حدود، بحيث تشكل الأقلية القومية الأكثرية في إحداها وعليه يقسم الوحدات الفرعية إلى ثلاثة أصناف اساسية هي:

أ_ الوحدات ذات الأساس القومي: و هي الوحدات الفرعية التي تجسد رغبة الأقليات القومية في المحافظة على ذواتها بإعتبارها مجتمعات متميزة ثقافية ومتمتعة بالاستقلال الذاتي سياسيا."[1]

ب_ الوحدات ذات الأساس الإقليمي: وهي الوحدات الأخرى التي تتكون منها الدولة، وتمثل جماعة قومية واحدة، بحيث يتم فيها نشر و توزيع السلطات إستنادا إلى الأساس الإقليمي.

ج_ الوحدات العامة خارج نظام الفدرالي: وهي وحدات فرعية ذات أساس قومي غير أن عملها يكون خارج مجال النظام الفيدرالي، وهي محميات تمكن الأقليات القومية صغيرة الحجم من ممارسة الاستقلال الذاتي في إحدى الوحدات الفرعية، كي لا تخضع لهيمنة أية وحدة فرعية وترتبط بمركز النظام الفدرالي."[2]

ومن خلال هذا التقسيم، تتبين كيفية تنظيم الأقليات داخل الفيدرالية المتعددة القوميات.

"وهناك ميل متزايد داخل الديمقراطيات الغربية إلى إحتواء الجماعات الثانوية والفرعية مثل الكيبيين و الإسكتلنديين والفلمنكيين والكتالونيين، من خلال بعض أشكال إنتقال السلطة الفدرالي أو شبه الفدرالي، وتتضمن هذه الإصلاحات عادة الجمع بين الحكم الذاتي للإقليم و الإعتراف بوجود لغة للأقلية كاللغة الرسمية داخل الإقليم الذي يحكم ذاتيا، ويمكن تلخيص هذا الجمع تحت عنوان الفدرالية متعددة القوميات ومتعددة اللغة"[3].

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق ، ص178.
[2] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص299.
[3] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق، ص175.

نفهم من هذا أن الجمع بين هذين النوعين يراد به منح الأقليات القومية والسكان الأصليين معا استقلالهما الذاتي داخل نطاق دولة موحدة.

في الأخير يمكن أن تعتبر الفيدرالية حلا مؤسساتيا للمشكل التي ترافق الحجم و التنوع، غير أن ضرورة التأكيد أن الفيدرالية تكون ملائمة عندما تكون تلك الجماعات العرقية والدينية، أو اللغوية متمركزة في مناطق جغرافية معينة.

III- التعددية الثقافية سبيلا للتعايش السلمي:

في القديم لم يكن الإعتراف بالعادات والتقاليد، وتعمل الدولة على سياسة موحدة لجميع الثقافات، فنجد بعض النوع من التعددية الثقافية يرفض الإنفتاح و التغير والتنوع ويحرص على بقاء الأوضاع على حالها، رغم كل هذا نجد كيمليكا يفتح النقاش حول مسألة الإندماج والتسامح الديني في المجتمعات الغربية: فما هو سبيل التعايش السلمي في الدولة متعددة الثقافات؟ كيف حقق كيمليكا التسامح والإندماج داخل مواطنة متعددة الثقافات؟

1- الإندماج في ظل التعددية الثقافية الليبرالية:

"تعتبر الفكرة التي تجعل التعددية الثقافية متجذرة في شكل ثقافي محافظة على الفكرة القديمة، وتشير إلى أن المطالب المتعلقة بإبعاد المقاربات المرتبطة بالتعدد الثقافي تشكل رد فعل ضد صيرورات التحرر ورفض الفردانية التي تجعل حياة المجموعة معرضة للخطر وتبحث النخبة المحافظة على سبل وضع حد لهذه الحريات التي تمكن الفرد من الرفض المطلق للسلطات التقليدية، ويتضح من وجهة النظر هذه تطوير التعددية الثقافية من خلال رفض الفردانية الليبرالية."[1]

وهذا يعني وجود حساسية لدى منظري التعددية الثقافية لهذا الطرح، ولقد بين كيمليكا أن التعددية الثقافية، يمكن أن تكون محافظة.

يعرف كيمليكا التعددية الثقافية الليبرالية من حيث وظيفتها ودورها الذي تؤديه للأقليات داخل الدولة، بقوله: "إن التعددية الثقافية الليبرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الإجتماعية

[1] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، المرجع السابق،ص56.

والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي تهدف إلى الإعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية." [1]

و هذا يعني أن كيمليكا يدعو إلى فهم جديد لظاهرة الدولة، بحيث ينبغي عليها إعادة تأسيس طريقة التعامل مع الإختلاف والتنوع بين الخاص والعام، بما يساعد على التكيف داخل مواطنة متعددة الثقافات.

"فيفترض أن الإعتراف بالتعددية الثقافية يساهم في تعميق التضامن ودعم الإستقرار السياسي، عن طريق إزاحة كل أشكال الإقصاء والتهميش، التي تعيق الأقليات على أن تنخرط بأريحية في المؤسسات السياسية، ومن ثم تسهيل عملية الإندماج."[2]

من كل ما تقدم إذا كان الإعتراف ساهم في التضامن و الإستقرار داخل الدولة، فكيف سهل عملية الإندماج؟ وما أثر الإندماج على الإستقرار و الوحدة؟

"يعالج كيمليكا هذه المسألة بداية بالتمييز بين شكلين رئيسين من التنوع الثقافي هما: التنوع القومي الناتج عن وجود مجموعات قومية داخل الدولة، والتنوع الإثني الناتج عن الهجرة الفردية و العائلية التي تسنى بمجموعات إثنية، فتكون بذلك الدول اللامتجانسة ثقافيا إما متعددة القوميات أو متعددة الإثنيات."[3]

نفهم من هذا إعادة النظر حول نمط الإندماج من أجل المساواة داخل دولة متعددة القوميات أو متعددة الإثنيات.

بعبارة أخرى في ما يتعلق بالجماعات الإثنية، يصبح الإندماج متمثلا في ذلك النطاق الذي يمكن فيه للمهاجرين أن يندمجوا في الثقافة المجتمعية السائدة، أما بخصوص الأقليات القومية فنلاحظ أنه لا ينبغي قيام الحكومات بتشجيع ثقافة مجتمعي واحدة، إذا بإمكانهم تشجيع فكرة الإحتفاظ بثقافتين مجتمعيتين أو أكثر داخل دولة واحدة.

"يتطلب الإندماج قبولا من طرف الأقلية بالتكيف مع ما تتسم به الثقافة المسيطرة كتعلم اللغة الرسمية و المشاركة في المؤسسات العامة، كما يتطلب ذلك أيضا قبول الأكثرية المهيمنة بفكرة توسيع مجال الحقوق والفرص الممنوحة للأقلية، وذلك في إطار التعاون أو التعايش مع أعضاء الأقلية، وتهيئة مؤسسات الثقافية السائدة بما يتماشى مع حاجات وهويات الأقليات"[1].

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية،ج1، المصدر السابق، ص81،ص82.
[2] ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص456.
[3] باتريك سافيدان، المرجع نفسه، ص78،ص79.

نفهم من هذا أن الإندماج يتطلب التكيف مع الثقافة المسيطرة وقبول الأكثرية المهيمنة من أجل الإندماج والتعايش داخل تلك الدولة.

"وعن كيفية الحفاظ على التماسك المجتمع التعددي، يشير كيمليكا، إلى سهولة التعامل مع التعددية الإثنية، وذلك عن طريق دمج الأقليات في سياق الثقافة السائدة، أما بنسبة للتعددية القومية فتطرح إشكاليات عدة نظرا لتباين مكونات المجتمع ثقافيا، على مستوى الترتيبات الدستورية وتوزيع السلطات و الموارد الإقتصادية وغيرها، وعليه فالمخرج الوحيد أمام هذا المجتمع، هو تطوير إحساس قوي بالمعرفة المتبادلة بين مختلف الفئات و تشجيعها على الرغبة بأن تستمر في العيش معا، وبتحقيق هذا تحفظ على بقائها."[2]

يتضح من هذا أن التعددية الثقافية الليبرالية، تعبر عن كيفية دمج الأقليات القومية والحفاظ على التماسك المجتمع والحث على التبادل الثقافي داخل دولة واحدة متعددة القوميات.

من خلال ما سبق، يعتقد كيمليكا، أن التعددية الثقافية تعتمد على الكيفية التي يجب الإندماج بها سياسيا وإجتماعيا دون إلغاء التنوع الثقافي، بمعنى ضرورة إعتراف الدولة بالتنوع الإثني والقومي، في إطار قيم ديمقراطية ليبرالية.

2- التسامح سبيلا للتعايش السلمي في الدولة المتعددة الثقافات:

لقد تمسكت الليبرالية بالحرية و الإعتراف بالتعددية الثقافية، كحقيقة لا مفر منها أو كقيمة موجودة في المجتمعات الحديثة، وهذا التمسك في النهج الليبرالي يقودنا إلى مفهوم التسامح في دولة متعددة الثقافات، فكيف كان للتسامح أثر لتعايش السلمي داخل مواطنة متعددة الثقافات؟

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق،ص258.

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية(التنوع الثقافي والنظرية السياسية)،المرجع السابق،ص190،ص191.

"ترتبط الليبرالية والتسامح ارتباطاً وثيقا مع بعضهما البعض من الناحية المفهومية والتاريخية، وقد ظهر التسامح الديني في الغرب نتيجة لحروب الدين، ولكن إذا كان يمكن حقاً إعتبار الليبرالية إمتداداً لمبدأ التسامح الديني، فندرك أن التسامح الديني في الغرب أخذ شكلا محدداً أي حرية الفرد فأصبح الفرد حر في تدينه وتعبده، ولديه الحرية في تغير دينه".[1]

وعن التسامح يقول فولتير:" إن التسامح في خلاصة القول، لم يتسبب قط في إثارة الفتن والحروب الأهلية، في حين أن عدم التسامح، قد عمم المذابح على وجه الأرض." [2]

وفق لهذا يكون مفهوم التسامح يعبر عن الإستقرار والأمن داخل الدولة رغم وجود إختلافات لكن عندما يكون التسامح يصبح الأمر سهل على الدولة من أجل ضمان الأمن داخل الدولة.

"وهناك ثلاثة شروط لتسامح داخل دولة متعددة الثقافات:

- **الشرط الأول**: ظهور مسألة التسامح خلال وجود التعددية.
- **الشرط الثاني**: يطرح التسامح حينما تكون ماهية هذا التعدد بطريقة لا تبحث على المذلة والمنفرة.
- **الشرط الثالث**: ينبغي أن يكون المتسامح في مقام يكون معه قادرا على التأثير في سلوك التسامح."[3]

و من خلال هذا شروط للتسامح الديني داخل دولة متعددة الثقافات، يفهم أن التعددية الثقافية أعطت مفهوم جيد للحريات من خلال التسامح.

كما أن موضوع العيش المشترك داخل دولة متعددة الثقافة سبيلا لتعايش السلمي يرتكز على مفهوم التسامح الديني، وذلك بإعتماد على أليات وإجراءات قانونية وتقنيات تضمن التعدد الثقافي، وهذه التقنيات كالأتي:

- "أن تكون أكثر شمولية.
- أن تكون أكثر إعتماداً على المشاركة أي ديمقراطية.

[1] ويل كيمليكا،مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق، ص209.

[2] فولتير،رسالة في التسامح، تر:هنريين عبودي، دار بترا للنشر و التوزيع،دمشق،ط،20091،ص39.

[3] علي رضا الحسيني البهشتقي، الأسس السياسية في المجتمعات التعددية، المرجع السابق،ص184.

• أن تكون أكثر مرونة حتى نتمكن من الإستجابة لمشكلات المستجدة."[1]

نفهم من هذا أن على الدولة إتباع تقنيات من أجل التسامح الديني في ظل التعايش السلمي لضمان الإستقرار والأمن.

"لكن مفهوم التسامح تجاوز الحقل الديني، ليشمل المجال السياسي والإجتماعي والثقافي، وأدى في النهاية بالتسليم بالحق في الإختلاف في الإعتماد و الرأي، و الإعتراف للفرد المواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني، عن الأراء الدينية والسياسية والفلسفة التي يختارها."[2]

ومن هذا يكون التسامح لم يعبر فقد عن الدين بل عبر عن متطلعات ومتطلبات سياسية و إقتصادية و إجتماعية من أجل الإعتراف بحق الفرد عن التعبير عن رأيه بكل حرية.

الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في إستراتيجية متعددة الأبعاد من أجل نجاح التعايش السلمي داخل مواطنة متعددة الثقافات وهذا إعتمادا على إستراتيجية كالأتي:

•"إصلاح و تعزيز منظومة المؤسسات الحكومية الدولية القائمة وتحسين أسلوبها في التعاون و التعامل مع المجموعات الخاصة أو المستقلة.

•ترسيخ روح التعاضد القائم على القيم ومبادئ التشاور و الشفافية، والخضوع للمساءلة، والمحاكمة.

•تعزيز المواطنة العالمية، والحد من الأثار السلبية للأزمة الإقتصادية الراهنة.

•إشراك القطاعات الأكثر فقراً، والأكثر تهميشاً وإغتراباً في المجتمع الوطني.

•السعي لتحقيق السلم والتقدم لكل الشعوب من خلال العمل على إستباق الصراعات، وتحسين القدرة على إيجاد حل سلمي للنزعات.

•إخضاع القوى الإستبدادية (الإقتصادية، السياسية، والعسكرية) لحكم القانون"[1].

[1] عبد السلام طويل، من التعايش الى العيش المشترك، المرجع السابق، ص301.
[2] فولتير، رسالة في التسامح، المرجع السابق،ص6.

نفهم من هذا أن الإستراتيجية متبعة يجب أن تحقق مبادىء المساواة والحرية والعدالة والديمقراطية من أجل ضمان التعايش السلمي.

من وجهة كيمليكا يعتقد "أن الليبراليين شهدوا تاريخا الاستقلال الذاتي، والتسامح كجانبين لعملة واحدة، فما يميز التسامح الليبرالي، هو على وجه التحديد، التزامها بالإستقلال الذاتي – أي فكرة أن الأفراد يجب أن يكونوا أحرار في تقييم الغايات القائمة المحتملة." [2]

نستنتج من خلال ما تقدم أن التسامح داخل مواطنة متعددة الثقافات سبيل لتعايش السلمي لكن بإتباع تقنيات وقوانين تسمح للأفراد بالتعبير عن حريتهم ودينهم و ثقافتهم لكن بطرق قانونية تضمن الأمن والإستقرار داخل التعدد الثقافي.

[1] عبد السلام طويل، من التعايش إلي العيش المشترك، المرجع السابق،ص302.

[2] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المرجع السابق، ص212.

الفصل الثالث

الانتقادات الموجهة للتعددية الثقافية

وأهم نموذج عند العرب.

- ✓ **المبحث الأول:** الانتقادات الموجهة لفكر ويل كيميليكا.
- ✓ **المبحث الثاني:** واقع التعددية الثقافية في لبنان.

تمهيد

تجد التعددية الثقافية نفسها من حيث كونها راهنا يعبر عن الاختلاف الجوهري بين الثقافات والأجناس وتأصيل التنوع ضمن نطاق الدولة الأمه، مرحلة نضوج مبكر لكن هذا النضوج يساوه الكثير من الأعراض التي تطالبها بفعل سياسة الاحتواء التي تنجم عن سياسة المركزية الأوروبية، وتجاه علاقة الدولة بالأقليات، إن ظاهرة اهتمام أوروبا الغربية بموضوع الأقليات لم يكن حاجة إنسانية لتطهير العرقي بل إستبطان نوع من الخوف، فلقد كان ويل كيمليكا يهتم بحقوق الأقليات، إلا أن التعددية الثقافية بحسبه لم تكن وفية لمنطلقاتها في أوروبا الغربية، لأنها إنحصرت على تفتيت الأقليات، فلقد بين العديد من الفلاسفة والباحثين رفضهم لبعض أراء كيمليكا، وجعلهم ينتقدون التعددية الثقافية: فماهي أهم الإنتقادات الموجهة للتعددية الثقافية؟ وماهي أهم الإتجهات المعارضة؟ كيف إنتقدت نظرية تعددية ثقافية لكيمليكا؟ و ماهو تقيم كيمليكا حول نظريته؟ ماهي أهم نماذج التعددية الثقافية في المجتمع العربي ؟

المبحث الأول: الانتقادات الموجهة لفكر ويل كيمليكا

تمهيد:

تشترك التعددية الثقافية في الكثير مع القومية، إذا يشدد الإثنان على قدرة الثقافية على خلق التماسك الإجتماعي والسياسي والثقافي، لجعلها تتمايز من أنماط الثقافية، فيؤكد أنصار التعددية الثقافية أن تنوع متوافق مع التماسك السياسي، فلقد بين ويل كيمليكا حول النظرية السياسية أهم دعائم التعدد وبين لنا العديد من الفوارق بين الجمعات والأقليات داخل مواطنة مشتركة تختلف فيها الثقافات بإختلاف العرق والدين والجنس: فماهي أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية كيمليكا؟ وماهي أهم النقائص؟ و ما هو تقيم كيمليكا حول هذه نظريته؟

I- نقد التعددية الثقافية:

لقد تعرضت التعددية الثقافية للنقد من زوايا عديدة، فيشير بعض النقاد إلى أهم النقائص التي تعرضت لها التعددية الثقافية، إلا أن ذهب البعض الأخر في التشكيك من قيمتها وفاعليتها على الساحة الدولية ومن أهم هذه الإنتقادات نجد:

- "لا ينتج من التعددية الثقافية الجماعاتية والتي تعني الإنغلاق كل جماعة على ذاتها، و يحق لكل فرد أن يعرف إنتماءه مع مجموعة إثنية أو دنية أو ثقافية، ومن الصعب تأكيد المساواة ما لم يتوفر لأعضاء مجموعة الأقلية الإمكانات نفسها التي يتمتع بها مجموعات الأغلبية."[1]

وبالتالي الحكم بصحة أو خطأ تعددية ثقافية داخل جماعاتية متعلق بالأثار السلبية التي تنطوي عليها التعددية الثقافية.

- "أن الخصوصية الثقافية غالبا ما ترتبط بنوع من التنميط الثقافي، ويتم تصوير هذه المنظومات على أنها كيانات مستقرة ثابتة.
- إن الكونية التي ينتسب إليها تصور التعددية الثقافية هي كونية محسوسة لا تحمل هذا التنوع دون حجب الإنتماء عنها."[2]

من هنا تكون التعددية الثقافية لها خصوصية وكينونة، تتسم بحكم عليها بصحة أو الخطأ ويجب أن تنتمي لمجموعة إثنية أو دنية أو ثقافية.

"ويعتقد البعض أن للتعددية الثقافية مخاطر ممكنة، قد تهدد مقومات الديمقراطية الليبرالية، يقدمها بعض الباحثين في ظاهرتين: إنكماش الهويات وتتجلى من خلال عدة سلوكات و مظاهر ومن أهمها التقوقع و الانغلاق على الذات، إما تحت تأثير فكرة الطهرية العرقية و الدنية وبالتالي رفض الإندماج، وتتجلى أيضا من خلال كره الأجنبي و ملاحقة المهاجرين بالقتل والعنف، مثل حالة الحركات العرقية التي تهدف إلى الإستقلالية كاليمينية المتطرفة في فرنسا و ألمانيا."[3]

فلا يقتصر الإنكماش الهوياتي على الهويات الصغرى بل يتعداه إلى هويات كبرى، وهي الحضارات والأمم.

كما يتضح من قول(هنتنجتون) "الحضارة هي الشكل الأعلى للتجمع، والمستوى الأسمى للهوية الثقافية الذي يحتاج إليه البشر للتمايز عن باقي الأنواع "[4]

و على هذا الأساس يمكن القول أن الإنكماش الثقافي يعد من أهم مخاطر التعددية الثقافية الليبرالية التي تتعرض لها.

---

[1] دونيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، تر: منير السعيداني، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، ط،20071، ص186.

[2] دونيس كوش، المرجع نفسه، ص 186.

[3] مصطفى بن تمسك، اصول الهوية الحديثة وعللها، جداول، لبنان، ط1، 2014، ص230.

[4] محمد سعدي، حول صراع الحضارات، افريقيا الشرق، المغرب ،د.ط، 2006، ص20.

"أما الظاهرة الثانية تتجلى في التفكك والوحدة الوطنية السياسية للمجتمعات الليبرالية، فهي في نظر البعض إعتراف بالحقوق السياسية للجماعات الثقافية، وذلك لأن تشريع التنوع بهذا الشكل بإسم الإختلاف و التسامح لا يعني التطلع إلى الوحدة، بقدر ما يعني الإختلاف من أجل الإختلاف."[1]

من خلال أهم مخاطر التي قدمت حول قضية التعددية الثقافية نفهم أنها تعمل في طياتها خطر إنفصال جماعتي، بحيث يكون سبب رئيسيا في ضعف الوحدة الوطنية و القومية و تفكيك المجتمع.

كما أن العمل على تعزيز هذه المجموعات قانونيا يؤدي إلى التثبيت هذه الجماعات، وإذا كان هذا التثبيت يتعارض أساسا مع مطلب المواطنة الديمقراطية التي لا تعترف بالإنتماءات الثقافية تمثل تهديدا للقيم الليبرالية الديمقراطية في نظر (بريان باري):"إن السياسات التي يتبعها أنصار التعددية الثقافية ليست بصفة عامة بالجودة التي تسمح بتعزيز قيم الحرية و المساوة، و أن تنفيذ مثل تلك السياسات عادة ما يمثل تراجعا عن كل منهما، وحتى عندما تكون هناك أسباب تبرر وضع حقوق تعترف بإختلاف الجماعات، فإن هذه الحقوق لا تتضمن تعزيز الحريات المتساوية، بل أن ذلك يمثل إنحرافا عن الحريات المتساوية التي يمكن تقديم الدعم لها علميا."[2]

نفهم من هذا أن أنصار التعددية الثقافية ذهب إلى تفسير تعزيز الحرية والمساواة، بإختلاف الجماعات إلى السياسات المتبعة التي لا يمكن ضمان أن تكون فيها حريات متساوية.

إن التعددية الثقافية ترتكز تشخيصها لمشكلات الأقليات، على إفتراضات خاطئة تجعل من العلاجات المقترحة عاجزة عن إحراز أي تقدم، وغير فعالة في مواجهة مشكلات الحرمان الإجتماعي والاقتصادي والتميز العنصري، إلا أن التعددية الثقافية تميل إلى إفتراض أي أن الخصائص الثقافية المميزة هي السمة المحددة لجميع الجماعات، وهذا الإفتراض يفهم منه أنه مهما كانت مشكلات توجه الجماعة، فإنها تنشأ بضرورة عن خصائص الثقافية المميزة، وقد تعرض الجماعات إلى معناة وهذا ما أكد عليه (باريخ): "إن ما يزديره العنصري ليس ثقافة السود، بل إنه يزدري السود أنفسهم، فلا يوجد أي تضارب في الرؤى بين ثقافات السود والبيض، بحيث نعتبره مصدر اللخلاف العنصري"[3].

[1] مصطفى بن تمسك، اصول الهوية الحديثة وعللها ، المرجع السابق، ص231.

[2] بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، ت: كمال المصري، عالم المعرفة، الكويت، عدد382، 2011، ص31.

[3] مصطفى بن تمسك، المرجع نفسه، ص249.

لقد قدما لنا باريخ طرح حول الإساءة للسود في أمريكا وبين لنا بأن ليست المشكلة في تقبل ثقافة السود بل في التمايز البيولوجي، وهو تمايز عن طريق اللون.

تستهدف التعددية معالجة الظلم الإجتماعي لكن قضية حقوق الأقليات التي تمنح حقوق خاصة للجماعات تكون قد أنهكت معايير تحقيق العدالة من خلال التمايز.

وعلى هذا الأساس يتفق بعض أفراد الجماعات الأغلبية و الأقلية، بأن مبدأ التميز الإيجابي، فإذا كان بعض أفراد جماعات الأغلبية، ينظرون إليه على أنه سوى تمييز ظالم، فإن البعض ينظرون إليه أنه تحقيري، وفي هذا الصدد جذبت مسألة الحجاب الذي ترتديه بعض السيدات المسلمات فمنهم من إعتبر أن من حقهم إرتداء الحجاب لأنه يمثل هويتهم الثقافية، في حين البعض الأخر إعتبر الحجاب رمز للإنعزالية.

"قضية الإهانة في التعددية الثقافية أحاطت جدل واسع، وأعطت لها الحق، أي أن المدعي عليه بالإهانة يجب أن يضمن حقه وإعطائه حق بعدم تعرضه للإهانة، ويرتبط ذلك بالجماعات الدينية وفي هذا الصدد يكون أوضح مثال الإحتجاجات على نشر رواية سلمان رشدي "آيات شيطانية" وعلى الرسوم الكارتونية ذات طابع عدائي للإسلام."[1]

ومن خلال هذا يمكن القول أن مسألة التميز داخل جماعة ثقافية، كانت من أهم العيوب التي لم تحقق أو تواكب التعددية الثقافية.

II-الإتجاهات المعارضة للتعددية الثقافية:

إن ما يميز التعددية الثقافية هو سياسة الديمقراطية على إعتبارها حرية الفرد داخل الجماعة الذي ينتمي إليها، إلا أن الدارسين في مجال التعددية الثقافية قدمُ معارضة إيديولوجية ومن بينهم:

1-الإتجاه الليبرالي:

"يستند الليبراليون في نقدهم للتعددية الثقافية إلى نقطة جوهرية تتمثل في أن التعددية الثقافية، تشكل تهديدا للفردية، ويتجسد ذلك في إفتراض أنصار التعددية الثقافية أن هوية الفرد متجذرة من الهوية الإجتماعية، ومن هنا فالتعددية مثلها مثل القومية وحتى أنها عنصرية لأنها شكل آخر للجماعية، تخضع حاجات وحقوق الفرد، لتلك التي تخص الجماعة، وبهذا تهدد الحرية الفردية والتنمية الذاتية

[1] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق، ص 387.

للشخصية، وهو ما يؤدي حسب البعض إلى تصغير الإنسانية، وجعل العنف أكثر إحتمالا، بسبب أن الناس يعجزون عن الإعتراف بحقوق من ينتمون إلى جماعات ثقافية أخرى، وهكذا تخلق التعددية الثقافية الجيتوهات، التي تعمل على تضييق التفاهم بين الثقافات بدلا من توسيعه ."[1]

من هذا يمكن النظر إلى الفردية على أنها أحد أهم المفاهيم المعبرة عن الليبرالية، لأنها تعبر عن إلتزام الفرد و أولويته الأخلاقية .

"وفي هذا الإطار يؤكد الفكر الليبرالي، على غرار أصحاب النزعة التجريبية في العلوم الطبيعية، أن الإستدلالات القابلة للفهم حول الحياة الإجتماعية و السياسية ينبغي أن تكون في متناول الجميع بشكل أصولي، لأن المجتمع ينبغي أن يدرك بواسطة ذهن الفرد، وليس من خلال التقاليد أو الشعور إتجاه المجتمع."[2]

تقر التعددية الثقافية بفكرة تساوي الثقافات من حيث المكانة والحقوق، فليس هناك ثقافة أعلى أو أدنى مقاما بالنسبة إلى ثقافة أخرى.

"أدت هذه الفكرة إلى تقسيم السكان إلى جماعات إثنية متنافسة، ولم تعد الجماعات تشعر بتقاسم روابط مشتركة مع بعضها البعض، وفي ذلك إضفاء للصبغة الإثنية على العلاقات الإجتماعية."[3]

إلا أن هذا التصور الذي قدمه أنصار اليمين الليبرالي أدى إلى تهديد الوحدة الإجتماعية.

"تؤكد الليبرالية الحديثة، من خلال نظرتها إلى الفردية أنها لا تعترف بوجود قيمة أصلية في أي منفعة جماعية، و تؤمن الفردية بأن المنافع الجماعية لها قيمة أداتية فحسب، بينما لا تكون للمنافع الجماعية قيمة إلا في حالة صلاح الفرد و أنها ضرب من النزعة الإنسانية، وهذه النظرية ترى أن التفسير و التبرير الوحيد لصالح أي شيء وفساده ينبع من إسهامات الحياة البشرية و نوعيتها".[4]

نفهم من هذا أن اللبرالية الحديثة تهتم بالمنافع الجماعية لأنها تعبر عن صلاح الفرد داخل جماعة، وهذا سوف يعود على الفرد بإسهمات داخل جماعة الذي ينتمي إليها.

---

[1] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق،ص 396 .

[2] علي رضا الحسيني البهشتي، المرجع السابق، ص78، ص79 .

[3] دونيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص186.

[4] جون جاري، ما بعد الليبرالية، المرجع السابق، ص468، 469

"إذا فالفردية تقوم بإلغاء الجماعات إقتصاديا و إجتماعيا، و لأن الدولة الحديثة لا تعترف في تشريعاتها إلا بالأفراد بصفتهم متساوين أمام القانون، أي لا تعترف بإنتماءاتهم إلى جماعات إثنية أو طائفية".[1]

وهنا نجد جون ستيوارت ميل يؤكد على الفردية والحرية الشخصية و يربطها بالسعادة فيقول: "تطوير الشخصية الفردية الحرة ونموها هو أحد العناصر الجوهرية للسعادة."[2]

وعليه يرفض أنصار الليبرالية التعامل مع الثقافات على أنها متساوية، ويرجحون بأن من أهم أسباب صراع الحضارات هو العمل بالتعددية الثقافية.

2-الإتجاه المحافظ:

تعتبر المحافظة، التقليد السياسي الذي يتعارض مع التعددية الثقافية ذات طابع القومي، معادي للهجرة و ينشأ من الإفتراضات المحافظة، ويتمثل الإعتراض المركزي للفكر المحافظ على التعددية الثقافية، في أنالقيم والثقافة المشتركين شرطان ضروريان لقيام مجتمع ناجح ومستقر، ولقد فضل المحافظون القومية على التعددية الثقافية، على أساس إعتقادهم أن البشر ينجذبون إلى الأخرين الذين يشبهونهم، ليكون من الطبيعي الخوف من الأجانب والغرباء، ومن هذا المنطلق تبدو التعددية معيبة، فالمجتمعات المتعددة ثقافيا هي مجتمعات ممزقة، ويسودها الصراع، ويقبل فيها الشك والعنف والعداء، ومن هنا تكون الصورة التي تقدمها التعددية الثقافية عبارة عن تنوع في الوحدة هي مجرد خرافة

"من خلال هذا تكون التعددية الثقافية من وجهة نظر المحافظون عبارة عن صورة وليس الحقيقة الإنسانية

وتتضمن ردود الأفعال التي تناسب التهديدات هي:

- فرض قيود على الهجرة خاصة في المناطق التي تختلف ثقافتها.
- ممارسة ضغوط من أجل الإستيعاب لضمان إمتصاص جماعات الأقليات الإثنية في الثقافة القومية.
- طرد المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية."[3]

---

[1] عبد الله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، لبنان، ط،20081، ص21.

[2] جون ستوارت ميل، اسس الليبرالية السياسية، تر: امام عبد الفتاح امام، ميشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ط، 1996، ص187.

[3] اندرو هيود، مدخل على الإيديولوجيات السياسية، المرجع السابق، ص 396، ص397 .

وعلى الرغم من الإنتقادات التي قدمتها فئة المحافظون حول التعددية الثقافية تبقى تسعى لمحاولة ضمان حقوق وحريات الفرد داخل المجتمع.

III- نقد نظرية ويل كيمليكا

ينظر كيمليكا للتعددية الثقافية الليبرالية، بوصفها محاولة تنظيرية للدمج بين الحقوق الجماعية و الحقوق الفردية، و الدمج بين الفردانية و الجماعتية، بين الدولة الليبرالية و الدولة الجمهورية، والسؤال الذي يواجه كيمليكا ، هل يمكن الحديث عن التعددية الثقافية الليبرالية؟ وبناء على نظرته الذي قدمها حول التعددية الثقافية آثار جدل ونقاش وتعرض للعديد من الإنتقادات، حتى من دعاة التعددية الثقافية أمثال (بيخو باريخ) .

يعتقد (بيخو باريخ) أن الليبرالية التي يتبنها (كيمليكا) ويدعو إليها، تتجسد في ثلاثة مقولات و هي:

"المقولة الأولى التي مفادها أن للبشر مصلحة أساسية في عيش الحياة الكريمة، تبدو عادية هذه المقولة، إذا كان المراد بالحياة الكريمة تلك الحياة التي يجب المرء أن يعيشها، لكن كيمليكا لا يعرفها على هذا النحو، إنما يقصد بها، الحياة التي يعتقد المرء أن غايتها وخطوطها العريضة تستحق المتابعة، وعليه يرى أن ليس من الواضح وجود حقيقة ملموسة تؤكد أن كل البشر يسعون إلى عيش مثل هذه الحياة، فالبعض يقرر حياة تقليدية لا تستدعي التأمل والتفكير".[1]

نفهم من هذا أن الناس يختلفون في نظرتهم حول الحياة الكريمة، فكل فرد لديه نظرة خاصة حول طريقة عيش هذه الحياة بإعتبار الفرد حر في عيش حياته الكريمة.

"أما بالنسبة للمقولة الثانية، أن الحياة الكريمة يجب أن تعاش من الداخل، أنه لا توجد أسباب واضحة تحتم على الفرد عيش الحياة الكريمة من الداخل، فقد يعيش الفرد وفقا للمعتقدات محددة لا نتيجة إيمانه الشديد بها حصرا لأنه، لا يدرك بوضوح تام ماهية تلك المعتقدات، فقد يعيش المرء بطريقة معينة، أو أن يعتقد بأنه من الأفضل للمرء أن يثقَ بحكمة التقاليد والأعراف."[2]

[1] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص192.

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق نفسه ،ص194.

نفهم من ذلك أن الحياة الكريمة يجب أن تعاش من الداخل، فهي تفترض التمييز بين ما هو داخل وما هو خارج بالنسبة للفرد، و تتسم نظريته بنوع من الغموض و الإبهام، لأنه لم يقدم التوضيح الكافي لمعنى الداخل والخارج بالنسبة للفرد.

"أما فيما يخص المقولة الثالثة التي مفادها، أن معتقدات المرء يجب أن تكون قابلة للتعديل، يري (بيخو باريخ) أنه على الرغم من أن كيمليكا لا يقول بوجوب تعديل المرء الدوري لمعتقداته، بل بإمكانية ترك هذه المعتقدات ومحاولة الحفاظ على مستوى معين وروح الإنفتاح، إلا أنه لا يأخذ بعين الإعتبار المعتقدات تختلف طبيعتها، و القول بأنه يجب إخضاعها للتعديل و هذا يؤدي إلى الفروقات بينهما."[1]

نفهم من أن معتقدات المرء يجب أن تكون قابلة لتعديل، وتصحيح أي أن هذه معتقدات يجب أن تصحح، إذا ثبت خطأها.

برر كيمليكا وجود المؤسسات السياسية و الممارسات الليبرالية وربط بينهما إعتماداً على المبادئ الثلاثة، لأنه لم يتمكن من إعطاء غير الليبراليين أسباب مقنعة تجعلهم يحترمون هذه المؤسسات.

حسب تبرير كيمليكا على وجود مؤسسات سياسية ولقد إعتبرها مشروع ليبرالي شامل يكون مخطأ، لأنه لم يعطي أسباب مقنعة.

يعتقد (باريخ) أن الأفراد يرتبطون بثقافتهم بطريقة مختلفة، ويعبرون عنها بصورة مختلفة، فقد ينظرون إليها على أنها جزء موروث من الأباء و الأجداد، ومن واجب الأشخاص حمايته، أو ينظرون إليها أنها أمانة مقدسة يجب الحفاظ عليها، غير أن كيمليكا لا يهتم لطريقة ربط الفرد بثقافة، ويفرض النظرة الليبرالية لنموذج الكوني شامل للحياة، فيتوقع أن ينظر ويرتبط الهنود الأمريكيين و الأنويين و اليهود المتشددين، بنفس الطريقة التي ينظر بها الفرد الليبرالي للثقافة، يقول كيمليكا "لقد دافعت عن حقوق الأقليات القومية في الحفاظ على مجتمعاتها المستقلة ثقافيا، بشرط إيمانها بدرجة تتناسب طرداً مع سيادة المبادىء الليبرالية فيها."[2]

من كل ما تقدم يمكن القول أن كيمليكا لم يقدر الأقليات لذاتها و للإختلفاتها، وإنما يحترمها إلا إذا كانت ليبرالية.

[1] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق ، ص195 .

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق نفسه ، ص 196.

يقيم كيمليكا ترتيبة في حقوق الأقليات بين أصنافها المتعددة، فيمنح الأقليات القومية منها، حقوقا تتجاوز ما يمنحه للأقليات القومية منها، حقوقا تتجاوز ما يمنحه للأقليات، ليكون منحازا إلى قومية دون أخرى، ومن الصعب تبيان المبادىء التي تفرض مثل هذا توزيع في الحقوق، ورغم كيمليكا يستند إلى معايير مثل: التمركز الإقليمي، وتاريخ الوجود المستقل والتكامل المؤسساتي، ومستوى الفقر في بلاد المهاجرين الأصلين.

"ومن زاوية أخرى، إذا كيمليكا يرى أن المهاجرين لا يحق لهم إمتلاك ثقافتهم الخاصة، ما دامت الهجرة إختيارهم، فإن باريخ يري أنه من الصعب قبول الدولة بفكرة إستقبال المهاجرين ثم مطالبتهم بتخلي عن ثقافتهم."[1]

رغم تلك الإنتقادات التي وجهت لكيمليكا يبقى السؤال مطروح، ما إذا كان هذا الفعل أخلاقيا؟ ومن كل هذا نقد تبدو التعددية الثقافية غير متسقة و تستند إلى أفكار و شعارات وهذا ما يؤكده (بريان باري) في قوله: "يميل أنصار التعددية الثقافية إلى أن يكونوا طيور العقعق الفكرية، فهم يلتقطون الأفكار الجذابة ويدمجونها في نظارياتهم، من دون أن يشغلوا أنفسهم كثيرا بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تتوافق تلك الأفكار بعضها مع البعض."[2]

قد يكون كيمليكا أعطى مشروع ليبرالي يدعو إلى التعددية ثقافية داخل مواطنة، لكن عندما منح حقوق للأقليات لم يوافق بين حقوق للأقليات قومية، دون قوميات أخرى وهذا ما أدى إلى نزاع وصراع بين تلك القوميات.

IV- تقييم كيمليكا العلمي و أهم ردوده:

لقد ساهم التمازج بين الثقافات، في الدولة الواحدة، إلى إنبعاث الأقليات تنادي بشتى الحقوق السياسية و الإجتماعية والتمثيل الثقافي داخل خليط ينسجم معها، داخل نظام ليبرالي، لكن كل هذا أدى إلى النزاع العنصري والديني، وتقسيم المجتمع، والإنقلاب على النظام الديمقراطي، وكل هذه الإنتقادات لقيت معارضة و مقاومة في نشرها من طرف مواقف.

[1] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق ، ص198.

[2] بريان باري،الثقافة و المساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية ج2، المرجع السابق، ص161.

"يرجع كيمليكا هذه المقاومة إلى تجذر الأحكام والمواقف الثابتة و إنتشارها إضافة إلى الجهل وكره الأجانب، وغياب فهم أكثر حداثة للمدينة و التسامح."[1]

هنا تؤدي الأحكام القبلية و مواقف دور في الوعي و الفهم الإنساني بإعتبار الإنسان كائن مدني يعيش داخل رقعة جغرافية، هنا يغيب عنصر الوعي و تبني الأحكام سابقة كمرجع.

"ليتفق معه العديد من المدافعين عن التعددية الثقافية، الذين يؤكدون أن أغلب النقاشات التي دارت حولها، كانت جاهلة ومستندة لمفاهيم خاطئة".[2]

وهذا يشير إلى جهل تلك المجتمعات لأنها ينقصها التطور السياسي، للتعامل مع مسائل التنوع، لذلك تعجز عن مسايرة بين الأقليات و الأغلبية في دولة واحدة.

وهذا ما يفهم من قول (باريخ):"لأن المجتمعات الحديثة نتاج قرون طويلة من التجانس الثقافي الذي فرضته الدولة القومية، إعتدنا تجاهل تلك التوترات، و مساواة الوحدة بالتجانس، والمساواة بالتناهي، لدرجة أننا أصبحنا نشعر بالتشتت و الإرتباك الأخلاقي و الشعوري، أمام المطالب السياسية لتنوع ثقافي عميق وجريء، لا نعرف تماما كيفية التعامل معها."[3]

هنا يكون العامل المساواة هو العنصر الأساسي داخل الدولة القومية أمام المطالب لكن هذا سرعان ما يتحول إلى عامل تشتت. ولمعالجة هذا الأمر يجب فهم مصادر هذا الشك، و العمل وفق إستراتيجية مقبولة لنشر التعددية الثقافية الليبرالية، وفق برامج تعليمية لتعليم قيمة التسامح في المدارس، وأجهزة الإعلام، بهدف خلق ثقافة متداخلة، و حوار ديني متبادل، وفهم متبادل، وعلى العموم يدعو إلى الترويج لأفكار الحديثة وما بعدها، بشأن الهويات المتعددة والمتداخلة، لتحل محل مفاهيم ما قبل الحداثة حول علاقة التضاد بين نحن والأخر.

من هنا يكون برنامج نشر التعددية الثقافية الليبرالية، وفق إستراتيجية تخضع لعوامل و شروط داخلية وخارجية تعمل على تجسيد هويات متعددة.

---

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج2،المصدر السابق، ص142 .

[2] علي راتانسي، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جدا، المرجع السابق، ص142.

[3] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص9.

"يؤكد كيمليكا على أن معارضة تعددية الثقافية الليبرالية ليست فقط نتيجة للأحكام و الجهل وكره الأجانب، بل وجود أعباء و مخاطر متعددة لنشر التعددية الثقافية داخل المجتمعات، فهي لا تتحدى فقد الفهم التقليدي لهويتها السياسية والثقافية، بل أيضا مضامينها الكامنة لمسار العمل الديمقراطي، والتطور الإقتصادي، و إحترام حقوق الإنسان و الأمن السياسي الجغرافي، غير أنه يعتقد أن فهم و الإدراك مصادرها وشروطها، وتوفير الظروف المواتية، يجعل من تلك المخاطر معتدلة يمكن معالجتها"[1]

لتحل التعددية الثقافية الليبرالية بذلك، أفضل أمل لبناء مجتمعات عادلة و شاملة حول العالم، مادامت تهدف إلى تهيئة سبل منصفة وغير متميزة، تؤدي إلى الإندماج الثقافي و الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي.

"وفي هذا السياق رده على الإنتقادات و التنبؤات حول الأثار السلبية للتعددية الثقافية، يرى أن التجربة أكثر من أربعين سنة من الخبرة، تكذب وتدحض تلك التنبؤات، وتبين أن تبني التعددية الثقافية الليبرالية لم يؤثر سلبا على أداء الديمقرطيات الغربية، إذا قيست بمعايير مثل السلام و الإستقرار الديمقراطي، وحكم القانون، أو الرخاء الإقتصادي."[2]

قد تكون التنبؤات قد فشلت في تبني نظام التعددية الثقافية لأنها تفهم الأثار التي وصلت إليها التعددية الثقافية.

"وهذا ما أكده بعض الدارسين إستنادا إلى مختلف التقارير و الدراسات الميدانية، حيث أن التعددية الثقافية لم تكن مسؤولة مثلا عن نشأة الإنعزال والمجتمعات الممزقة، بل تضمن تشكيل كيانات يشارك فيها المهاجرون و الأقليات العرقية بصورة منصفة، مع الإقرار بأن رغبة هؤلاء بالإحتفاظ بثقافتهم أمر معقول، وبأن التنوع الثقافي أمر محمود في حد ذاته، و يرجع على الأمة بالنفع من نواحي عديدة، إضافة إلى أنها تدعو إلى تكافؤ الفرص ومناهضة التمييز".[3]

نفهم من هذا أن العديد من الدول الغربية التي إختارت سبيل لتعايش مع التعددية الثقافية، لم تشهد فوضى وحروب، ولم تواجه انقلابات عسكرية ولم تعاني من الإنهيار الإقتصادي، بل حدث معها العكس فلقد شهدت إستقرار سياسي و أمن دولي وإزدهار إقتصادي.

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1،المصدر السابق، ص38 .

[2] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق ، ص18.

[3] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق ، ص18.

نجد بعض الدول قد إتبعت سياسة التعدد الثقافي لكن نجحت في مواجهة عوائق التعددية الثقافية، عن طريق إتباع تدابير تسمح بالعدالة والمساوة وفق مواطنة متعددة الثقافات.

"كما يؤكد جون ستيورات ميل حول الحاجة إلى الهوية المشتركة لضمان الاستقرار في الديمقراطية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تكون هذه المجموعات صغيرة جداً و معزولة جغرافيا في تأثيرها على الاستقرار العام للبلاد، فلا يشعر بالقلق إزاء إمكانيات إنشاء أقاليم قومية في النزاعات الدولية، فحال الأقليات القومية في الولايات المتحدة الأميركية هي ليست منقسمة بل واحدة."[1]

هنا تكون الولايات المتحدة الأميركية نموذج للإستقرار و الأمن رغم التنوع، فلقد أنشأت أقليات قومية تتسم بعدم التميز وفق الجنس و اللون و الدين، في الولايات المتحدة الأمريكية لا تشعر أنك مقيد.

"و وفقا لأغلبية الباحثين المطلعين، فقد ساهم الإفتقار إلى التعددية الثقافية في فرنسا مثلا، في صورة سياسات تستهدف تكافؤ الفرص، في تكوين مستويات عالية من البطالة لدى أفراد الأقليات، حيث تكون الديموقراطية هي اللعبة الوحيدة المتاحة، وهنا تسمح للجماعات العرقية، بتقديم مطالبها وقيام بحراك سياسي".[2]

من هنا يكون غياب الإعتراف الرسمي بالأقليات، بما فيها سياسة تكافؤ الفرص، حيث عملت هذه السياسة على خلق التفاوت و الفروقات طبقية.

"وعليه إذا كان كيمليكا، يعتقد أن التعددية الثقافية الليبرالية تحافظ على السلام العرقي وتقلل من التفاوت، و تعالج المظالم، وتدعم الليبرالية و الديمقراطية، وتقوي ثورة حقوق الإنسان فما هو تبرير هذا الإعتقاد تتسم نظرية كيمليكا التقيمية لتعددية الثقافية الليبرالية من الناحية العلمية، بأنها نظرية متفائلة، فرغم تأكيد على صعوبة تقديم أحكام نهائية حول التعددية الثقافية، و لأن هدف التعددية الثقافية الليبرالية يلخصها في فكرة المساوة بين الجماعات والحرية داخل الجماعات، وقد تؤدي المساواة إلى إنتهاك حقوق الإنسان وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالمساوة بين الجنسين (الرجل و المرأة)."[3]

---

[1] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة ، المصدر السابق، ص106، ص107.

[2] ويل كيمليكا، اوديسيا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق، ص 139.

[3] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج2، المصدر السابق، ص 109 .

رغم كل الانتقادات نجد كيمليكا يدافع عن التعددية الثقافية الليبرالية، بالنظر إلى ثلاث أشكال رئيسية هي: الجماعات القومية، و السكان الأصليون، و المهاجرون.

1-أثر التعددية الثقافية الليبرالية على المساوة بين الجمعات:

يرى كيمليكا أن بعض النقاد ذهبوا إلى أن سياسات التعددية الثقافية الليبرالية، تمثلت في إخفاء الواقع المستمر للأقليات العرقية والعنصرية و الإكتفاء بالاعتراف الرمزي دون اللجوء إلى الإصلاحات.

"فبالنسبة للجماعات القومية الثانوية: يرى كيمليكا أن هناك ميل متزايد داخل الديمقراطيات الغربية إلى إحتواء الجماعات القومية الثانوية، وتعد الفدرالية المتعددة القوميات إحدى الإصلاحات الجوهرية، وبالتالي تمكنت الأقليات القومية من الحكم الذاتي للإقليم و الإعتراف بوجود لغة رسمية لها داخل هذا الإقليم، وهذا النموذج يجعل الأقلية القومية، تتساوى مع الأغلبية في القدرة على تأكيد ثقافاتها في المجال العام".[1]

"من هذا يمكن القول أن الفدرالية متعددة القوميات عملت على أن تسير بالتوازي مع الإعتراف بوجود حقوق لغوية وثقافية غير إقليمية. تمتلك مطلبان رئيسيان لدفاع الليبرالي عن حقوق الأقليات: إن الحرية الفردية مرتبطة بالإنضمام إلى مجموعة قومية، والحقوق الجماعية الخاصة يمكن أن تعزز المساوة ما بين الأقلية و الأغلبية".[2]

أما فيما يخص الحقوق دفاع عن الأقليات فيجب على الليبرالية، الإلتزام بحرية و المساواة داخل إقليم، فلقد جعلت هؤلاء يستندون للفدرالية متعددة القوميات.

"يرى كيمليكا بخصوص سكان الأصليون: إذا كان السكان الأصليين يضلون متضررين في جميع المؤشرات، كالتعليم والصحة والدخل و الوظيفة ومعدلات الإنتحار، إلا أن الدرسات بينت أن التفاوتات تقل في البلاد التي لديها سياسات أكثر قوة تجاه حقوق

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق، ص176.

[2] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق، ص88.

السكان الأصليين، وبالتالي فإن استراتيجيات التقليل من الفقر تكون جيدة عندما تكون مقترنة بإحترام قضايا الحق في الأرض وحقوق الحكم الذاتي."[1]

وهذا الشكل من التعددية الثقافية عمل على التقليل من التهميش السياسي، فلقد أصبحت ثقافة ولغة سكان الأصليين إحتراما وظهوراً أكثر، فهناك تحول من سياسة الإستيعاب تجاه التخلص من الإستعمار الداخلي، إلى الإعتراف بوجود قانون سكان الأصليين.

وبالنسبة للمهاجرين: "فلقد عرفت البلدان التقليدية الهجرة، فتحولت الهجرة من نماذج الإستيعاب و الإستبعاد إلى نماذج جديدة للتكامل المتعدد الثقافات، ويعد الإعتراف بالهوية التغير الواضح، فبعد أن كان ينظر إلى المهاجر على أنه غير وطني، أصبح التعبير عنها في المجال العام أمر طبيعيا، فالهوية العرقية بالنسبة لأغلب الجماعات المهاجرة لم تعد وصمة عار أو مصدر خوف، بإستثناء المهاجرين المسلمين بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، واجه المهاجرون من الدول العربية والإسلامية، ضغوطا لإخفاء هويتهم العرقية والدينية."[2]

و هذا يعني أن حال المهاجرون يتحول و يتغير نحو الأفضل، مقارنة بفترات زمنية سابقة وهذا أثر إيجابي على تحقيق المساواة الثقافية و السياسية و الإقتصادية، بين جماعات المهاجرين وغيرها من الجماعات.

2-أثر التعددية الثقافية الليبرالية على الحرية داخل الجماعات:

يري كيمليكا أن بعض النقاد قد أرجح أن سياسات التعددية الثقافية منعت إنتشار القيم الليبرالية داخل بعض الأقليات.

فبخصوص الجماعات القومية الثانوية: يعتقد كيمليكا أن الفدرالية متعددة القوميات حققت التقوقع الليبرالي في الغرب، وذلك لأن أشكال الحكم الذاتي تعمل داخل قيود الديمقراطية الليبرالية، التي تدعم الحقوق الفردية، حيث تخضع لنفس القيود الدستورية التي تخضع لها الحكومة المركزية.

وعليه فهي لا تملك القدرة على تقييد الحرية الفردية، بإسم المحافظة على الثقافة.

[1] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق، ص 184.

[2] المصدر نفسه، ص193.

"يعتقد كيمليكا أن الثقافات المجتمعية هامة لحرية الناس، لذلك لابد على الليبراليين أن يهتموا بمدى إستدامة الثقافات المجتمعية، وأنه بحاجة إلى النظر بإيجاد طبيعة الحرية".[1]

و فيما يتعلق بالسكان الأصليين: "يؤكد كيمليكا أن أهم المخاوف تظهر في مجتمعات لها قدر قليل من الديمقراطية أو تغيب فيها الليبرالية، ففي الأنظمة الديمقراطية الغربية المتماسكة، يطالب قادة السكان الأصليين بضرورة الخضوع لقرارات الحكم الذاتي الخاص بهم، ولنظامهم الشرعي المعتاد دون أن يتعارض ذلك مع المبادئ الديمقراطية الليبرالية الشائعة."[2]

نفهم من هذا أن إستخدام السكان الأصليين تأسيس دساتيرهم الديمقراطية ومحاكمهم الخاصة، هي الطريقة المثلى والفعالة لتنمية الإجماع على القيم الديمقراطية الليبرالية ولحماية حقوق فردية.

"نجد الدولة تمنح السمة الأساسية الخاصة بالليبرالية حريات أساسية معينة لكل فرد، في إختيار كيفية قيادة حياتهم و تسمح لهم بإختيار مفهوم الحياة الجديدة، فهي تسمح لهم بأخذ القرار و إستخدام خطة لبناء حياة جديدة يأملون أن تكون حياة أفضل."[3]

من هذا يكون السكان الأصليين يخضعون لحريات، يجب عليهم إستخدمها وفق دساتير قانونية تخدم الفرد والجماعات .

أما بالنسبة للمهاجرين يقول كيمليكا " إن تنمية ثقافة حقوق الإنسان، مع الأليات القوية للكشف العام و الضمانات القانونية، ضمنت أن يظل تفسير سياسات التعددية الثقافية للهجرة، وتطبيقها ضمن قنوات ليبرالية."[4]

ومعنى هذا سياسات التعددية الثقافية حصرت الهجرة داخل ضمانات و آليات قانونية تسمح لهم بإستخدام حريتهم للهجرة إلى بلد أخر يرغبون العيش فيه لكن بشرط إحترام قوانين تلك الدولة .

[1] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر السابق، ص123.
[2] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر السابق، ص189 .
[3] ويل كيمليكا، مواطنة الثقافات المتعددة، المصدر نفسه، ص.123
[4] ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، المصدر نفسه، ص 200.

المبحث الثاني: واقع التعددية الثقافية في لبنان

التعددية الثقافية في لبنان:

"اثبتت العلاقات المجتمعية في لبنان, عبر تاريخه الحديث والمعاصر ان ثقافة المجموعات الطائفية, رغم الدعايات الكاذبة حول "الديمقراطية التوافقية" [*], قامت في كثير من الاحيان على الرفض "الاخر" والتحريض والتسلط عليه وسلبه حقوقه الى درجة تخوفه والغائه "[1]

في مضمون هذا فان العلاقات المجتمعية في لبنان بالرغم من زعمهم في تبنيهم للديمقراطية التوافقية الا انها كانت ترفض الاخر وكانت هناك عمليات لسلب ونهب واحتقار للأخر وحقوقه وحتى الى درجة تخويفه ومعنى مفهوم الديمقراطية التوافقية .يقول ارند ليبهارت حول هاته الاخيرة على انها "من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية"[2]

ومن خلال هذا نفهم معنى الديمقراطية التوافقية سواء من خلال الشرح المصطلحي او التعريف فهي تعني معنى واحد وهو التعاون والاشتراك بين الافراد او الاخر ويجتمعوا في اراء واحدة وكما كما عرفها ارند على انها هي القدرة على تخطي الانقسامات القطاعية في المجتمعات يوجد فيها تنوع في الانتماءات وهذا كله بهدف واحد وهو تحقيق التعاون والاشتراك مع الاخر.

---

[*] الديمقراطية التوافقية"انظر الموسوعة السياسية ,الاعداد العلمي , الهام ناصر. © political encyclopedia2021الموقع http:// politecal.encyclopedia.org ،يوم 15ماي الساعة 2022

معناها :ان الديمقراطية كلمة يونانية الاصل وتعرف تبعا للمعجم السياسي من قطعتين الاول :الشعب والثاني:حكم كما تعرف في المعجم الرائد "نظام سياسي "تكون فيه السلطة للشعب ,من نواب ونحوهم "وكذلك المعجم نفسه يعرف التوافقية ,التوافقية ,توافق على انه (و.ف.ق) 1القوم: اتفقوا وساعدوا انفسهم و بعضهم الاخر 2القوم في الامر: تقاربوا ,القوم في الام :كانت ارائهم فيه واحدة.

[1] عبد الرؤوف سنو, لبنان التعددية الثقافية ,وثقافية التعدد سنة 2018 ص01 يوم 15ماي2022 , 16:05. الموقع https://www.academia.edu

[2] إلهام ناصر، الموقع السابق نفسه، على الساعة 16:35 يوم 2022/05/15.

لهذا "يصر المسيحيون على خصوصية ثقافتهم الدينية وتجربتهم التاريخية ,فما يعتبر المسلمون المتأثرين بدورهم بدينهم ,ان لا وجود لثقافة لبنانية منفصلة بنفسها وان ما يروجه المسيحيون هو ثقافة غربية ,فيما الواقع الصحيح هو ثقافة عربية وعاؤها الإسلام"[1].

ومعنى هذا ان المسيحيون كانوا دائما محافظين على خصوصية ثقافتهم خاصة الدينية ونجد انن المسلمون يرفضون وجود ثقافة لبنانية منفصلة وان ما يقوم به المسيحيون هي سوى ثقافة غربية ,ويؤكدون ان الواقع الصحيح هو وجود ثقافة عربية وعاؤها الاسلام.

"اما الثقافة, وان تعددت محاولات تعريفها, وتنوعت, بل واختلفت فلن تستطيع ان تخرج من كونها سعي من قبل الناس, أفرادا أو جماعات, لتحقيق تفاعل أو تفاعل أو تفاهم أو تصالح او حتى تمايز لهم مع البيئة المحيطة لهم."[2]

ومعنى هذا ان الثقافة تشمل الافراد جميعا باختلاف أجناسهم وأنواعهم وأحوالهم حتى تشكل لنا تفاعل وتفاهم ,فهي نتاج لما يقوم به الافراد زهي تلائم وتصالح مع البيئة المحيطة بهم ,وهذا يثبت أن الثقافة جاءت شاملة لمختلف الاجناس او الافراد وما يجمعهم هو التناغم والتفاهم والتقبل والاحترام للاختلاف المتواجد بينهم وهذا من احد العوامل لتحقيق الثقافة والحفاظ عليها.

"ومن ناحية أخري وصف الثقافة في لبنان لعام 2012 بأنها نتاج التنوع والهجرة والصراعات وقدرة البنانين على المبادرة والتأقلم والانفتاح و الانتاج والتدبير و التكيف."[3]

ومن خلال هذا نفهم ان الثقافة وتنوعها في لبنان ارتكزت على التنوع في حد ذاته والهجرة والصراعات وهذه العوامل نجحت من خلال تأقلم الافراد البنانين معها وخذا ما ساعدهم على عملية التطور والانفتاح والتكيف الذي حصل في المجتمع من خلال ظاهرة الاختلاف سواء الديني او الثقافي او الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي فكل هذه العوامل الى تواجد التنوع وهذا ما جعلهم يحققون ما يسمى بالتنوع الثقافي.

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع الالكتروني السابق . 10:15 يوم 16 ماي 2022 ص01.
[2] دوجيه فانوس التنوع الثقافي ووحدة الانتماء الوطني في لبنان 10:20 يوم 16 ماي 2022. موقع الكتروني https:// aliwaa.com.lb
[3] عبد الرؤوف سنو، الموقع الالكتروني نفسه، 10:50 يوم 16 ماي 2022 ص 01.

"وكان مؤتمر الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان قد ذهب خلال العام 1986 الى أبعد ذلك بالقول: ان الثقافة اللبنانية تعددية وتقزم على الاختلاف بالرؤية السياسية والحضارية لدى الطوائف في لبنان وهذا بالطبع بتأثير الترابط بين الدين والثقافة وتأثير الدين في الثقافة ". [1]

ونفهم من خلال هذا ان التعددية الثقافية كان معترف بها وموجودة في لبنان وكان اساسها الاختلاف بالرؤيا السياسية والحضارية لدى الطوائف ,وعندما نذكر الطوائف فهذا يشير الى تواجد فرق وكل فرقة لها دينها وثقافتها في حين نجد هذه التعددية قامت على تأثير الدين في الثقافة وعلى الترابط الذي وجد بينهما، فهذا يوضح ان التعددية الثقافية قامت في الاساس على ارتكازها على الطوائف والاختلاف في الاديان والثقافات, فالدين كان له تأثير على الثقافة اللبنانية.

وبذكر الطوائف تاريخيا "قام المكون المجتمعي في جبل لبنان, خلال الحكم العثماني, ثنائية دينية تمثلت في الطوائف المسيحية التي شكلت خلال القرن التاسع عشر قرابة 80% من مجموع السكان ,بغالبية مارونية 58% ,والطوائف الاسلامية التي لم يصل حجمها ,بمختلف مذاهبها الى 20% من سكانه ,وقام التعايش الطوائفي في حينه على ثلاثة مرتكزات".[2]

ومن خلال هذه المرتكزات ظهرت فكرة التعددية الثقافية من لبنان صغير الى لبنان كبير,من أهمها :

1- بقاء كل طائفة في بلدتها وقريتها, على دينها ويقينها ,تمجد قيمها وتاريخها ,وتطور ثقافتها وتجاربها بحرية وبمعزل عن الأخر.
2- التباين في الحجم الديمغرافي الطوائفي, الذي اخذ بعده التاريخي وتحول لصالح المسيحيين في جبل لبنان, والموارنة تحديدا" . [3]

يوضحان هذان المرتكزان اهم ما انطلقت به التعددية الثقافية من خلال فكرة الطوائف ,اللتان هما المارونية والمسلمين ,فقد قاما بالتعايش بشرط كل طائفة تبقى داخل قريتها ولها الحق في ممارسة دينها وعاداتها وثقافتها بكل حرية .ومن خلال الحكم التاريخي لتواجد هاته الطوائف ,فقد كانت المسيحية بحكم انها الفئة الاكبر تواجدا مجتمعيا فقد كان الدين المسيحي هو الشائع في لبنان.

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق نفسه ، 09:12 .17 ماي 2022.ص 01.
[2] عبد الرؤوف سنو، التعددية الثقافية وثقافة التعدد في لبنان.09:35 يوم 17 ماي 2022 الموقع الالكتروني http://claudeaboucharca.com، thaqafiat
[3] الموقع السابق نفسه، academia.edu 9:48 يوم 17 ماي 2022.ص02.

وهذا يدل على ان الدين كان يلعب دور كبير في تحديد مفهوم التعدد الثقافي الذي انتشر في لبنان .وبحكم المسيحية كانت هي المنتشرة فكانت الثقافة المسيحية هي المشكلة الاكبر والمعبرة عن المجمل العام في البلاد.

"تلبية المصالح المتبادلة على اساس العلاقات الوظيفية والتعاون في المجالين العسكري والسياسي وفق الانتماءات الحزبية (القيسية واليمينية) لا الطائفية, مت دون ان يؤدي هذا التعاون الى حالة المجتمعي" [1].

وتعتبر الركيزة الثالثة هي التعاون ما بين المسلمين والمسيحيين في ظل المصالح المتبادلة تحت شعار الخدمات او العلاقات ,الوظيفية لا الطائفية ودون ان يؤدي هذا التعاون الى الانصهار المجتمعي ,وهذا وان دل على شيء فهو يدل على ان الطائفتين كانتا متخوفتين بتعالي احداهما على الاخرى وتحول الحكم فهذا خلق نوع من الخوف والتعصب بيتهما ,ومن هنا ظهرت فكرة ان المسيحيين يرون انهم هم الحضارة المتفوقة والمسلمين يميلون نجوى الدولة العثمانية بالرغم من ضعفها وتراجعها امام الغرب المسيحي ,ومن هنا بدأت فكرة تأسيس لبنان الكبير وبناء كيان كبير.

"ان الوعي لفاعلية التنوع الثقافي في لبنان في تعميق وحدة الانتماء الوطني ,وتعزيزها يفرض عددا من الممارسات التي عليها ان ترعاه وتساهم في تنميته ضمن المسار الصحيح فلا يتحول التنوع الى اختلاف ,ولا يتحول الالتقاء حول الانتماء الوطني من ممارسة وحدة الى تأزيم يوجب التفرقة والتشتت والاضمحلال"[2].

وهذا يثبت ان لبنان الكبير جاءت لتوحيد وليس لخلق التشتت والاضمحلال وهذا البناء هو الحفاظ على كيان الوطن وعلى الاختلاف الذي وجد في البلاد سواء اختلاف ثقافي او ديني.

"منذ تأسيس دولة لبنان الكبير, وتجميع طوائف متعددة في فضاء جغرافي, في ظل نظام يكرس ازدواجية الطائفية وسياسيا ومجتمعيا وبدأت مقولة "التعددية الثقافية", تطرح بوضوح, ثقافة المسيح وثقافة المسلمين, بمعنى ان لبنان منقسم الى ثقافتين, تستندان الى الدين, فتقوم الاولى على "الخصوصية اللبنانية...فيما تجاهر الثانية بالهوية والانتماء العربين."[3]

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق 17:50. 17 ماي 2022.ص02.

[2] الموقع السابق نفسه، جريدة اللواء 17:30 .17 ماي2022.

[3] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق نفسه، 18:10. 17 ماي 2022 ص02.

وهنا تنطلق التعددية الثقافية في لبنان تحت ظل المسيحين والمسلمين ,في حين ان كل طائفة لها موقفها الجغرافي ولكن العامل الديني لعب دور مهم في اثبات الاختلاف بين الطائفتين ,وفي تواجد التعددية الثقافية بحيث ان المسيحين نادوا بالخصوصية اللبنانية ومحاولة فصل لبنان عن محيطها الغربي والاتجاه الثاني اللذين قاموا على اثبات الانتماء والهوية العربية والدفاع عن الاسلام والمقدس "القران الكريم."

"صارت عملية تشكيل الهوية وانتماء المواطن امرا شائكا يكتنفه الكثير من التعقيد مما يجعل من "امر ادارتها شأنا سياسيا واجتماعيا وتربويا غاية في الأهمية"[1].

ومع بلوغ عامل الهوية والانتماء الدور الاساسي في المواطنة واثبات كيان الوطن اصبح امرا شائكا يملاه التعقيد مما جعل هذا الامر داخل ضمن المجالات السياسية والاجتماعية والتربوية امرا بالغ الاهمية.

ومع بروز فكرة الطائفية اثبت هذا مدى ترابط الدين بالثقافة وحتى الدين والسياسة ,ومن كل ما قلناه نجد ان الخلافات التي وجدت بين اللبنانيين باختلاف اديانهم لم تكن بسب الدين وانما ظهرت بسبب الإيديولوجيات والانتماءات التي ظهرت حول تكون لبنان وحول الهوية والانتماء في تأسيس وطن وكيان معترف به وهذا نتيجة تمايل المنطقة بين عالمين مختلفين عربي وغربي ,وهذا ما خلق الاختلاف والصراعات فيما بينهم وهذا ما أضعف فكرة تكون مجتمع واحد.

I- محددات التعددية الثقافية:

"عقب إنشاء 'دولة لبنان الكبير' بإرادة السلطة المنتدبة عليه ,فرنسا ,خدمة للموارنة و بالتالي مصالحها في المنطقة ,و في مقابل رفض المسلمين كيانا منفصلا عن سورية , بدأت طوائف لبنان توظف اللغة في صراعاتها الثقافية لإيجاد الهوية القومية التي تناسبها"[2] .

[1] جامعة بني يوسف مجلة كلية التربية –التنوع الثقافي و آليات تعزيزه بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر –إ-خديجة محمد كمال سعد الشاذلي عدد يناير الجزء الثاني 2020.ص338.

[2] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق 10:15يوم 18ماي 2022ص03.

من خلال هذا يتضح لنا أن بعد إنشاء دولة لبنان الكبير و بعد قيام الرفض و القبول من خلال الطوائف رجعوا إلى مؤسسات التعددية الثقافية ألا وهي اللغة بحيث تعتبر اللغة من أهم الركائز للتعدد و التنوع وللمعرفة ,و هي عماد الثقافة و باعتبار أن لبنان الكبير ضم طائفتين فهذا يعني تواجد لغتين .فأعتبر تعدد اللغات أمر ضروري بحيث تعتبر اللغة هي شبيهة بالمفتاح الذي من خلاله يظهر التأثير الذي تتركه اللغة على الفرد و مدى تأثره بالثقافات الأخرى التي من خلال اللغة يستطيع أن يفهمها و يدركها و بالتالي فهي الوعي القومي و نموه , و كما جاء رفض المسلمين إلى الديانات و الثقافات الخارجية و محاولتهم في حماية الدين و المقدس "القرآن" أصبحت فكرة اللغة ضدهم هي الرمز و الركيزة و الهوية الحقيقية لثقافتهم العربية.

"دافع المسلمون عن اللغة العربية الفصحى "ورفضوا أي مساس بها أو استبدالها بأي لغة أخرى ,و اعتبر المربي عمر فروخ أن ذلك يسيء إلى كتابهم المقدس "القرآن" بصفة الكتاب الذي أنزل بالعربية الفصحى و يخدم وفق رأيه إرادة استعمارية , و هذا ما أجج الصراع الثقافي في لبنان و انعكس بالتالي أزمة هوية"[1]

و هنا فتحت الصراعات حول فكرة أهمية اللغة خاصة اللغة العربية بحكم أن القرآن الكريم كتب بها و إن تم استبدالها فهنا قد تم المساس و الإهانة إلى المقدس و هذا ما رفع من حدة الصراع الثقافي في لبنان ,و هذا ما جعل لبنان تنقسم إلى فئتين ,مسيحية وإسلامية 'الأولى تعبر عن الثقافة الغربية و الثانية عن الثقافة الاسلامية.

"كانت مواد التدريس في المدارس تقوم على اللغات الأجنبية و بخاصة الفرنسية في وقت كانت فيه ,قبل اتفاق الطائف ,نسبة 45 بالمائة من التلامذة في التعليم ما قبل الجامعي في المدارس الرسمية , و في مقابل نسبة 55 بالمائة في المدارس الخاصة والأجنبية"[2] .

كانت المواد التعليمية في المدارس تعتمد على اللغات الأجنبية, و خاصة الفرنسية في وقت كان 45 المائة من طلاب التعليم قبل الجامعي في المدارس الحكومية قبل اتفاق الطائف , مقابل 55 بالمئة في المدارس الخاصة، "تعد قضية لغة التدريس من أهم القضايا

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق. يوم 18 ماي 2022 ، 22.36،ص04.

[2] الموقع السابق ، thaqafiat يوم 2022/05/18، 23:00.

المتناولة في تطور التعليم ,إذ هي الوسيلة التي تنتقل عبرها العلوم و المعارف إلى المتعلمين و من ثم فهي القناة التي يعبر من خلالها المتعلمون عن فهم ,و الأداة التي تمكنهم من التعبير عن آرائهم فيما تعلموه و درسوه" [1]

تعتبر مسألة لغة التدريس من أهم القضايا التي يعبر من خلالها نقل العلم و المعرفة إلى المتعلمين و هي تعتبر القناة التي يعبر من خلالها على الآراء حول ما تعلموه و درسوه. لا فأهمية اللغة أصبح أمر ضروري و تعلم اللغات يسهل عملية التواصل بين الدول, فأصبحت ازدواجية اللغة أو تعدد اللغات أمر ضروري.

تعتبر اللغة و التعليم لهما دور في ابراز الهوية الفردية و المجتمعية ,"فقد اتسمت كتابة التاريخ و تدريسه بالتلاعب الإيديولوجي ,في ظل طائفية مجتمعية و طائفية سياسية تتغذيان من بعضهما بعضاَ, ثم زادت حرب لبنان من حدّة الانحدار تاريخ يلبي حاجات الطوائف و المناطق ,للإبقاء على المجتمع في حالة نزاع دائم مع ذاته , و غابت في الوقت ذاته المعايير العلمية في كتابة التاريخ التي من أولى شروطها المنهجية ,أن يتحرر المؤرخ من مؤثرات البيئة المجتمعية"[2]

اتسمت كتابة التاريخ و تدريبه بالتلاعب الإيديولوجي في ضوء الطائفية الاجتماعية و الطائفية السياسية التي تغذي بعضها البعض,ثم كثفت حرب لبنان الانحراف نحو التاريخ الذي يلبي احتياجات الطوائف و المناطق حفاظا على المجتمع .في حالة صراع دائم مع نفسه ,بينما في نفس الوقت غابت المعايير العلمية في كتابة التاريخ ,فإن أحد شروطه المنهجية الاولى هو تحرير المؤرخ من تأثيرات البيئة المجتمعية .

"فقرائتنا للتاريخ اللبناني يحيلنا باستمرار إلى استنتاج مؤسف وحيد و هو الاختلاف على هوية لبنان ودوره كان محل خلاف و اختلاف .و أن هذا الخلاف سرعان ما كان يتحول إلى نزاع أو صراع ,و خاصة عند تبدل موازين القروبين فئاته و أتباع أديانه و طوائفه ."[3]

---

[1] المجلة السابقة ،كلية التربية، ص351.

[2] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق ، يوم 2022/05/18، 23:30، ص04.

[3] خبر كزاري –تقريب–التنوع الديني و الثقافي في لبنان بقلم سامي خضر سنة 2010–يوم 27ماي 2022–11:01 وكالة الانباء الترتيب " (TNA) "RHP://www.Laghrib news .com

الاختلاف الذي يتواجد داخل لبنان كان سبب محاولة إثبات الهوية و لكن مع إختلاف الطوائف و مع تبدل الموازين و الاوضاع داخل البلد بين هاته الفئات أو الطوائف أصبح يخلق الاختلاف و الصراع الذي بات سبب في التحول داخل لبنان .فصار رفض المسلمون لهوية المسيحية , بإعتبار أن لبنان اضحى وطنهم الجديد فرفعوا راية الحضارة الاسلامية و من جهة نجد خوف المسحيين من الذوبان في قيم المسلمين و ثقافتهم في حال أمسكوا بالحكم فهذا ما جعل الصراع يشتد داخل لبنان لأجل إثبات الهوية .

قبل سقوط الدولة العثمانية ,بقليل ,جاهر المسيحيون , في ظل "التعددية الثقافية "التي أفرزتها الطائفية المجتمعية,"على صعيد هوية لبنان لعروبتهم , و عملوا على الحفاظ على الثقافة العربية , عبر جمعياتهم و أدبياتهم و أشعارهم .و سعو إلى قواسم مشتركة مع المسلمين للتخلص من العثمانيين , كانت العروبة أبرزها , وتبلور ذلك في عمل مشترك عشية الحرب العالمية الاولى "مؤتمر باريس الاول ,العام 1913,مما أدى إلى اختفاء الرابطة العثمانية ."[1]

و معنى هذا أنه على صعيد الهية اللبنانية , في ظل التعددية الثقافية التي نتجت عن الطائفية المجتمعية ,أعلن المسيحيين قبل وقت قصير من سقوط الدولة العثمانية .عروبتهم ,و عملوا على الحفاظ على الثقافة العربية من خلال الجمعيات و الادب و الشعر ,و بحثوا عن قواسم مشتركة مع المسلمين للتخلص من العثمانيين وكانت العروبة هي الأبرز, تبلورت في عمل مشترك عشية الحرب العالمية الاولى ,مما أدى غلى إختفاء العصبة العثمانية ,و هنا بدأت النخب الاسلامية بالفصل ,مؤقتا هن هوتيهم العربية و هويتهم الاسلامية بسبب طموحاتهم القومية على حساب إنتمائهم الديني ,فما الذي جعل المسحيين ينقلبون على العروبة بعد الجرب العالمية الاولى .

"أخذت الثقافة توظف في الكيان اللبناني الجديد سياسيا, من قبل كل طائفة على حدة لتأكيد خصوصيتها في النزاعات الطائفية السياسية و المجتمعية ,عبر تمجيد قيم ماضيها و تاريخها و تراثها و عقيدتها , وصولا غلى الانتماء إلى الهوية الطائفية "[2]

بدأت الثقافة في الكيان اللبناني الجديد سياسيا من قبل كل طائفية على حدة لتأكيد خصوصيتها في الصراعات الطائفية السياسية و المجتمعية ,من خلال تمجيد قيم ماضيها و حاضرها و معتقداتها وصولا إلى الانتماء إلى الطائفية و الهوية.

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق 18ماي 2022 23:05 ص 04

[2] عبد الرؤوف سنو، الموقع نفسه، 8:30. 30-ماي -2022 ص05.

"هكذا يجد اللبنانيون ,كذلك العرب ,أنفسهم وجها لوجه على هذا الصعيد مما يدفعهم إلى تعميق نظرتهم الدينية وإغناء تجربتهم الروحية بالإحتكاك و الفهم المتبادل مما يدفعهم إلى الخلوص إلى قيم روحية واحجة مستندة غلى أرضية متينة و مما يجعل عيشهم و حياتهم المشتركين أمرا طبيعيا بل و حتى أنه يكون لهم أعياد مشتركة كعيد البشارة الذي أصبح يوم تعطيل رسمي وطني "[1]

تعتبر هذا دعوة إلى النظر في الامور التي تجمع بين الطائفتين للتفرقة و الصراعات بحكم أن هناك أمور تجمع و لا تفرق و كل طائفة لها دينها و قيمها و لكن تبقى القيم الروحية قيم جامعة بحكم الارض التي تجمعهم وهذه الاخيرة أكبر دافع لتواجد امور تجعل العيش سهل و مريح للطائفتين من خلال تواجد أعياد مشتركة فيما بينهم حتى تكون هناك نقطة إلتقاء و الابتعاد عن الصراع السياسي او الاجتماعي و غيرها.

"من هنا كانت العروبة تعني بالنسبة إلى المسحيين تيارا حضاريا ,ثقافيا ,فكريا ,لغويا, ادبيا , و ليس سياسيا ,فيما كانت تعني الاسلام بالنسبة لمعظم المسلمين صحيح أن الميثاق الوطني للعام 1943 حسم هوية لبنان بشكل ملتبس لكن هذا التعريف جلب الويلات على اللبنانيين ,ففسره المسيحيون على أنه إعتراف بالقومية اللبنانية ز كما جاء كمال الحاج الذي فلسف "القومية اللبنانية " فلسفة الميثاق الوطني فيما فسر المسلمون "الميثاق "بأنه عروبة لبنان و انتماءه واضحان جليان " [2]

من هنا كانت العروبة تعني بالنسبة للمسيحين تيار حضاريا و ثقافي و فكري و لغوي و غير ذلك , بينما كانت تعني الاسام بالنسبة للمسلمين ,صحيح أن الميثاق الوطني 1943قرر هوية لبنان بطريقة حضارية غامضة ,و لكن جلب هذا التعريف مصائب على اللبنانيين و تفسيره المسيحيين على انه اعتراف القومية اللبنانية و فلسفة الميثاق الوطني , بينما فسر المسلمون الميثاق على انه عروبة لبنان و مصلحتها واضحة .

II-حزب الله الشمولية ضد التعددية الثقافية:

"مع حزب الله كأقوى جهة عسكرية مذهبية مسلمة في لبنان يتلاشى أي أمل إلى الوصول إلى تعددية ثقافية عبر " ثقافة التعدد " , صحيح أن الحزب يدعي منذ العام 2012, أن هدفه الوصول إلى الدولة المدنية "المؤمنة" إلا أن ذلك للتعمية فقط ,و لا

[1] نطوان نصري مسره –"الادارة الديموقراطية للتعددية الدينية و الثقافية "لبنان من منظور عربي و مقارن ,جامعة القديس يوسف ,اليونيسكو لدراسة الاديان المقارنة و الوساطة و الحوار –سنة 2018 –د .ط .ص 218.

[2] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق.9:05 30 ماي 2022 ص 0.

حاجة هنا إلى تقييد دولة حزب الله المدنية "المؤمنة" , إذ لا مجال لذلك , فإن سياسة الحزب على أرض الواقع تقوم على تعميم ثقافة الدينية (الفارسية) على المجتمع داخل حيزه الجغرافي و العسكري و توسيع مروحة فرض "رأيه " على "الآخر" خرج مربعاته الأمنية و لا توجد في دويلته مساحة للديموقراطية السياسية و الاجتماعية" [1]

مع حزب الله باعتباره أقوى قوة عسكرية مسلحة من خلال ثقافة التعددية يتلاشى .صحيح أن الحزب سعى منذ 2012إلى الوصول لكن ذلك من أجل التنمية فقط . لا داعي هنا لتقييد أمن حزب الله المدني , فلا مجال لذلك . تقوم ,(إلى دولة 'مدنية(مضمونة سياسة الحزب على الأرض على تعميم ثقافته الدينة الفارسية على المجتمع ضمن فضاءه الجيوسياسي و العسكري و توسيع مجال فرض رأيه على الآخر خارج مساحته الأمنية ,و لا يوجد في دولته مساحة سياسية و اجتماعية ,ديموقراطية .

[1] عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية و ثقافة التعدد، الموقع السابق,ص(11).

خاتمة

خاتمة

يعتبر موضوع التعددية الثقافية من أهم المواضيع التي تستدعي التحليل والدراسة، من أجل تبيان التعدد والتنوع داخل قومية متجانسة، وهذا ما قد ذهب إليه ويل كيمليكا حيث أعاد النظر في كيفية التعامل مع التنوع الثقافي، من هنا يكون التنوع الثقافي مفهوم للإندماج و الإستيعاب بإعتبار الثقافة الوسيلة التي تعبر عن التنوع في ظل استجابات التنوع الثقافي، ومن بين أهم الإستجابات نجد التعددية الثقافية الليبرالية، وترتبط بمبدأ المساواة والحرية والإنفتاح على المهاجرين.

عملت التعددية الثقافية على التقليل من التهميش السياسي والانغلاق الأخلاقي والديني للأقليات المهاجرة وعملت على دعم حقوقهم في إطار التعدد الثقافي و التقليل من التمييز العنصري، ولقد انطلقت التعددية الثقافية من الإختلاف بين الهويات المختلفة للمجموعات الثقافية المختلفة.

عمل كيمليكا على إنتاج هوية مدنية واحدة تعتمد على القيم الديمقراطية، تتيح للمواطن بناء هوية ليبرالية أحادية في ظل التعدد، تقوم التعددية الثقافية الليبرالية الذي نادى بها كيمليكا على الإعتراف بالتنوع الثقافي، وفق مبادىء و أسس ليبرالية تحكم المجتمع متعدد الثقافات وتكون صالحة حتى للمجتمعات غير ليبرالية.

نادى كيمليكا ببناء ليبرالية في التنوع والتعدد تتجاوز الطرح الكلاسيكي القائل أن الإنسان كائن طبيعي لا يتأثر بالإعتراف الثقافي و أسس نظرية سياسية قائمة على الوحدة والإختلاف بين الثقافات، حيث أكد على توحيد والإندماج كل جماعات الثقافية في أمة واحدة.

عبرت التعددية الثقافية عن أزمة ليبرالية وسياسية حول الإعتراف والإندماج داخل دولة أمه فظهرت أزمة دوله أمه رغم البناء القومي في التعددية الثقافي فصاحب تلك الأزمة الحياد الدولي في دولة متعددة الثقافات فإختلفت الأراء حول الحياد الدولي بين الرفض والقبول، فكان مفهوم المواطنة مرتبط بحقيقة تغيرات السياسية والثقافية والإجتماعية التي حدثت في دولة متعددة الثقافات بإعتبارها دولة قومية متجانسة ، فكانت بذلك مواطنة الثقافات المتعددة ترتكز على مبادىء الديمقراطية الليبرالية.

على الرغم من أن نظرية سياسية التي قدمها كيمليكا حول التعددية الثقافية الليبرالية فلقد عبر عن التعدد والتنوع داخل قومية متجانسة إلا أنها لم تطبق في كل عالم فمنهم من اعتبر تعدد انتهاك لحقوق سكان الأصليين في وجود اقلية تطالب بإحترام حريتهم في تعبد وتدين و إستخدام لغتهم بإعتبار تعدد وسيلة لتعامل مع الأقليات.

خاتمة

تعرضت التعددية الثقافية الليبرالية لمجموعة من الإنتقادات وهذا أدى التقليل من قيمتها فلقد عجز المجتمعات على التعامل مع مسائل التنوع والتعدد فلم تستطيع مسايرة نظرية تعددية الثقافية وانحصر ظهور التعددية الثقافية في المجتمع العربي بين القبول والرفض .

لقد توصلنا في نهاية هذا البحث إلى عدة نتائج ومن بينها:

- أن التعددية الثقافية الليبرالية تستدعي التحليل والدراسة.
- أن التنوع الثقافي مفهوم للإندماج و الإستيعاب.
- ظهور التعددية الثقافية في المجتمعات الغربية كان بفعل الحروب و الهجرة.
- ظهور أقليات قومية في المجتمعات الغربية تطالب بحرية والمساواة.
- فكرة الحيادية الدولية جعلت الدول تقوم بإعادة التفكير في بنية النظام الدولي.
- تنوع أشكال و أصول التعددية جعل الحقوق بين الجماعات والأقليات تعيد صياغة هيكلة الحقوق مبنية على المساواة والحرية والعدالة في ظل نظام متعدد الثقافات.
- الإقرار بأهمية سياسات التعددية الثقافية التي تمنح لسكان الأصليين والأقليات القومية بعض الامتيازات وإعفاءهم من بعض القوانين الرسمية.
- ضرورة وجود قواسم مشتركة من أجل العيش رغم الإختلاف، ومنها التأكيد على مواطنة متعددة الثقافات.
- إلغاء الأحادية المتطرفة واحترام التنوع الثقافي و الإختلاف الديني واحترام حريات وعادات.
- الإعتراف بالإختلاف داخل مواطنة متعددة الثقافات.
- منح الأقليات القومية حقها في العيش بسلام وضمان حقوقهم وحرياتهم حسب طبيعة عيشهم.
- ضمان الحياة الكريمة لكي يعم السلام والأمن والإستقرار داخل دولة متعددة الثقافات.
- ضرورة إحترام جميع وعدم تمييز والتهميش بين السكان الأصليين و الأقليات القومية.

- ضمان كرامة وحرية الجميع دون تمييز عنصري.
- تحقيق العدالة والمساوة من خلال التوزيع العادل للموارد دون تمييز ثقافة عن أخرى.
- ضمان التعايش السلمي داخل مواطنة متعددة الثقافات وذلك بإحترام الحريات والعدل بين الجماعات والأقليات القومية.
- جعل مفهوم التسامح وسيلة للعيش ضمن مواطنة متعددة ثقافات.
- التعددية الثقافية جعلت من دول العالم تعتبر التعدد والتنوع والإختلاف عبارة عن إدماج في ثقافة دولة أخرى.
- من أجل ضمان الإستقرار و أمن الدولة يجب دمج بين الوحدة السياسية والتعدد المجتمعي من خلال المساواة بين مختلف الثقافات والإعتراف بها رسميا.

تشكل التعددية الثقافية تحديات داخل مواطنة متعددة الثقافات، وهذا تحدي عبارة قلق أو حاجز يعبر عن الإعتراف بالثقافات الأخرى، وهنا سيحدث تنافس بين المجموعات الثقافية من أجل الإعتراف.

رغم أن ويل كيمليكا عندما عبر عن التعدد الثقافي داخل مواطنة متعددة الثقافات ذكر **كيمليكا** غالبية الأقليات في العالم على اختلافها من أقلية قومية، أقلية أصلية، أقلية مهاجرة، أقلية مستبعدة، أقلية منفية، لكنه لم يتطرق للأقلية الفلسطينية، في الدولة اليهودية هذا جعل الأقلية الفلسطينية فئة مهمشة داخل مواطنة متعددة الثقافات.

قائمة المصادر و المراجع

:

قائمة المصادر والمراجع

أ_ قائمة المصادر باللغة العربية :

1-كيمليكا ويل، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ت:إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت، العدد377، 2011.

2-كيمليكا ويل، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ت:إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت، العدد378، 2011.

3-كيمليكا ويل، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت:منير الكشو، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010.

4-كيمليكا ويل ، مواطنة الثقافات المتعددة، نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ت:هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2020.

ب_ قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1_ Kymlicka Will, Contemporary Political Philosophy:2ed, Oxford, Oxford university Press,2002.

2_ Kymlicka Will, Liberalism, Community and culture, Oxford, Oxford university Press,1989.

3_Kymlicka will, Multicultural adysseeys: Navigating the new international politics of diversity, Oxford, Oxford university Press, 2007.

4_Kymlicka Will, Multicultural Citizenship: ALiberol Theory Of Minority Rights, Oxford university Press, 2000.

ج_ قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الزاوي بغورة، الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2012.

2-الان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ت:جورج سليمان، العربية للترجمة،بيروت،ط1، 2011.

3-المصباحي محمد، فلسفة الحق عند هابرماس،كلية الاداب والعلوم الانسانية، الرباط، د.ط،2011.

4-امين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية ، دار الكتب القانونية، مصر، د.ط،2012.

5-ادم كوبر، الثقافة والتفسير الأنثروبولوجي، تر: تراجي فتحي، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 1990.

-6 باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، تر: مصطفى الحسوني، دار توبقال، الرباط، ط١، 2012.

7-باري بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، تر: كمال المصري، عالم المعرفة، الكويت، عدد 382، 2011.

8-باري بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج2، تر: كمال المصري، عالم المعرفة، الكويت، عدد383، 2011.

09- بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية (التنوع الثقافي والنظرية السياسية)، تر: مجاب إمام، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، د.ط، 2007.

10- بقار سلمان النجار، واخرون،جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة و الامة في الوطن العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت،د.ط،2014.

11- جاك باغنار، الدولة مغامرة غير أكيدة، تر: نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2002.

12- جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، تر: إبراهيم الصحراوي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،ط1، 2009.

13-جون جاري، مابعد الليبرالية، تر: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، مصر،ط1، 2005.

14- جون ستيوارت ميل، أسس الليبرالية السياسية، تر: إمام عبد الفتاح إمام و ميشال متياس، متياس، مكتبة مدبولي، مصر، د.ط، 1996.

15- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز الدرسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010.

16- دنيس كوش، مفهوم الثقافية في العلوم الإجتماعية، ت: منير السعيداني، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.

18 -صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، تر: طلعت الشايب، ط2، 1999.

19- علي راتانسي، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جداً ،تر: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، مصر، ط1 ،2013 .

20- عبد الله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، لبنان، ط1، 2008.

21-عبد الكريم عثمان علي، معالم الرحمة بين الإسلام والتعددية الثقافية، مؤتمر الدولي عن الرحمة في الإسلام قسم الدرسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة وادي نيل، السودان، ط د ، ط س.

22-علي الحوت، الهجرة غير الشرعية إلى آوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ط1، 2007.

23- عبد الله العتيبي عايض دريميج، التعددية الثقافية من منظور التربية الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2014.

24- فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربة، القاهرة، 1975.

25-كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، دار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010.

26-كمال التابعي، علي المكاوي ، علم الاجتماع العام، دار النشر الالكترونية،القاهرة،2007.

27- كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية ،قضايا ونقاشات، ت:احمد محمود، المركز القومي للترجمة،القاهرة،ط1 ،2013.

28- كينيشي أوهمي، الإقتصاد العالمي المرحلة التالية، مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت ،ط1، 2006.

29- مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، جداول، لبنان، ط1، 2014.

30-موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ت: سامي الدروبي وجمال الأتاسي، دار دمشق، دمشق، 1981.

31-محمد خطيب، الأنثروبولوجيا الثقافة، دار علاء الدين، دمشق، 2005.

32-ورويك موراي، جغرافيات العولمة، ت: سعيد منتاق، عالم المعرفة، الكويت، عدد 397، 2013

33-يوغرن هابرماس، اتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة، ت: عمر مهيبل، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

34- محمد سعدي، حول صراع الحضارات، افريقيا الشرق، المغرب،2006.

35-مالك بن نبي، شروط النهضة، ت: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1996.

36- سليم دولة، ما الثقافة، منشورات المستقبل، الدار البيضاء، 1990.

37- طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، ت: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2010.

38- نصيرة مسرة، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية، جامعة القديس يوسف، لبنان، د ط، 2018.

39-فولتير، رسالة في التسامح، تر: هنرييت عبودي، دمشق، دار بترا لمنشر والتوزيع، ط1 ،2009

د_ قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1_ jurgen Habrmas,Apres l'etet'nation, une nouvelle censtellation politique,Trod,Rainer Rocrlitiz,paris,Edit, fayard,2000.

2_William Galstom,liberal Purposes:Goods,Virtues,and Diversity in the liberalstate,combridge,cambridge university Press,1991.

3_ joseph Roz, Multiculturalism: aliberalperspevtive,Dissent,vol,41,n°1,1994.

4_ Robert Nozick,Anarchy, stste,and utopia, New York, Basic Books, 1974

5_chandran Kukatras,liberalism, Multiculturalism and oppression,in Andrew Vincent|ed|,Political theory:Tradition and Diversity,cambridge,cambridge university Press,1997.

د_ قائمة معاجم وموسوعات:

1-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1994.

2-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ط، د س.

هـ_ مجلات:

1-عبد السلام طويل، من التعايش إلى العيش المشترك، نظريات في تدابير التعددية الثقافية، وجهات نظر، مجلة الإحياء، المغرب.

2-مصطفى كحيل، موضوعية الوطن في فكر محمد أركون، من نقد إيديولوجيا الكفاح إلى رفض الدولة اليعقوبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد365، 2009

3-خديجة محمد كمال سعد الشاذلي، التنوع وآليات تعزيزه بالتعليم، جامعة بن يوسف، مجلة كلية التربية، عدد يناير، الجزء الثاني، 2020.

4-سلمى بالحاج مبروك، قراءة في كتاب مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، 2015.

5-يوبار اشر، التعددية الثقافية: مقاربة نقدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد8،العدد2 ، 2021.

6-اندرو هويد، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، ت: **محمد** صفار، المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الإجتماعية، القاهرة، العدد1830، 2012.

و-قائمة الرسائل الجامعية:

1-عبدالله العتيبي عايض دريميج، التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في التربية، تخصص التربية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014

2-عمر عبدالناصر، محاضرات في مقياس الإستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا في القرنين 19و 20 ، قسم التاريخ، جامعة قالمة، 2019، 2020.

3- نوال صوالح، حركات التحرر في آمريكا اللاتينيا، الثورة الكويتية 1959 ، نموذج مذكرة ماستر، تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، 2019.

ي- مواقع الإلكترونية:

1-إلهام ناصر، الموسوعة السياسية، https://politicalencylopedia.org

2-دوجيه فانوس، التنوع الثقافي ووحدة الإنتماء الوطني في لبنان، https://oliwaa.com.ib

3-عبد السلام طويل، قراءة في كتاب" التعددية الثقافية" لباتريك سافيدان، https://www.arrabita.ma

4-عبد الرؤوف سنو، التعددية الثقافية وثقافة التعدد في لبنان، https://daudeabouchara.com

5-عبد الرؤوف سنو، لبنان التعددية الثقافية وثقافة التعدد، https://www.o.cademia.erd

6- حسن العاصي، المجتمع متعدد الثقافات....مفارقات دنماركية كندية، شبكة النبأ المعلوماتية https://onnabaa.org ،

7- طلال متسفل، أنواع الهجرة، https://mawdoo3.cim

8_ قاموس الكل العربي برتغالي، https://www.almaany.com

قائمة الملاحق

ملحق 01:

التعريف بويل كمليكا [1]

فيلسوف كندي سياسي من مواليد 1962بلندن ,أونتاريو ,كندا اشتهر بعمله في التعددية الثقافية و أخلاق الحيوان .هو حاليا دكتور جامعي الفلسفة و كرسي أبحاث كندا في الفلسفة السياسية بجامعة كوينز في كنغستون ,و أستاذ زائر متكرر في برنامج دراسات القومية في القاهرة جامعة أوروبا الوسطى في بولابست ,هانغاريا , لأكثر من 20عام , عاش نباتي نمط الحياة , وهو متزوج من سودونالوسون.

تلقي السياسية من عند جامعة كوينز في عام 1984, KYMLICKA له بكالوريوس مع رتبة الشرف في فلسفة و الدراسات وله د .فيل ,في الفلسفة من جامعة كوهين ,كتب على نطاق واسع في أكسفورد في عام 1987.تخت إشراف التعددية الثقافية و الفلسفة السياسية .

أحد إهتماماته الرئيسية خلال عمله هو توفير ليبيرالية إطار المعاملة العادلة لمجموعات الأقليات , والذي يقسمه إلى فئتين أساسيتان , مجموعات متعددة الأعراق أو مجموعات المهاجرين , و الأقليات القومية مثل الكندية كيبيكوا ,أو "الماوري من نيوزيلندا "يسرد معايير للأقليات القويمة أو "شعوب الأقليات "

حاضر عند التأسيس .

التاريخ السابق للحكم الذاتي .

ثقافة مشتركة .

لغة مشتركة .

تحكم الذات من خلال المؤسسات .

الجوائز و التكريم :

في عام 2004,ثم منح الكندي للفنون.KYMLICKA ~جائزة كيلام بواسطة المجلس

[1] ويل كمليكا– https://upwikiar.topwill:kymlicka 20:11,03,06,2022

~المواطنة متعددة الثقافات حصل على جائزة ماكفيرسون من الجمعية الكندية للعلوم السياسية ,و جائزة رالف بانش من قبل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية منشورات مختارة .

نظرية سياسية لحقوق الحيوان (أكسفورد , مطبعة جامعة أكسفورد, ZOOPOLIS(1-95.99-66-ISBNO19:2011) رقم.

ملحق 02:

ملحق المصطلحات (عربي-إنجليزي)

Genocide	إبادة جماعية
Ethnic Revival	إحياء العرقية
Arbitrary Exclusion	استبعاد تعسفي
Autonomy	استقلال ذاتي
Coerced Assimilation	استيعاب قسري
Supermajority	أغلبية مطلقة
Cultural Exclusion	إقصاء ثقافي
National Minorities	أقليات قومية
Racial Minority	أقلية عنصرية
Nation	أمة
State Ideology	أيديولوجية الدولة
Culturally Homogeneous Countries	بلدان متجانسة ثقافياً
Religious Tolerance	تسامح ديني
Liberal Tolerance	تسامح ليبرالي
Ethnic Cleansing	تطهير عرقي
Coexistence	تعايش
Multiculturalism	تعدد ثقافات
Ghettoization	تقوقع
Apartheid	تمييز عنصري
Marginalization	تهميش
Self-Government	حكم ذاتي
Multi Nations State	دولة قوميات متعددة

Polytechnics States	دولة متعددة الأعراق
Politics of Multiculturalism	سياسة التعددية الثقافية
Egalitarian Justice	عدالة متساوية
Non-Discrimination	عدم التمييز
Unrepresentative	غير تمثيلة
Illiberal	غير ليبرالية
Ethnic Mosaic	فسيفساء عرقية
Oppression	قمع
Internal Restriction	قيد داخلي
Internal Restrictions	قيود داخلية
The Language of Politics	لغة السياسة
Comprehensive Liberalism	ليبرالية شاملة
Polyethnicity	متعدد الأعراق
Multicultural	متعددة الثقافات
Ethnic Groups	مجموعات عرقية
Cultural Equality	مساواة ثقافية
Multicultural Citizensbip	مواطنة متعددة الثقافات
Internationalism	نزعة دولية
Assimilationist Model	نموذج الإستيعاب
National Identity	هوية قومية
	Patriotic وطني
Selt-Conscious	وعي ذاتي
Allegiance to a State	ولاء لدولة

الفهرس

مقدمة.....أ

مدخل مفاهيمي.....**7**

الفصل الأول :البوادر الاولى لنشأة التعددية الثقافية. **12**

تمهيد.....**12**

المبحث الأول: نشأة التعددية الثقافية و تطورها.....**12**

منظمة حقوق الانسان ودورها في تطوير التعددية الثقافية. **14**

التعددية الثقافية في الغرب. **15**

الهجرة الشرعية وغير الشرعية. **21**

الاوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي. **23**

الهجرة والهجرة غير الشرعية والوصول الى اوروبا. **24**

المبحث الثاني: التعددية الثقافية من المحيط الاجتماعي الثقافي إلى التنظير السياسي.....**25**

الليبرالية الكلاسيكية واستراتيجية الاندماج.....**25**

الليبرالية مابعد الحداثة واستراتجية الاعتراف. **30**

التعددية الثقافية والبناء القومي. **34**

التعددية الثقافية وحيادية الدولة الليبرالية "اليسار الليبرالي واليمين الليبرالي".....**39**

الموقف المضاد للحياد الثقافي. **42**

الفصل الثاني: التعددية الثقافية عند ويل كيمليكا.....**45**

تمهيد.....**46**

المبحث الاول: أشكال و اصول التعددية الثقافية عند ويل كيمليكا. **46**

اشكال التعددية الثقافية **46**

أنواع التعددية الثقافية الليبرالية.....**50**

اصول التعددية الثقافية. **56**

المبحث الثاني: الوجدة والتعددية في التنوع الثقافي طريق الى التعايش السلمي.....**63**

الفصل الثالث :الانتقادات الموجهة للتعددية الثقافية و أهم نموذج للتعددية الثقافية عند العرب.....**88**

تمهيد.....**89**

المبحث الاول :الانتقادات الموجهة لفكر ويل كيميلكا **89**

نقد التعددية الثقافية. **89**

الاتجاهات المعارضة للتعددية الثقافية. **92**

نقد نظرية ويل كيمليكا. **95**

تقييم كيمليكا العلمي واهم ردودها. **97**

المبحث الثاني : واقع التعددية الثقافية في لبنان **104**

التعددية الثقافية في لبنان.....**104**

محددات التعددية الثقافية. **108**

حزب الله .الشمولية ضد التعددية الثقافية. **112**

الخاتمة.....**114**

قائمة المصادر و المراجع.....**118**

قائمة الملاحق.....**125**

ملخص

التعددية الثقافية الليبرالية عند ويل كيمليكا، هو نظام فكري ونظري للتعامل مع المجتمعات غير المتجانسة، باعتباره ليبراليا ملخصا لقيمها ويحددها، حيث يهدف إلى بناء نظرية ليبرالية، للتنوع والتعددية، والتي تتجاوز الإفتراض الأحادي بأن الإنسان كائن طبيعي لا يتأثر بشكل آساسي بالإختلافات الثقافية، لذلك يبني نظرية ويقدمها على أنها كائن بديل لنظرية البوتقة والذوبان، حيث يتم التركيز على توحيد ودمج جميع المجموعات الثقافية في أمة واحدة وفي المقابل تتبنى موقفا يؤكد على الخصوصية ويحتفي بالجذور الثقافية التي تختلف عن الثقافة السائدة، والدفاع عن حقوق المجموعات والسياسات الهادفة إلى التعرف على الهويات وتكيفها، بناء، على الأليات والهياكل السياسية والأدوات الفكرية الجديدة، والظروف الضرورية التي تتطلبها وتضمن التعامل مع التنوع الثقافي وإدارته، من أجل تحقيق الإنسجام بين ضرورة الوحدة واقع هذا تنوع دون المساس بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد.

Abstract

The liberal multiculturalism of Will Kymlicka, it is an intellectual and theoretical system for dealing with heterogeneous societies, as a liberal summarizing and defining their values. theory and presents it as an alternative object to the melting pot theory, where the focus is on unifying and integrating all cultural groups into one nation and in return it adopts a position that emphasizes privacy and celebrates cultural roots that differ from the prevailing culture, and defends the rights of groups and policies aimed at identifying and adapting identities, Building, on the mechanisms, political structures and new intellectual tools,

And the necessary conditions that require and guarantee dealing with and managing cultural diversity, in order to achieve harmony between the necessity of unity and the reality of this diversity without prejudice to the civil and political rights of individuals.

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بلقاسمي هند

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 584289 والصادرة بتاريخ: 2015/05/06

المسجّل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الاجتماعية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها:

التعددية الثقافية وسياسات التعايش السلمي

"ويل كيملكا" أنموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022/06/08

إمضاء المعني

بلقاسمي هند

584289

2022 جوان 08

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..عمارة سميرة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 206821645 والصادرة بتاريخ :2021/06/29....

المسجل(ة) بكلية :العلوم الانسانية والاجتماعية قسم : ...فلسفة تخصص فلسفة عامة

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....المتعدية الشخصية وسيل التعاملات البيلا.....

.....ويل الميلاسيكا أنموذجا.....

اصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ..07/06/2022..

إمضاء المعني

عمارة سميرة
217/206821645
ع الله طب

07 جوان 2022